



المركز العربي للتخطيط البديل
המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי
The Arab Center for Alternative Planning

במקום מתכננים למען זכויות תכנון (ע"ר)
במקום מخططون מן أجل حقوق التخطيط
Planners for Planning Rights BIMKOM

לקדם זכויות במרחב חברה אזרחית מול ממסד

النهوض بحقوق الإنسان في الحيز المجتمع المدني مقابل المؤسسات الرسمية

אסופת מאמרים מתוך כנס בינלאומי של
עמותת במקום - מתכננים למען זכויות תכנון
והמרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי

מجموعة مقالات مقدمة ضمن مؤتمر دولي
بادرت إليه جمعية "بمكوم" - مخططون لأجل
حقوق التخطيط والمركز العربي للتخطيط البديل

הכנס נערך בתל-אביב וביפו, אפריל 2007
עقد المؤتمر في تل أبيب ويافا، نيسان 2007

הקן החדשה לישראל
New Israel Fund
الصندوق الجديد لإسرائيل

הפרסום נתמך על ידי האיחוד האירופי. העמדות בפרסום
זה אינן משקפות בהכרח את עמדות הנציבות האירופית
ظهر هذا الإصدار للتور بفضل الدعم المادي من طرف الاتحاد الأوروبي،
ولكن المواقف التي يتضمنها لا تعكس بالضرورة مواقف المشيئة الأوروبية.



الباب الأول / المجتمع المدني مقابل المؤسسة



افتتاحية طوبي فنتسر*

تشكّل مسألنا تعزيز الحقوق في الحيز والعلاقة المركّبة بين المجتمع المدني والمؤسسة مواضيع البحث المحورية في هذا المؤتمر، وهما تعبّران بالأساس عن التردّد الآخذ بالتنامي فيعلى صعيد العمل مع المؤسسة بغية تطوير مبادئ المساواة والعدالة في الحيز.

يدور السؤال الأساس حول الطريقة الأفضل للعمل على تغيير السيرورات في تصميم الحيز - مع المؤسسة أم ضدّها أم خارجها؟ إنني أرى في هذه المعضلات جزءاً من جدول أعمال الجمعية، التي منذ إقامتها في العام ١٩٩٩ أثّرت كثيراً على تغيير خطاب التخطيط في إسرائيل وأسهمت إسهاماً هاماً في توسيع لغة التخطيط وإضافة قيم كالديمقراطية والعدالة والمساواة، في مجال كانت تعتبر مثل هذه القيم غريبة فيه. وفي مستطاع "بمكوم" حقاً أن تفاخر بنجاحاتها: قرارات محكمة العدل العليا، على سبيل المثال بخصوص إزاحة جدار الفصل في منطقة مستوطنة "ألقي مناقشه"؛ ووضع مخطط بديل لحي العيسوية في القدس؛ وورشات حقوق التخطيط لموظفي المؤسسة والفتحات المستضغفة؛ وهذا جزء بسيط من قائمة طويلة لنشاطات الجمعية، في مشاريع أقيمت غالبيتها، بالمناسبة، مع المؤسسة بدرجات متفاوتة. ورغم إنجازات الجمعية مع إتمام عامها الثامن، فثمة مكان للتساؤل الآن حول تنمة الطريق. أيمكن فعلاً الإشارة إلى جزء من المشاريع الألفية كنجاح؟ في "ألقي مناقشه" لم يقيم الجيش بعد بإزاحة جدار الفصل رغم قرار المحكمة العليا (حسب توصيتنا)، وفي العيسوية يجب التنازل عن مبادئ كثيرة كي تعترف المؤسسة بالمخطط البديل، الذي يتجه أكثر فأكثر نحو التطابق مع مخطط المؤسسة. في أمثلة كهذه وفي غيرها ربما (في العمل مع البدو في النقب، على سبيل المثال) يكون التعاون مع المؤسسة أمراً مركّباً وإشكالياً، حيث نجد جمعية "بمكوم" ومنظمات أخرى نفسها، إلى حد كبير، رهينة قوانين لعبة وتعريفات وقواعد تضع العراقيل أمام تطوير حقوق الإنسان في الحيز. ومع ذلك، هل يمكن وضع مخطط هيكل بديل من دون التعاون مع المؤسسة؟

هذا هو المكان لتحديّ الفرضية الأساسية القائلة بأنّ التخطيط هو خدمة تقدّمها المؤسسة، وبأنها هي فقط المخوّل بالتخطيط. وتستند هذه الفرضية إلى التوجّه المثالي (خاصة في العصر الحدائوي-الليبرالي) القائل بأنّ التخطيط يرمي إلى تسوية استخدامات المساحة بما يحفظ الصالح العام. وقد بات واضحاً اليوم أكثر من أي وقت مضى أنّ أجهزة التخطيط تمثل عملياً المصالح الرأسمالية والقومية المهيمنة بالأساس، وأنه حين تُذكر مصلحة الجمهور يكون القصد عادة مصلحة جمهور معيّن من حيث القومية ومستوى الدخل، كحال مئات أوامر الإخلاء لسكان يافا العرب. وعليه، فقد آن الأوان ربما لفحص الفرضية الأساسية التي تقول إن التخطيط هو "خدمة" من طرف المؤسسة يتم وفقاً لقواعدها. لماذا لا نستطيع مجموعة ما أن تقترح أطرّ تخطيط بديلة تلائم احتياجاتها أكثر؟ ولعلّنا كجمهور وكمجتمع مدني أسرى تعريفات واصطلاحات المؤسسة ولا نشك فيها. وبدلاً من طرح أسئلة ثابتة حول جذور هذه المفاهيم، يتقبّلها المجتمع المدني، وبضمنه جمعية "بمكوم"، كما لو كانت طبيعية وعادية، تماماً كما تريد الهيمنة.

بوّدي اقتراح مفهومين يمكنهما مساعدتنا على تمييز النشاطات التي نقوم بها، حتى ينبع الخيار من مكان أكثر وعياً.

*.د. طوبي فنتسر قسم الجغرافية، جامعة تل أبيب وجمعية "بمكوم"

قادمة من هذا القطاع . لذلك فلا شك أنه من الناحية التحليلية لا مجال للفصل الحقيقي بين المجتمع المدني والسوق الرأسمالية .

وعلى النحو عينه، تحليليًا، من الصعب الفصل بين المجتمع المدني والدولة . فمن الناحية العملية يمتزج المجتمع المدني بالسياسة والسياسة تمتزج به، وسوف أورد لاحقًا أمثلة على ذلك . ويستعين المجتمع المدني في حالات عدة بالدولة بشكل مباشر . لناخذ، مثلاً، وضِعًا معروفًا من واقع حركة البيضة عندنا: تعتمد جمعية حماية الطبيعة في تمويلها، وهي أكبر المنظمات البيعية في البلاد وأقدمها، على ميزانية الحكومة، ولا سيما وزارة التربية والتعليم . إذن لا يمكن وضع خط تحليلي يفصل بين الدولة والمجتمع المدني . من الناحية التحليلية هذا التمييز لا يخدمنا، فإذا نظرنا إلى الواقع نجده غير قابل للتطبيق .

الإشكالية الثانية الكامنة في النموذج الطوبوجرافي هي الإشكالية المعيارية . إذ يفترض النموذج الطوبوجرافي أن المجتمع المدني شيء أفضل . هل هذا صحيح؟ لنلقِ نظرة على أمثلة نعرفها جميعًا من المجتمع المدني .

"إِل هَمَعْيَان" ، المؤسسة التعليمية التابعة لحزب شاس، على سبيل المثال، منظمة للمجتمع المدني تثير الإعجاب . إنها نموذج لمجتمع مدني فعال جدًا (بالمناسبة، تربطها بالدولة علاقات وثيقة، وتعتمد بقدر كبير في تمويلها على الدولة) . هل "إِل هَمَعْيَان" أفضل أو أسوأ من منظومة التربية والتعليم التابعة للدولة؟ سؤال . أظن أن الكثيرين منا يعتقدون أن نظام التربية والتعليم الذي تقدمه "إِل هَمَعْيَان" ، ليس أفضل منه التابع للدولة .

وأورد مثالاً آخر، من المدينة التي يقع فيها مكنتي البرلماني، في محاولة للاعتراض ولو باليسير على منظومة الفصل التي تميّز المجتمع الإسرائيلي: أم الفحم، المدينة التي تضم نشاطًا بارزًا جدًا لمجتمع مدني تابع للحركة الإسلامية، بدءًا بروضات الأطفال وحتى العيادات التي تغطي مجالات عدة . إنه مجتمع مدني على عظمته . أظن أنه هو الآخر ليس منفصلًا عن الدولة أو دول تمده بالدعم المالي . ومرة أخرى نطرح السؤال المعياري – هل المجتمع المدني هذا أفضل من الخدمات التي تستطيع الدولة، أو يجب، أن تقدمها في هذه الأماكن؟

إذن، عندما يطرح السؤال إن كان المجتمع المدني جيدًا أو سيئًا، يعتمد الجواب الحقيقي ليس على المكان، أي هل هو مجتمع مدني أو دولة، بل انطلاقًا من قيم، ومدى ملاءمة نشاط المجتمع المدني للقيم التي نعتمدها للتعريف بالجيد والصحيح والمناسب . إذن، فإن هذا النموذج الطوبوجرافي الذي يفصل المجتمع المدني عن الاقتصاد والسياسة هو نموذج ينطوي على إشكاليات من الناحية التحليلية، وهو غير صحيح من الناحية المعيارية . أنا أقتح اقتبدال نمط التفكير هذا بطرح آخر، يعتمد محك المضمون، محك القيم . طريقة الاستبطان التي اقترحها تعتمد التفكير النظري الذي طرحه أنطونيو جرامشي، الماركسي الإيطالي المعروف، الذي كتب أمورًا مثيرة جدًا بالسجن الفاشي في إيطاليا الثلاثينيات . مجموعة المشاكل التي يقترح جرامشي رصدها، أو إذا شئتم، قضية البحث التي عالجها جرامشي كانت: كيف ينجح عالمنا الاجتماعي، وهو عالم غير منصف، عالم يعتمد القوة، عالم يعتمد عدم المساواة والتمييز– كيف ينجح هذا العالم بالبقاء؟ تلکم هي قضية البحث الأساسية التي يطرحها جرامشي .

الإجابة التي يطرحها جرامشي تقول إن مفتاح هذا البقاء لا يكمن في استخدام القوة بشكل مباشر، بل بتفعيل أنظمة تخلق الاتفاق بالأراء . يستمر هذا النظام الاجتماعي بالوجود لأننا، نحن والمجتمع الذي نعيش فيه نوافق أن يبقى، نوافق أن يكون موجودًا . يسمي جرامشي نظام خلق الاتفاق هذا بالهيمنة . نجد كلمة هيمنة انتشارًا واسعًا جدًا في حياتنا، ولكني سوف استخدمها اليوم بالمعنى الذي قصده جرامشي: الهيمنة هي تلك العملية المثيرة التي تمَوّل مصالح خاصة بمجموعة معينة إلى صورة طبيعية تعكس عالم مجتمع بأسره . عبر عملية كهذه يتحول وعي معين للعالم إلى common sense وينظر إلى كل البدائل الأخرى باعتبارها nonsense، أمورًا لا يمكن تقبلها، لا مجال لإدراكها، غير واقعية في حقيقة الأمر، وقطعًا لا علاقة لها بالفضايا المطروحة . وهنا أورد مثالًا من الصعيد السياسي: أجرت الكنيسة في أسبوع حرب لبنان الأول نقاشًا حول الحرب . وفقت خلف منصة الكنيسة وأعلنت موقفي في أن الحرب التي يشنها أولمرت وبيروتس هي حرب كارثية لن تقود إلى الإفراج عن الاسرى، ولن تحسّن الوضع الأمني لإسرائيل، بل على



العكس، سوف تجعله أكثر حدّة، وتخلق خرابًا ودمارًا وضررًا كبيرًا للبنان وإسرائيل على حد سواء، ولن تكون مفيدة في كل المستويات . عندما نزلت من المنصة توجه إلي عدد من أعضاء الكنيسة – بالمناسبة من عدة أحزاب وقالوا: أنت يا دوف إنسان مثقف . هل تؤمن بما قلت؟ جوابي هو أنني بالطبع أومن بما قلت . وهذه القضية تشكل مثلًا يعكس بدقة الأسلوب الذي تعتمده الهيمنة . فكلامي في الكنيسة اعتبر في تلك اللحظة ضريبًا من nonsense، أمرًا لا علاقة حقيقية له بـ common sense الخاص بنا جميعًا كمجتمع يدرك أن هذه اللحظة تحمّم عليه أن ينتصب ويقوم ويمضي إلى الحرب .

يبين هذا المثل كذلك الطابع الآني للهيمنة، وهو أمر يجب الانتفات إليه أيضًا، فمثلاً، الأمور عينها التي قلتها في ذلك الحين في الكنيسة يعتبرها اليوم جزء كبير من الجمهور مقبولة، ويظنون أنها أمور طبيعية وبديئية، وكم كان من الغباء الاعتقاد أن بمقدور الحرب حقًا إيجاد الحلول للمشاكل، أو استعادة الأسرى، أو تحسين وضع إسرائيل الأمني .

ما الذي نراه في هذا المثل؟ إننا نرى أن الهيمنة تعتمد على الحالة . فالهيمنة ليست فقط عملية اجتماعية بل وتاريخية تتطور عبر محور الزمان . إنها موجودة في لحظة معينة وتبتدّل في لحظة أخرى . إنها تبدو في كل لحظة طبيعية للغاية، ولكن حيث أنها قط ليست طبيعية، وهي حقًا ليست طبيعية، يمكن أن تتبدّل، من جديد – مع أنها تبدو لنا في كل لحظة طبيعية .

وحين نتكلم عن الهيمنة، من المهم أن ندرك أن الهيمنة عبارة عن تعبير جدليّ .

إنه تعبير زاخر بالتزاعات والتوترات، فما هو "طبيعي" من وجهة نظر الهيمنة ليس طبيعيًا حقًا . ثَمّة توتر كبير جدًا بين "طبيعي" الهيمنة والواقع . في حقيقة الأمر لا نستطيع الهيمنة البتة فرض سيطرة مطلقة على حيز تفكيرنا ونشاطنا كبشر، فثمة دائمًا بؤر تقاومها . لذلك، فحين نتكلم عن سيرورة الهيمنة نتكلم أيضًا عن نضال في مواجهة الهيمنة، حيث قد تنشأ مقابل الهيمنة سيرورة معاكسة، سيرورة تنطوي على مقاومة الهيمنة: فإذا كانت الهيمنة تكمن في تحويل الاجتماعي إلى طبيعي، فإن مقاومة الهيمنة هي سيرورة تتم عبرها عملية إعادة تفكيك الطبيعي إلى الاجتماعي والتاريخي . وتكشف مقاومة الهيمنة المصالح الاجتماعية القائمة خلف ما يطرح كطبيعي وشغاف .

ليست الهيمنة إجراء نظريًا فحسب، بل وعمليًا أيضًا . إذن، يتعين أن نفكّك ما هو "طبيعي" في الهيمنة ونعيده من جديد إلى الاجتماعي، ليس في الإطار النظري فحسب بل وعلى أرض الواقع أيضًا . وبإمكاننا نحن القيام بذلك، كل في واقعه وموقعه اللذين يشكّلان من وجهة نظري موقعين نضاليّين .

لا اتفق والرأي القائل إن النضال يدور في مكان ما، فيما تشغل الكنيسة بأمور أخرى . إنني أتعامل في الكنيسة بفضايا النضال اليومي . ما يجري في الكنيسة هو نضال . وثمّة النضال في الخارج أيضًا . سوف أقدم لكم مثالين لنضالين في إطار النشاط الذي يدور في الكنيسة، كيف يدوران وكيف يرتبطان بالقضية التي أمامنا .

المثل الأول يتعلّق بالنضال ضد خصخصة الحيز . أظن أن كل من يجلس هنا يعرف قضية متنزّه "رَعْنانا" ، ذلك المتنزّه الذي قررت بلدية رَعْنانا حصره على استعمال أهل المدينة فقط، وفرض رسوم دخول على كل من هو ليس من سكانها . هذه هي الحكاية بخلوّطها العريضة . وقد أثار الموضوع نقاشًا واسعًا واكتبته نشاطات قام بها المجتمع المدني

واتخذ الإعلام منها موقف الاحتجاج .

في مرحلة ما وصلت القضية إلى أعتاب الدولة . فقد قدّمت جمعية "الإنسان والطبيعة والقانون" التماسًا إلى محكمة العدل العليا . ويعد إجراءات طويلة رصدت محكمة العدل العليا كتاب القوانين وتوصّلت إلى نتيجة مفادها أن فصول الكتاب لا تحتوي على أي حظر موجّه للبلديات يمنعها من إغلاق المتنزّه البلدي التابع لها أمام سكان المناطق الأخرى . في أعقاب ما أعلنته محكمة العدل العليا قلنا في الكنيسة إنه طالما ليس ثَمّة قانون كهذا لنشرّعه إذن . وهكذا تم تشريع قانون جديد غدا اليوم جزءًا من كتاب القوانين الإسرائيلي يمنع جباية رسوم دخول في متنزّهات البلدية .

متنزّهات البلدية – محطتنا القادمة هي شواطئ البحر . ثمة محطّات أخرى . نحن لا نزال في بداية الطريق .

بودي الوقوف قليلاً على التعقيد الذي يكتنف الحل، فالعنوان جميل جدًّا . في واقع الأمر، عندما شرعنا في الدفع بالقانون قدمًا في الكنيسة، أدركنا للتو أننا لا نملك أغلبية من المشرّعين تتبنّى قانونًا يعبّر عن القيم كلها التي نرغب بنفحها في نضه . أدركنا أننا مضطرون للوصول إلى حلول وسط . وقضية الحل الوسط هي قضية هامة . سوف أقول لكم ما الحل الوسط الذي يقف خلف العنوان الجميل الذي يحمله القانون، ولتّر ما إذا كان الحل الوسط هذا مناسبًا وصحيحًا، أو لعل الأمر ليس كذلك .

خلف العنوان الذي يحمله القانون – حظر جباية رسوم الدخول إلى المتنزّهات البلدية – ثَمّة صمّام يتيح للبلدية، رغم كل شيء، جباية رسوم الدخول إلى المتنزّهات البلدية . وتركّز النقاش الأكبر حول السؤال: من يتحكّم بهذا الصمّام . وكان النظام الذي أنشأناه أخيرًا يقول بمنع جباية رسوم الدخول في المتنزّهات البلدية إلا في الحالات الاستثنائية جدًّا، وطبقًا لأنظمة لا بد من التصديق عليها في لجنة الداخلية وحماية البيئة التابعة للكنيسة .

لقد أدركنا أننا لا نملك الأغلبية لتمرير القانون من دون الحصول على دعم جدي من الائتلاف الحاكم . فشرّعنا القانون في إطار هذا النظام . إلا أننا حافظنا على تحكّمنا بالصمام، مقدّرين أنه لن يكون بالإمكان، على الأقل خلال فترة عمل هذه الكنيسة، تمرير أنظمة قادرة على إحياء الجباية في المتنزّهات البلدية . بالمناسبة، لا يزال هذا الحل الوسط صامدًا في التجربة الحياتية، فقد حاولت الحكومة فتح الصمّام، إلا أننا نجحنا في إفشال المحاولة في لجنة الداخلية التابعة للكنيسة .

إن قضية الحل الوسط هذا في غاية الجديّة . أدرك أنكم تواجهون مثلي قضايا تفرض الحلول الوسط . والسؤال الأساس هو طبعًا: هل يفيدنا الحل الوسط؟ ويجب متابعة هذا السؤال وفقًا لصعدين اثنين وفي مستويّين اثنين .

يتلخّص البعد الأول فيما إذا كان الحل الوسط هذا يمنح القضية العينية حلًا . أظن أنه في الحالة التي أمامنا الجواب هو بالطبع نعم، إذ كانت ثَمّة سلطات محلية أخرى تنهتّى للسير على خطى رعنانا، إلا أننا نجحنا في التصدي لهذه المحاولات . وقد اضطرت رعنانا أيضًا لفتح المتنزّه التابع لها بسبب غياب الأنظمة في الوقت الراهن . إذن، ثمة حل للقضية العينية . ولكن ثمة كذلك، وهنا يتجلّى الاختبار الثاني للحل الوسط، مساهمة أفقيّة أكثر، أو تأثير ذو طابع أفقي أكثر على نضالنا للتصدي لخصخصة الحيز العام، وربما لإعادة دوليها بعض الشيء إلى الورا . مثال ثانٍ وبإيجاز . هنا لم نصل بعد إلى النهاية السعيدة . إننا في خضم نضال عسير على الحق للمياه . في إطار يوم المياه، الذي بادرنا إليه كجماعة ضغط، اقترحنا على الحكومة سلسلة من مشاريع القوانين طلبنا التصديق عليها، فمررها بشكل احتفالي في يوم المياه . وكان أحد الاقتراحات يهدف إلى إرساء الحق بالمياه . إلا أن الحكومة اتخذت قرارًا بالرفض . قررت الحكومة الرفض بحجة أن قانون المياه يقرّ بالحق للمياه . صحيح أن المادة ٣

لقانون المياه يمنح كل مواطن في إسرائيل الحق بالمياه . وهذا جميل – إلى هذا الحد . أما فيما بعد ذلك، فهو ليس جميلًا، إذ يتلو ذلك القول التالي: " رهنًا بكل ما جاء في هذا القانون " . إن قانون المياه قانون كبير . وطبقًا لما جاء في المادة ٣ كل ما جاء في القانون يطغى على الحق بالمياه . الحق بالمياه، كما هو وارد في هذه المادة، حق ضعيف، حق مسكين، حق أي شرط آخر يحتويه القانون الذي يطغى عليه . على سبيل المثال، كل الفصل الذي يتطرق لمسألة قطع المياه يطغى على الحق بالمياه .

حين ندخل الحق بالمياه كحق قائم بذاته في القانون، كحق حقيقي، لا نكون قد

اعتبرنا الحق بالمياه حقًا ساميًا تندحر مقابله سائر الحقوق . ففي النظام القانوني المعتمد لدينا ليس ثمة حقوق مطلقة . بيد أنه يجب منح الحق بالمياه إمكانية التنافس النزيه مع الحقوق الأخرى وحالات قطع المياه الشائعة كثيرًا، كما هي الحال في الجنوب والشمال، عادة في التجمعات العربية، ولكن ليس حصرًا عليها، وعلى الأقل تقليص هذه الحالات بشكل ملموس .

إذن هذا مثل لنضال عيني متداولٍ في الوقت الراهن في حلبة الدولة، البرلمان، في مواجهة مع قوى داخل المؤسسة . بالمناسبة، القوى العاملة في المؤسسة هي الأخرى لا تعتمد موقفًا موحدًا . علينا أن نتذكر دائمًا أننا لا نتعامل مع منظومة مصبوعة بشكل دائم بلون واحد . ويتعين أن نعرف كيف يمكننا أن نستغل التناقض والتوتر القائمين في المنظومة .

إذن يجب أن نقول لأنفسنا إنه حتى عندما نكون مقيمين في مجتمع يتمتّع فيه رأس المال بقوة هائلة، وبمكنا أيضًا القول بمدلولات شتى: مجتمع يحكمه رأس المال، وحتى عندما نكون مقيمين في مجتمع يعمّ الفساد نظامه السياسي ويعاني من المشاكل على أصعدة شتى، يظل هذا المجتمع يحتوي على تناقضات حقيقية . وإذا عرفنا كيف نتصرف بشكل واضح وسط هذه التناقضات الحقيقية، مسلحين بقيم واضحة وصادقة، يمكننا أن نسير قدمًا ونبلغ أماكن أفضل . في نهاية المطاف يجب أن نتذكر أنه مع كل الضعف الذي يعاني منه المجتمع الذي نعيش في كنفه، ثمة حيز ديمقراطي يتيح لنا جميعًا النشاط والعمل يجب أن لا نتنازل عنه .

لذلك، في النضال من أجل تعزيز حقوق الحيز، كما هو الحال في النضالات الأخرى، يجب القيام بنضال متوازٍ في كافة الحلبات . وفي كل حلبة يجب أن يقوم النضال على قاعدة القيم التقدمية .

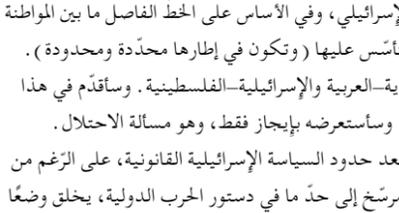
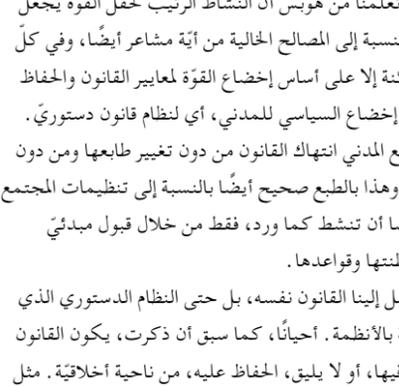
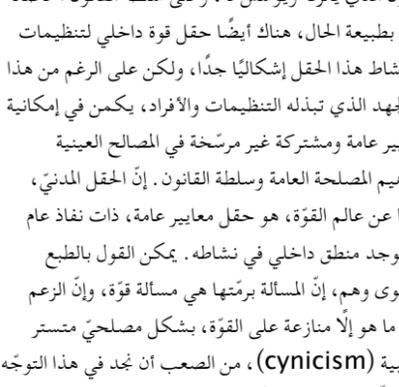


حين تقوِّض سلطة القانون نفسها: معضلات أمام المجتمع المدني يتسحاق (ياني) نبو*

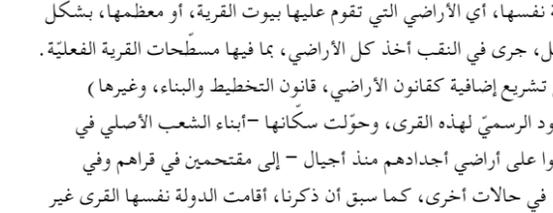
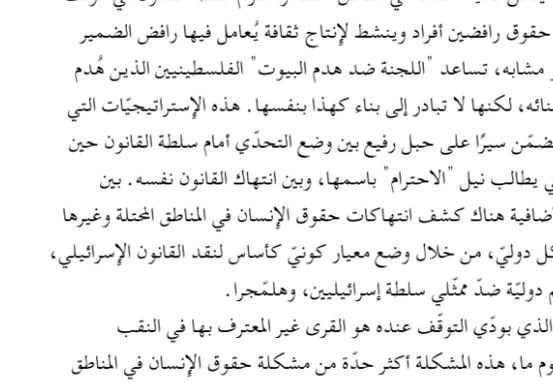
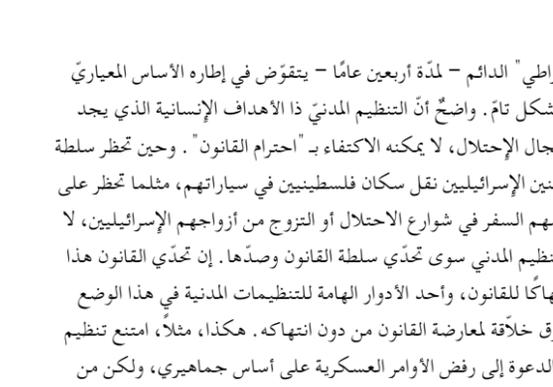
ثمة حالات لا تخفّف فيها قانونية ممارسات السلطة من استبداديتها، وليس في وسعها منع المساس بأكثر المبادئ الديمقراطية أساسيةً وبمجرّد إمكانية إدارة سلطة قانون وحياة في نظام يعتمد القانون. تلك الحالات تطرح معضلات معقّدة أمام المجتمع المدنيّ وتنظيماته. فمن جهة، ليس بمقدور تنظيمات المجتمع المدنيّ العمل إلا في إطار القانون واحترامه، لأنّ القانون هو ما يعرف هويّتها المدنية ويؤسّس لها. ومن جهة ثانية، حين لا تفي سلطة القانون بواجباتها الديمقراطية – حين تقوِّض نفسها – تجد تنظيمات المجتمع المدني نفسها في حالة يتوجّب عليها فيها وضع تحدّ أمام سلطة القانون. وسأتناول في محاضرتي سياق مشكلة القرى غير المعترف بها في النقب، التي أنشأت الدولة حولها "خواء" مدنيًا وقانونيًا لا يميّكن سكانها من التمتعّ بحماية القانون ومن استنفاد مواطنتهم.

وعليه، فسنتناول المعضلات التي تطرأ على طريق "المجتمع المدني"، أي التنظيمات والمواطنين الناشطين على الصعيد العام، ولكن خارج نطاق السلطة، فيما يخصّ مسألة احترام القانون في إطار نشاطها. فما الذي يمكن، أو يجب القيام به في إطار المجتمع المدني حين تتناقض نشاطات مفيدة، لاثقة وحتى إنسانية يقوم بها المجتمع المدني، ليس فقط مع رغبة السلطة، بل أيضًا مع إطار القانون المشترك للسلطة وللمجتمع المدني؟ وهو سؤال يُطرح في سياقات مختلفة، مثلاً حين لا تسلك السلطة نفسها، أو ممثلوها، وفقًا للقانون، أو حين يتصرّفون بموجبه بشكل غير "نسبي"، كما تسمّيه المحكمة العليا. فقد حظرت المحكمة العليا، في الفترة الأخيرة فقط، استخدام رشّ السُّم من الجوّ (رشّ مادة **Roundup**) لإبادة محاصيل "مقتحمين" بدو في النقب، بكونه غير نسبيّ. للوهلة الأولى، يبدو أنّ هذا يشكلّ مثالاً نموذجيًا على نشاط قانونيّ للمجتمع المدني ضدّ ممارسات غير قانونية أو غير نسبية يقوم بها وكلاء السلطة. لكن، يجب الانتباه إلى أنّ المحكمة العليا لم تحظر استخدام وسائل أخرى لإبادة محاصيل لهؤلاء "المقتحمين" (مثلاً، بواسطة تجريفها في حقولهم)، ولم تُطرح أيّة علامة استفهام فيما يتعلّق بتعريف السكان المذكورين كـ "مقتحمين" داخل قراهم وأراضي آبائهم وأجدادهم. وهكذا، فإنّنا نظل أمام سلطة قانون تقوم، بهذه الدوافع أو تلك، بتدمير محاصيل تابعة لسكان تقوم بتعريفهم كـ "مقتحمين". هنا، نجد أمامنا سياقًا إضافيًا لمواجهة محتملة بين ناشطي المجتمع المدني وبين سلطة القانون – وهي مواجهة تتصرّف السلطة فيها بشكل قانوني، في حين أنّ المجتمع المدني، على الرّغم من أنّ أهدافه إنسانية وهو معنيّ مبدئيًا بتعميق سلطة القانون، يُدفع للنشاط على هامش القانون وأحيانًا حتى ضده.

سأتركّز خلال هذه المحاضرة في مسائل من هذا النوع – وهي مسائل تلوح حين تقوم السلطة حقًا باحترام القانون في ممارساتها، وعلى الرّغم من ذلك يمكن القول إنّها تقوِّض مجرد إمكانية الحفاظ على نظام مستقرّ للقانون والنظام. توجد للمشاكل من النوع الأول، كما رأينا في مثال رشّ السُّم، حلول في إطار النظام القضائيّ المعمول به، وعلى الرّغم من أنّ هذه الحلول متوافرة أقلّ بكثير وناجعة أقلّ بكثير ممّا نظّنه في العادة، ففي الحالات المتطرّفة كرشّ السموم، تكون هذه الحلول



صورة جوية لقرية بيت حنبل في النقب، فلسطين



صورة جوية لقرية بيت حنبل في النقب، فلسطين

من "العجز الديمقراطي" الدائم – لمدّة أربعين عامًا – يتقوّض في إطاره الأساس المعياريّ لسلطة القانون، بشكل تامّ. واضح أنّ التنظيم المدنيّ ذا الأهداف الإنسانية الذي يجد نفسه ناشطًا في مجال الإحتلال، لا يمكنه الاكتفاء بـ "احترام القانون". وحين تحظر سلطة القانون على المواطنين الإسرائيليّين نقل سكان فلسطينيين في سياراتهم، مثلما تحظر على الفلسطينيّين أنفسهم السفر في شوارع الإحتلال أو التزوج من أزواجهم الإسرائيليّين، لا يكون مفرّ أمام التنظيم المدني سوى تحدّي سلطة القانون وصدّها. إن تحدّي القانون هذا ليس بالضرورة انتهاكًا للقانون، وأحد الأدوار الهامة للتنظيمات المدنية في هذا الوضع هو العثور على طرق خلاقّة لمعارضة القانون من دون انتهاكه. هكذا، مثلًا، امتنع تنظيم "يوجد حدّ" عن الدعوة إلى رفض الأوامر العسكرية على أساس جماهيري، ولكن من خلال إقراره بأنّه لا يمكن تأدية الخدمة في المناطق المحتلة واحترام سلطة القانون في الوقت نفسه، فإنّه يدعم حقوق رافضين أفراد وينشط لإنتاج ثقافة يُعامل فيها رافض الضمير باحترام. على نحو مشابه، تساعد "اللجنة ضد هدم البيوت" الفلسطينيّين الذين هُدم بيتهم على إعادة بنائه، لكنها لا تبادر إلى بناء كهذا بنفسها. هذه الإستراتيجيّات التي نشأت ميدانيًا وتتضمّن سيرًا على حبل رفيع بين وضع التحديّ أمام سلطة القانون حين ينتهك المعايير التي يطالب نيل "الاحترام" باسمها، وبين انتهاك القانون نفسه. بين الإستراتيجيات الإضافية هناك كشف انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المحتلة وغيرها من الأماكن، بشكل دولّي، من خلال وضع معيار كونيّ كأساس لنقد القانون الإسرائيلي، التوجّه إلى محاكم دوليّة ضدّ ممثلي سلطة إسرائيليّين، وهلمّجرا.

المثال الآخر الذي بوّدي التوقّف عنده هو القرى غير المعترف بها في النقب (وخارجه). بمفهوم ما، هذه المشكلة أكثر حدّة من مشكلة حقوق الإنسان في المناطق المحتلة، لأن الحديث يدور حول إطار القانون والنظام الإسرائيليّين، وليس في إطار قانون الإحتلال. على الرّغم من ذلك، وفي هذا الإطار نفسه، تقوم الدولة بواسطة سياسة "عدم الاعتراف" بقرى البدو في النقب – بعضها قرى "غير معترف بها" أقامتها الدولة نفسها حين هجّرت سكانها من قراهم الأصلية – يخلق ما يشبه "خواء" قانونيًا، مدنيًا، وسلطويًا حولها، لا يمكن داخله العيش في إطار القانون أو الاستفادة من حمايته. مرّة أخرى، تخلق هذه الحقيقة معضلات أمام المجتمع المدنيّ لا يمكنه الإفلات منها.

وعليه، سأفتتح بوصف قصير لسياسة عدم الاعتراف بقرى البدو في النقب ولوجهة النظر التي تعبّر عنها. تبدأ المشكلة بسيطرة الدولة، منذ الخمسينيات، على مجمل أراضي النقب من خلال تجاهل يكاد يكون تامًا لمجموعة سكانية أصلية لديها رابط جماعيّ عميق مع هذه الأراضي ومع المنطقة برمتها. لقد جرت مصادرة واسعة للأراضي في مناطق أخرى في البلاد، ولكن الدولة حين صادرت أراضي أهالي أم الفحم، على سبيل المثال، امتنعت عن مصادرة القرية نفسها، أي الأراضي التي تقوم عليها بيوت القرية، أو معظمها، بشكل ملموس. في المقابل، جرى في النقب أخذ كل الأراضي، بما فيها مسطّحات القرية الفعلية. وهكذا (وبوسائل تشريع إضافية كقانون الأراضي، قانون التخطيط والبناء، وغيرها) ألغت الدولة الوجود الرسميّ لهذه القرى، وحوّلت سكّانها –أبناء الشعب الأصلي في النقب الذين عاشوا على أراضي أجدادهم منذ أجيال – إلى مقتحمين في قراهم وفي أراضي أجدادهم. في حالات أخرى، كما سبق أن ذكرنا، أقامت الدولة نفسها القرى غير

^[1] * يتسحاق نبو قسم الفلسفة، جامعة بن غوريون في النقب

المعترف بها، حين طردت السكان من قراهم الأصلية – أبناء عشيرة العقبى، مثلًا (وكثيرون آخرون) – وأمرتهم بأن يتركزوا "بشكل مُؤقت" في منطقة محدَّدة ("السياج") دون حقوق بناء. ويجب القول هنا: إنَّ هذه البنية القضائية هي بنية استعمارية نموذجية. فإبناء الشعب الأصلي يُعلن عنهم كغريباء مقتحمين ومخالفين بالذات لأنهم أصليون ومحليون غير مهاجرين، فالدولة الموطنة، التي جاءت منذ عهد قصير، ترى نفسها بشكل حصريّ كدولة المستوطنين وليس دولة الأصليين. هذا التوجُّه، ذو الجذور الضارية في الدمج التاريخي ما بين التحرّز القومي اليهودي والمشروع الاستعماري الأوروبي، هو ما يقف في صُلب رفض الدولة الاعتراف بقرى البدو وبمفاهيم ملكيَّة الأراضي المتعارف عليها لديهم. وعليه، فقد أنتجت الدولة عبر هذه السيطرة القانونية على أراضي النقب حواءً

مدنيًا، قضائيًا وجماهيريًا حول قرى البدو. فالبدو، من موقعهم كـمقتحمين للأراضي حسب الزعم، لا يمكنهم تحقيق المواطنة التي مُنحت لهم بحُكم قانون المواطنة. إن الشرط لتحقيق مواظنتهم، بحقوقها وواجباتها، بشكل كامل، هو أن يتنازلوا عن هويّتهم القروية، يوافقوا على ملكيَّة الدولة لأراضيهم، وينتقلوا إلى بلدات التركيز التي أعدتها الدولة

لهم. وكلّ هذا لهدف لحشرهم قدر الإمكان وتحويلهم (على حدّ قول موشيه ديان) إلى بروتليتاريا مدنية، وتوطن آخرين على أراضيهم (من نافلة القول: يهود). بكلمات أخرى، لغرض الاندماج كمواطنين في الدولة، فإن البدو مطالبون بما يشبه الانتحار الثقافي–

الجماعي، وهو ما لا يُطالب به بالطبع أي شخص آخر في هذه الدولة متعدّدة الهويّات

الجماعيَّة. إنَّهم مطالبون بالاختيار ما بين تحقيق المواطنة وبين هويّتهم الثقافية والقروية.

صحيح أنَّه لا يجري سلبهم مواظنتهم الرسمية جزاء سكنهم في قراهم غير المعترف بها، ولكن بفعل الخواء الذي تنشئه الدولة حولهم، ليس بمستطاعهم التمتّع بثمار هذه المواطنة.

وهكذا، فهم يتعرّضون بالطبع إلى ضرر حقيقيّ، وليس إلى مساس روحيّ فحسب.

يتجسّد هذا الضرر في أن المواطن في قرية غير معترف بها لا يمكنه بناء بيته بشكل قانونيّ. فهذا البناء سيُعتبر على الفور اقتحامًا جديدًا وانتهاكًا لقانون التخطيط والبناء (الذي يفترض، بالطبع، أن أراضي الدولة فارغة ما لم يتمّ توطينها بواسطة الدولة نفسها). فحين يأتي المواطن لممارسة أحد حقوق الإنسان الأساسيَّة، الحقّ في ماوى، وهو حق يُفترض بالدولة أن تهيّئه لمواطنيها، يجد نفسه معرّفًا كـمقتحم وكـمخالف. بغية ممارسة الحقّ،

يتوجّب عليه، كما سبق، التنازل عن هويّته الثقافية–الجماعية التي تعرّفه كبדوي، كأحد سكّان النقب الأصليين، كقرويّ (محدّد)، وكمن يحمل ذاكرة تاريخية وتراثًا إقليميًا. إنَّ انعدام الرغبة (والقدرة) لديه على تحمّل هذه التنازلات يحكم عليه بالعيش تحت شروط الضائقة الفظيعة التي نعهدها في القرى غير المعترف بها، بالسكن في دار غير لائقة من الصفيح من دون أيّة خدمات أساسية، كالارتباط بشبكة الماء، الكهرباء، البنى التحتية، الشوارع خدمات الصحّة، الطّب وهلمجرا. علاوةً على ذلك، فمن موقعه كـمقتحم حسب الزعم وكـمخالف حسب الزعم، في أرضه وقرينته، يُسلب من الشخص – مواطن دولة إسرائيل طبعًا – الحقّ في الاقتراع في الانتخابات البلدية المحليَّة. مثلًا، من يسكن في ترابين الصانع، الذي يعيش منذ عشرات السنين ضمن حدود عومر، ليس له الحق في المشاركة في الانتخابات البلدية في هذه البلدة، لكونه غير معترف به كأحد سكّانها (على الرّغم من أنّه جرى توطينه هناك بالقوّة من قبل الدولة). من يسكن قرية السير (قرب سجن بئر السبع) لا يحقّ له التصويت لبلديَّة بئر السبع. فهو أيضًا يُعتبر مقتحمًا وليس من السكّان. وهكذا هو الأمر في عشرات القرى الأخرى داخل المسطحات البلدية التابعة لـ: بني شمعون، رمات نيعف، ديمونا ويروحام. إن سلب المكوث هو سلب لبُعد مركزيّ في المواطنة – الحقّ في الاقتراع وأن تكون منتخبًا حيث يعيش البشر. إن السلطات قيد الحديث هي "المالك" الإقليميّ وكذلك من يسيطر على موارد المنطقة: التخطيط، تخصيص الأراضي، حقوق البناء، إخلاء النفایات وغيرها. وهكذا، فيكون البدويّ مُقصيً عن حق الاقتراع، يتحوّل إلى شتافٍ من جهة السلطات. إنّه ليس موجودًا سوى كمصدر لإزعاج يجب التخلّص منه في أسرع وقت. فعلاً، إنَّ هذه السلطات المحليَّة لا تجبي ضرائب من السكّان البدو ولا تُوفّر لهم خدمات. فالإقصاء مطلق لا هوادة فيه.

لا يمكن للسكّان من هذا النوع أن يعيش حياته في إطار القانون. إنَّ اقضائه يشكّل مساسًا متواصلاً بحقوقه وبجودة حياته، وليس في وسع تنظيمات المجتمع المدنيّ أن تظلّ لامبالية إزاء ذلك. كما أسلفنا، فحتى بناء براكية من الصفيح الرثّ لأولاده، يحوّل المواطن

إلى مقتحم ومخالف، ناهيك عن إقامة روضة أطفال أو نادٍ للنساء أو مرحاض للولادة المسنّة. للوهلة الأولى، يمكن للسكّان بالطبع أن يهجر قريته نحو إحدى بلدات التركيز أو إلى بئر السبع وحتى إلى عومر، إذا كان ذلك بمقدوره. لكن هذه الإمكانيات هي نظرية فقط. فلا توجد في البلدات القائمة لسكّانها هي أيضًا، والسكّان بمعظمهم فقراء الحال وقليلو الإمكانيات. مع ذلك، فالنقطة المبدئية هي أنّ الدولة، من خلال سياستها هذه، تضع شروطًا لا يمكن تحمّلها – كتلك التي لا يمكن للبدو أن يتحمّلوها، ولا تطالّب بها أية مجموعة سكّانية أخرى – كشرط للتمتّع بالحماية الكاملة للقانون. إذًا، فبصورة قانونية تمامًا، تقلّص الدولة من مدى نفاذ القانون، في أوجهه الهامة على الأقلّ، وتنشئ مناطق خواء لا يظهر القانون فيها سوى بصورة شديدة المساءلة.

يُعرف في النظرية الديمقراطية الحديثة وجود توترٍ بين مطلبي الحرية والمساواة، اللذين يؤسّسان المواطنة الديمقراطية، وبين المطلب الجماعي بالاعتراف بالاختلاف والآخروية؛ بين وضع حقوق الفرد كأساس للترتيبات الاجتماعية (كما يتطلّب مفهوم المواطنة الديمقراطية) وبين وضع الهوية – كون الإنسان "قبل كل شيء" ابنًا لمجموعة معيّنة، دين وثقافة معيّنة، هذا الجندر أو ذاك، صاحب هذه الميول الجنسية أو تلك – كواقع يحمل قيمة وذى مكانة عامة واجتماعية. يُعرف هذا التوتر اليوم كتوترٌ "داخليّ" في المجتمع الديمقراطي، وليس فقط كتوترٍ بين مجتمع ديمقراطيّ "متنوّز" وبين مجتمع تقليديّ "قبل حضاريّ" – لأنّ الحاجة في منح تعبير عامٍ عن الهويّات الجماعية اعترُف بها من قبل كثيرين كحاجة شرعية بحدّ ذاتها، وكجزء من التعبير الذاتي والأصيل لدى كلّ مواطن. في المقابل، يُنظر أكثر فأكثر إلى التعتّن الليبرالي التقليدي على الحرية والمساواة الفرديين كأمر يقود إلى التذرّر الاجتماعي الباعث على الغتراب، حيث تختفي في طيّاته روابط قيمية من الحلبة العامة، ولا يتبقى سوى أفراد تنافسين وعدائيين، وعلاقتهم المتبادلة ليست سوى علاقات أداية. إنَّ حقّ الإنسان في التعبير النقائِيّ الأصيل، في التميّز والآخروية، لا يقلّ عن حقّه في الحرية والمساواة الفرديين. وعليه، فلا يمكن للمجتمع الديمقراطي أن يفترض بعد أن مواطنيه سيتنازلون عبثًا عن روابطهم الثقافية والجماعية، أو سيتمتعون عن التعبير العام عن تلك الروابط.

ليست هذه الحجّة حجّة غير مختلف عليها. فرفضو المجتمع متعدّد الثقافات يكرزون الادّعاء بأن المجتمع الديمقراطي لديه واجبات نحو الأفراد وحقوقهم الفردية لا غير، وليس لثقافتهم الجماعية أو لوجهات نظرهم بشأن هويتهم. هذا التعبير الفظ عن وجهة النظر تلك، يظهر في المطلب الجمهوري الفرنسي بإزالة الفتيات المسلمات للحجاب في مؤسسات التعليم الفرنسية. إن توجّهًا جمهوريًا من هذا النوع يعانِي من وجهة صورة فهم الديمقراطية والمواطنة التي يتضمنها. فهو أولاً، يمنح أفضلية لهوية جماعية واحدة – الهوية الجمهورية الفرنسية، في هذه الحالة، التي يُنظر إليها كـ "كونية" على الرّغم من العينيَّة الواضحة فيها. هذه الأفضلية تقصي جميع المواطنين غير المشمولين في التعريف الذاتي للهوية المفضّلة وتخلق لا مساواة ثقافية جماعية، هي في نهاية الأمر لا مساواة فردية، أيضًا (وبالطبع، اجتماعية–اقتصادية). علاوة على ذلك، فمن خلال تفضيل هوية جماعية واحدة (أو إخفاؤها تحت قناع الكونية)، تخلق الجمهورية، أو الدولة الليبرالية أحادية الثقافة، قواعد لعبة غير منصفة. فالمواطن غير التابع إلى الهوية المفضلة الراغب في الاندماج في المجتمع، يضطرّ إلى الدخول في لعبة اجتماعية تمّ تحديد قواعدها من قبل آخرين، وهي لعبة تجري من دونه. إنَّ مواطنًا كهذا لا يتنافس ضمن شروط متساوية، ويُطالب بالخضوع لضروررات وملاءمات غير مطلوبة من الآخرين. إنَّ الجمهورية أحادية الثقافة، من خلال تجاهلها دور الهويات العينية في بلورة سلوكيّات اجتماعية، تخلق قواعد لعبة غير متساوية، وهو ما يحمل، بالطبع، تبعات اجتماعية اقتصادية، أيضًا. والأمر الأخطر هو أنّ الجمهورية أحادية الثقافة حين تُفشّل المختلف والآخر مسبّقًا، فهي تثير لديه في أحيان متقاربة ظواهر اتهام الذات، النفور من الذات أو كراهية الذات، وبذلك تخلق بعدًا إضافيًا من الاغتراب والضرّر النفسيّ اللذين يصعب التغلّب عليهما.

إنَّ الجمهورية أحادية الثقافة هي أمثلة ديمقراطية اشكاليَّة، حتى حين تنجح

الجمهورية في أن تكون حيادية (نسبيًا) في توجّهها نحو مجموعاتها المختلفة، أي حين لا يكون في إدراك الجمهورية منح حقوق إضافية لمجموعة ثقافية أو إثنية واحدة، وذلك لأنّ تفضيل الفرد على الثقافة معناه، ضمن أشياء أخرى، تفضيل علاقات تنافس أدائية كأساس

للترتيبات الاجتماعية على الروابط الثقافية، الشعورية والروحية. ولكن الأمر الأكيد هو أنّ الجمهورية غير الحيادية، تلك الجمهورية التي تعتمد تفضيلًا محدّدًا لثقافة جماعية واحدة تحت ستار الديمقراطية الكونية، تتشكّل نموذجًا ديمقراطيًا شديد التشوّه. ففي داخل "عجز ديمقراطيّ" من هذا النوع يجري مساس دائم بسلطة القانون وبمجرد إمكانية العيش في إطاره، من جانب ممثلي – وليس دائمًا منتخبي – سلطة القانون نفسها.

نعود الآن إلى مسألة القرى غير المعترف بها. فقد اعتادت دولة إسرائيل على تقديم

نفسها كدولة ديمقراطية، على الرّغم من كونها (أيضًا) جمهورية يهودية–إثنية تفضّل اليهود على غير اليهود في جميع مناحي الحياة، وعلى الرغم من إخلاصها لممارسات استيطانية شديدة القوّة (هي موروث السيرورة التاريخيّة لإقامتها)، لا تقوم فقط بـ "تفضيل" اليهوديّ على غير اليهودي، بل تعمل أيضًا على اقتلاعها، منع الاعتراف بوجوده الجماعيّ، وتقليص مضامين مواظنته. كما رأينا، فالقرى غير المعترف بها في النقب هي الحلبة التي تنعكس فيها تلك النزعات بشكل متطرّف. ليس أمامنا جمهورية حيادية، تطالب جميع مواطنيها بمطالب متساوية ببخصخصة هويتهم الجماعية. إنَّ كلّ زعم لدولة إسرائيل بمساواة من هذا النوع هو زعم فارغ. حقيقة الأمر هي أن أمامنا جمهورية إثنيَّة أحادية الثقافة، شرسة جدًّا، يشكّل مبدأ الديمقراطية قناعًا لها، إذ حتى لو أنّ أبناء الأقليّات، بمن فيهم البدو، يُمنحون مواطنة بشكل رسميّ، فإنّ الدولة من خلال خلق خواء مدنيّ قوامه عدم منح الاعتراف، تمتع عن أبناء الأقلية ممارسة معقولة لمواظنتهم حتى في الحدّ الأدنى.

مثلما هو الأمر في مثال الجمهورية الفرنسية والحجاب الإسلامي، كذلك فإنّ الدولة تُسبِّح على مواظنيها في القرى غير المعترف بها هويّة سلبية كغريباء، مقتحمين ومخالفين بحُكم حقيقة أنهم يعملون على تحقّق حقوقهم المدنية في إطار ثقافي لا يروق لها. بطبيعة الحال، إن الحالة الإسرائيلية أشدّ حدّةً من تلك الفرنسية، لأنّ ضحاياها ليسوا مهاجرين بل أصليون، والتنازل الذي يطالبون به مقابل مواظنتهم لا يقع في المجال الديني–الرمزي فحسب، بل في مجالات أوسع، منها ملكيَّة الأراضي، وجود القرى، وبقاء نمط حياة يأكمله. إن إسباغ هذه الهوية السلبية، التي تهين مجموعة الهدف المقصودة، تأتي بالتزامن مع الرفض الرسمي لقبول الهوية الإيجابية للبدو سكان القرى بمصطلحاتهم. ومن نافلة القول إنَّ لهذا التوجّه الإثنيّ أحاديّ الثقافة نتائج سلبية جدًّا. فقد تعلّمت الجمهورية الفرنسيَّة شيئًا حول هذه النتائج من انتفاضة سكّان الضواحي في الفترة الأخيرة، وهي انتفاضة لا هدف محدّد لها وعبرت عن اغتراب سكان الضواحي عن الجمهورية التي تقصيهم، والتي انعكست في العنف والعدمية. كذلك، فظواهر البلبلّة لدى الشيبية في القرى غير المعترف بها أيضًا، بما في ذلك الممارسات الجنائية من قبل الشيبية، استعمال المخدرات وهلمجرا، وكذلك نفسية اليأس، النفور من الذات أحيانًا، هي نتيجة لتأديوت الصورة السلبية التي تنهّأ الدولة.

والآن، لنورد عددًا من عواقب سياسة عدم الاعتراف على مؤسسات الديمقراطية في المحيط القريب. سبق أن قلت إن عدم الاعتراف يخلق خواء مدنيًا وقضائيًا حول تلك القرى وحول السكّان الذين يعيشون فيها. داخل هذا الخواء، تغيب تمامًا تقريبًا الحماية التي يوفّرها القانون ويبقى جانبه المقيدّ والعقابي فقط. فبالنسبة للإنسان الذي يكبر ويعيش داخل محيط كهذا، لا يمكن للقانون أن يكون، كما تطالب مفاهيم الديمقراطية المدنيَّة، قانونًا يشرعه المواطن بموافقته. ينصّ التوجّه الديمقراطي على أنّ مشاركة المواطن في تحديد السلطة والقانون تعني أن القانون هو قيد يقبله المواطن على نفسه. هذا هو مصدر صلاحيتّه، وهنا تكمن النزاهة الأساسية في تفعيله. ولكن داخل خواء عدم الاعتراف، يمكن للقانون أن يظلّ بمثابة صلاحية خارجية فقط، فلا يمكن للمواطن غير المعترف به أن يتماثل معه أبدًا ولا أن يرى فيه نتاجًا لإرادته الحرّة. إنَّ هذا الغتراب عن القانون يشكّل مساسًا قاسيًا بحدّ ذاته، فهو يسلب سكّان القرى غير المعترف بها أحد الأبعاد المركزية للحرية السياسية الحديثة، ويمنع عنهم إمكانية المشاركة في فضائل الديمقراطية.

توجد للاغتراب عن القانون نتائج اجتماعية قاسية بالطبع. فكيف يمكن تربية الأطفال على احترام القانون، تقدير القانون، وعلى الرغبة في المشاركة في نشاطات تشريع وتحمّل مسؤولية مدنية عن نتائجها، حين يظهر القانون بشكل عنيف ينشئ "جدارًا واقفيًا" يلغي الحقوق في حدود القرية غير المعترف بها؟ واضحٌ أن هذا الأمر يكاد يكون مستحيلًا. لكن حيث يعيش الناس عمليًا خارج حماية القانون ولا تتمّ دعوتهم إلى المشاركة في ثقافة احترامه، تنشأ بدائل للقانون – وتنشأ ببطء (ولكن بالتأكيد) فوضى. هذه الحالات معروفة

جيدًا لكل من يتمنّ في القرى غير المعترف بها. علاوةً على ذلك، فإنّ تراجع القانون على أثر سياسة عدم الاعتراف واتساع مناطق الخواء المدني على أثر ازدياد عدد السكّان هي وصفة مضمونة لتصادم السكّان (في النقب) الذين يجدون أنفسهم يعيشون في أنظمة مدنية (اقتصادية) مختلفة ومتناقضة. إن صدامات من هذا النوع تُنتج ظواهر من العنف والعنصريَّة التي تلقي بظلّها بشدّة على حياة المواطنين. ويتوقّع أن تتفاقم هذه السيوررات في النقب خلال العقود القادمة. إنَّ مخالفة التّظم الدستورية من النوع الذي يعكسه عدم الاعتراف، تقود السكّان إلى صدامات حاذةً لأنّ ظروف مواظنتهم المختلفة والمتناقضة تولّد لدى كلّ مجموعة منهم توقّعات مختلفة ومتناقضة.

إحدى النتائج السلبِيَّة الإضافية بالنسبة إلى مؤسسات الديمقراطية ترتبط بحقيقة أنّ عدم الاعتراف هو أمر ذو وجهين. فالدولة التي ترفض الاعتراف ستكون كذلك الدولة التي تفقد اعتراف غير المعترف بهم لديها هي نفسها. إن مناطق الخواء المدني المسماة قرى غير معترف بها ليست فقط مناطق يأخذ القانون فيها بالتراجع، بل هي أيضًا مناطق تأخذ سيادة الدولة فيها بالتقوُّص. فسيادة الدولة تتجسّد في أن مواطنيها يعترفون بها كصلاحية جماهيريَّة شرعية وحيدة، ولكن حيث ترفض الدولة منح الاعتراف، سيرفض السكّان الاعتراف بها هي نفسها كصلاحية من هذا النوع، وسيقبلون بها على الأكثر كقوّة أجنبية. والتوجّه إلى صلاحيات أخرى، قضائية ودينية، بات أمرًا معروفًا. هذه السيرورة سيكون لها في حينه انعكاس سياسيّ، أيضًا. فلا يمكن للدولة أن تطالب بالسيادة في نطاقها، وأن ترفض في الوقت نفسه، الاعتراف بمجموعة سكانية تعيش داخل هذه السيادة كمجموعة شرعية. فرفض الاعتراف سيكون في خاتمة المطاف تقويضًا لمطلب السيادة. صحيح أنه ضمن علاقات القوة الراهنة لا يزال هذا التقويض غير ملموس، ولكن يمكن التقدير – وهذا هو تخمين كاتب هذه السطور – أن الوقت لن يطول حتى يظهر هذا التقويض بقوّة جديَّة.

كما أسلفنا، يطرح هذا الواقع معضلات أمام التنظيمات المدنية ونشطائها. فالنشاط الإنساني الصّرف، الحالي من مضامين سياسية، سيتحوّل إلى دعم لانتهاك القانون، وأحيانًا إلى انتهاك القانون بذاته. إن مساعدة المواطن البدويّ على إقامة بيته، مدّ ماسورة ماء، إقامة روضة أطفال، مدّ جسر صغير فوق وادٍ أو إقامة جسر فوق سيل دائم لمياه المجاري، قد تشكل انتهاكًا للقانون، في حين أنّها في كل مكان آخر نشاطات مباركة من المساعدة والمواطنة الصالحة. مرة أخرى، إن الدعم الجماهيري للقرى غير المعترف بها هو "حجّت" على انتهاك القانون ومساس بسلطات القانون. ولكن، لا يمكن للتنظيمات المدنية والإنسانية أن تمتنع عن القيام بنشاطات كهذه إذا لم تكن راغبة في إدارة ظهرها لضائقة المواطنين، أو التحوّل إلى شريكة في سلب حقوقهم. هنا، أيضًا، يتوجب على تنظيمات المجتمع المدني السير على حبل رفيع ما بين وضع تحدّ أمام القانون وبين عدم انتهاكه. في السياق الراهن، وهو سياق إسرائيلي داخلي، من شأن الحبل أن يكون رفيعًا حدّ اختلافه. هنا، أيضًا، لرُبما أن تنظيمات المجتمع المدني، على الرغم من أن منطقتها الداخلي يضطرها إلى عدم انتهاك القانون، إلا أنه يجب عليها أن تجد طريقة لدعم واحترام المواطنين الأفراد الذين يقودهم ضميرهم إلى خارج نطاق القانون (نموذج "يوجد حدّ"). هؤلاء المواطنون سيتحمّلون تبعات انتهاك القانون بدافع الضمير، ولكن من واجب المجتمع المدني أن ينشئ ثقافة تدعم هذا النوع من المواطنة الفاعلة، وإثارة جدل مدني يتساءل حول حدود انتهاك القانون بدوافع الضمير. يجد النشطاء الميدانيون أنفسهم في النقب يساهمون في بناء مبنى غير قانوني أو يشاركون في زراعة أو غرس (نشاطات "الافتحاح الجديد")، أو يمدّون خطّ ماء خلافًا لقوانين التخطيط، وما شابه ذلك من نشاطات دعم مواطنين يتعرّضون للإقصاء ولسلب حقوقهم. إنّ واجب المجتمع المدني هو جعل هذه النشاطات الضميريَّة وكيزة لنقد القانون لكونه لا يفي بواجباته هو نفسه.

^[1]
^[2] حول هذه الادعاءات يُنظر: Iris Marion Young, "Social Movements and the Politics of Difference", C. H. Koggel (ed.), Moral Issues in Global Perspective (Peterborough, Ont.: Broadview Press, 1999)

يتقنون العبريّة جيّدًا . كذلك، نطالب بنشر إعلانات في الصّحف . ونأمل أن تسهم هذه الشروط في تنظيم الإجراءات .

أملُ أن يكون مشروع التجدّد المدنيّ مثالًا على التّعاون بين الجهات المختلفة . وبدلًا

من وقف المشاريع، وسيكون من المؤسف القيام بذلك لكونها تخدم الجمهور، يمكن التحوار مع المؤسّسة، التي تتألّف بالمناسبة بأكملها من بشر. وهكذا لربّما يكون من الممكن العثور على حلول أفضل .

أملُ أن يكون هذا مجرّد مثالٍ أوّلّيّ على التعاون، على الأقلّ بيننا وبين جمعيةٍ "بمكوم"، وأن تساعدونا على دفع هذا المشروع وغيره قدمًا، بطريقة تضمن مصلحة المواطنين .

يمكنها، بكل تأكيد، دفع سيرورات معينة إلى الأمام، وهو ما جرى فعلاً في المشاريع التي نجحت . إلا أن المؤسّسة ليست ناجعة في عمليات الإخلاء والبناء، لأنها غير مُهيأة للعمل في مشاريع من هذا النوع . إذ أن وظيفتها هي توسيع النشاط في القطاع الخاص . وبالفعل، فسوق القطاع الخاص قد نجح، وإن لم يكن بالحجم الكافي . كذلك، اعتقدنا ظننًا أيضًا أنه ليس من الصواب أن تقوم الوزارات الحكومية بإدارة المشاريع بشكل مباشر، بل عليها أن تحيل أمر إدارتها للبلديات، لأن المسافات بين البلديات والسكان أقصر، ومن الواضح أن توزيع الصلاحيات مفيد للجميع . في مشاريعنا، تكون البلديات مسؤولة عن التخطيط وعن إتمام البنى التحتية . بالإضافة إلى ذلك، أقمنا للبلديات جهازًا خاصًا لتجميع المال الوارد من المشاريع، من أجل تخصيصه لتطوير البنى التحتية . وهكذا، فالمسألة ليست تبديل البيوت السكنية فقط، وإنما الارتقاء بالبيئة المدنية برمتها، أيضًا .

ولكن الأهم من ذلك، برأيّنا، هو ضمان أن يكون السكان وأصحاب الحقوق في تلك المباني هم أصحاب القرار . فهم المستفيدون الأساسيون، وهذا هو النموذج الذي أردنا تبنّيه، ليس سعيًا وراء العدل الاجتماعي فحسب، الأمر الذي يشكّل سببًا كافيًا بحدّ ذاته، وإنما لأنه بخلاف ذلك ما كان المشروع أن يخرج إلى حيّز التنفيذ . انظروا كم مضى من الوقت بينما لا يزال حي "هأرجازيم" عالقًا بالمناسبة، لقد تمّ تجميد مشروع "أكيروف" المعروف في شمال تل أبيب إلى أن قام السكان أنفسهم باختيار المستثمر .

كما سبق الذكر، كان استنتاجنا أنه حتى تخرج المشاريع إلى حيّز التنفيذ، يجب قبل كل شيء ضمان قيام السكان باختيار أكثر الصفقات ملاءمة لهم . فهم المستفيدون الأساسيون، وككل واحد منا، عليهم أن يؤمنوا أنهم اختاروا أفضل الإمكانيات . لا أحد يريد أن تقوم المؤسّسة بالاختيار عوضًا عنه . وفقًا لفرضياتنا الأساسية، يحصل المواطن على شقة أكبر بـ٥ بالمئة (على الأقل) من شقته الأصلية، في مبنى جديد وفي حي مننّظ . من الواضح أن هنالك ربّحًا كبيرًا لصالح المواطن .

ومن هنا، فإن توزيع المهام بين الجهات الثلاث يكون كما يلي : تُقرّ الحكومة، بواسطة لجنة وزارية مشتركة برئاستي، قواعد اختيار المواقع، وتظهر القواعد في موقعنا على الإنترنت، وهي قواعد واضحة وبسيطة وشفّافة للجميع . كذلك، تقوم الحكومة بتمويل التخطيط وإدارة التخطيط والتوعية بهدف تشجيع الجمهور على المشاركة في إجراءات التخطيط. وهناك أمر هام آخر: تقوم الحكومة بتقديم تخفيضات ضخمة في الضرائب لصالح السكان . فالشخص الذي يبيع شقة ويشترى أخرى جديدة يدفع سلّة ضرائب كبيرة – الضرائب المفروضة على بيع العقارات، وضرائب الشراء، وضريبة القيمة المضافة . أما السكان فيحصلون على إعفاء كامل من هذه الضرائب، وبهذا تكون الصفقة التي عقدها ربحية أكثر .

العامل الثاني في عملية "الإخلاء والبناء" هو البلديات، حيث تُحوّل الميزانية جميعها إليها. فهي تعرض المواقع، حسبما تراه مناسبًا (رغم أنه باستطاعة كل شخص أن يعرض موقعًا على السلطة المحلية) . إن البلديات مسؤولة عن دفع التخطيط قدمًا، وعن إتمام البنى التحتية للمؤسّسات، وعن عمليات توعية السكان، أي أنها تُخرج أهداف الحكومة إلى حيّز التنفيذ . ولكن تنفيذ الصفقات يتم بواسطة العامل الثالث – السكان وأصحاب الحقوق في الأملاك، والمستثمرين من قبلهم . في حالات معينة لا يكون هنالك مستثمرون، بل يقوم السكان أنفسهم بدور المبادرين، ويستأجرون خدمات مقاولّة فقط .

هناك عيوب، أيضًا، ونحن نحاول إصلاحها . فقد اكتشفنا، على سبيل المثال، بمساعدة "بمكوم"، أيضًا، أن استغلال الميزانيّات التي تُنقل للبلديّات لا يجري دائما بشكل ملائم . كانت حالات وصلت فيها المعلومات للسكان متأخرة، ولم تجر خطوات حقيقيّة لإشراك الجمهور، كما هو مطلوب . بالمناسبة، إن إشراك الجمهور هو مسألة جديدة، والآليات ليست واضحة ومعروفة تمامًا للجميع . هذا المركّب غير بسيط البتّة، ونحن نتعلّم كيفية تفعيله خلال العمليّة نفسها . وحين تيقنًا أنه لا يمكن الاعتماد على البلديّات، أدخلنا توازاتن على آليّات تحرير الميزانيّات للسلطة المحليّة لغرض توعية السكان . اليوم، إن لم تلتزم السلطة المحليّة بالمطالب، يتوقّف تحويل الأموال . على سبيل المثال، نطالب السلطة المحلية بعقد اجتماعات مع السكان فور البدء بالمشروع؛ كما تحدّد مواعيد إجرائها ونطلب الحصول على تلخيصات لهذه الاجتماعات . كما نطالب، أيضًا، بإجراء مراسلات مباشرة وترجمة موادّ التوعية والإرشاد، لأنّه في الكثير من الأحيان يسكن مواطنون لا



الإثنان أفضل — التحدي القائم في التعاون صوفيا إلدور*

ليس من السّهل تمثيل المؤسّسة هنا، ولكنّي أومن بأنه لا توجد طريقة أخرى سوى العمل بتعاون معها . صحيح أنّ مهمّة جميع الهيئات ذات الصلة هي مقارعة المؤسّسة، وأحيانًا بحقّ، ولكن المؤسّسة تحاول، مبدئيًا، القيام بنشاطات إيجابية، أيضًا . إنني أومن بأنّ مشروع التجدّد المدني هو مثال على ذلك .

خلافًا للمؤسّسة، توجد للهيئات ذات الصلة علاقة مباشرة مع الجمهور الواسع، ولذا فإنّ التعاون بين هذه الهيئات وبين الجمهور هو أمرٌ حيوي ومبارك . أملُ جدًّا أن يساعدنا هذا المؤتمر على توسيع التّعاون إلى مجال التجدّد المدني، لصالح المشروع والجمهور بأكمله .

لقد عملت وحدة تخطيط المدن في وزارة البناء والإسكان، طيلة سنوات، من أجل العثور على أراضٍ لبناء . ومنذ الثمانينيات، عندما بدأت تظهر الأحياء اللصيقة بالأرض في أنحاء "هود هشارون" و"ريشون لتسيون"، اعتقدنا أنّ تقديم الدعم لمدينة "موديعين" أهمّ . وظننّااعتقدنا أنه يتعيّن وضع إجراءات للتحوّل إلى الضواحي ضمن البناء المدني المكتظ في بلدة كبيرة تضم العمل والخدمات، وبالتالي يتم الحدّ من ظاهرة السّفر للعمل في المدينة الكبيرة القريبة، ويتم تقليص البنى التحتية واستغلال الأراضي . إلى ذلك أيضًا، عملنا في فترة موجة الهجرة الكبيرة على اختيار أحياء لتوسيع المدن القائمة، وقمنا بتحويل العديد من الأراضي الزراعية الشاسعة إلى أراضٍ لأغراض البناء . بفعل هذا النشاط، قرّرنا دفع موضوع التجديد المدني قدمًا، وهو الذي يعني، ضمن أمور أخرى، استغلال الأراضي المبنية بشكل أكثر نجاعةً عبر عمليات إخلاء، وبناء وتكثيف، وعبر تحسّن صيانة المباني القائمة . فمن شأن الاستغلال الأكثر نجاعةً للأرض المبنية أن يحافظ على الأراضي الزراعية لأغراض الاستجمام والأراضي الخضراء، وأن يحفظ احتياطي الأراضي للأجيال المقبلة . على هذه الخلفية قامت مبادرتنا، وبدعم كامل من قسم الميزانيات، وهكذا نشأ مشروع التجدّد المدني الذي سوف أتوقف عند وصفه هنا كمثالٍ على التعاون .

إنّ أهداف المشروع، كما عرّفناها في حينه، تتلخّص بتحسّن مستوى الحياة المدنية، ومواجهة المشاكل الاجتماعية في مراكز المدن والاستغلال الناجع للأراضي المعدّة للبناء . فحين يتفتّت مركز المدينة مادّيًا، تظهر المشاكل الاجتماعية، أيضًا، وأحد الأسباب يكمن في تقادم مخزون البناء . فليس في البيوت مصاعد، والشقق صغيرة، والعمارات مُهمّلة . يبدو واضحًا أنه من المهم جدًّا، أيضًا، استغلال البنى التحتية القائمة التي سبق أن استثمر فيها الجمهور بشكل جيد، كالشوارع والمدارس . وبطبيعة الحال – كما سبق القول – كلما تم استغلال الأراضي المبنية بصورة أكثر نجاعةً، أمكن الحفاظ على الأراضي المكشوفة القائمة خارج المدن .

لقد قادت هذه الأمور مجتمعةً إلى استنتاج مفادّه أنه يجب إضافة الأبنية في الأرض المبنية . ولئن يشكّك في هذه الإمكانية أقول : من ينظر إلى خطّ الأفق في المدن الإسرائيليّة، يَر كم كان منخفضًا قبل أربعين سنة، وكم هو مرتفع اليوم. إذ أن غالبية الأبنية العالية الجديدة بُنيت ضمن عمليات إخلاء وبناء .

من أجل زيادة نجاعة استخدام الأرض المدنية يتعيّن زيادة حقوق البناء . توجد لزيادة حقوق البناء قوة اقتصادية هائلة

^[1] *المعمارية صوفيا إلدور مديرة دائرة تخطيط المدن، وزارة الإسكان



تضافر الإستراتيجيات : فحص نشاط "بمكوم" لتعزيز الحقوق عوفر ليرنر*

تأمّلت حول الطريق إلى جهنّم، فبرد موسنون

(تائل رقم ٢)

قالوا لي مرّة إن الطريق إلى جهنّم مرصوفة بالنوايا الحسنة.

شيء أشبه بالطريق المرصوفة بحجارة صفراء في "ساحر أوز الرابع".

مرّ زمن منذ ذلك الحين وتعلّمت المزيد عن الرّصف، وأيضًا عن الطرق.

وعن "ساحر أوز الرابع" أيضًا، وعن جهنّم وكذلك عن النوايا الحسنة.

ويبدو لي أكثر أنّ الطريق إلى النوايا الحسنة معبّدة بجهنّم.

سأتمدّث هذا المساء عن جهنّم التخطيطي للسكّان البدو في النقب، وأكثر من ذلك – عن النوايا الحسنة. "النوايا الحسنة" لدى المؤسّسة حين تقوم بالتخطيط للبدو، والنوايا الحسنة لدى تنظيمات المجتمع المدني في نشاطها معهم.

بدأ انخراط "بمكوم" في النقب مع تقديم وجهة نظر تخطيطيّة كجزء من التماس للمحكمة العليا قدّمته جمعية حقوق المواطن وتنظيمات إضافية ضد المخطّط الهيكلي اللوائي للواء الجنوب، تمام /٤ / ١٤، وهو مخطّط سعى إلى تركيز البدو، جميعًا، في سبع بلدات. في أعقاب قرار المحكمة في الالتماس جرى، أيضًا، إعداد المخطّط اللوائي الجزئي لمنطقة بئر السبع تمام /٤ / ١٤ / ٢٣، الذي كان يُفترض به توفير ردّ على هذا الإخفاق. لكنّ هذا المخطّط، أيضًا، لا يوفر حلًا لائقًا، وعليه فإنّ معظم نشاط الجمعيّة في النقب يتمحور اليوم حول تقديم اعتراضات عليه.

لكي نفهم الصورة بمجملها، سوف أستعرض، بإيجاز، تاريخ التخطيط في النقب، وسأفحص بعد ذلك ما إذا كان نشاط "بمكوم"، في السنوات السبع الأخيرة، يقودنا إلى جهنّم أم إلى مكان آخر.

من تمام إلى تمام لم يقم بعد التمام... أو التاريخ التخطيطي للبدو في النقب وانخراط جمعية "بمكوم"

لم تستثن نكبة عرب أرض إسرائيل في العام ١٩٤٨ النقب. فالكتيرون منهم أُجبروا على المغادرة (بالإكراه). ونتيجةً لذلك، انخفض عدد البدو بشكل حادّ، وانكسرت البنية القبلية التقليدية. فكانت النتيجة شظايا عائلات تشكّل، إلى حدّ ما، أساسًا لما يسمّى اليوم "البلدات (أو القرى) البدوية غير المعترف بها". وهنا أوضح أنّ هذا التعريف، "قرية بدوية غير معترف بها"، يستند إلى التعريف المؤسسي لـ "البلدة"، وهي بموجبه مكان فيه ٥٠ وحدة إسكان، يعيش فيه ٤٠ بالغًا على الأقلّ وتوجد لدى سكانه لجنة محليّة.

لقد مرّت ثلاث فترات تخطيط على البدو سكّان النقب. في الخمسينيّات سادت سياسة التركيز وعدم الاعتراف.

كانت النيّة هي تركيز البدو في منطقة السياح، وكسائر السكّان العرب في البلاد فقد كانوا خاضعين لحكم عسكريّ، أيضًا. في هذه الفترة بدأت تتبلور البنية الاجتماعية–الثقافية للسكّان البدو في النقب حول "العائلات الموسّعة" التي تألّفت من شظايا عائلات؛ منذ منتصف الستينيات كان التوجّه هو تركيز البدو في سبع بلدات. إنّ هذه السياسة لم تنظرَ إلى مسألة المطالبة بالملكيّة، ووقّرت تخطيطًا بموجب معايير غير ملائمة وراقفها تخصيص منخفض للميزانيات؛ بعد ذلك، حتى نهاية التسعينيات لم تتغيّر السياسة التي ترى في البلدات السبع أنّها الحلّ، وكانت النيّة التخطيطيّة مواصلة تركيز

السكّان فيها؛ في نهاية التسعينيّات تغيّرت السياسة إلى "اعتراف زاحف"، بمساعدة المحكمة العليا في الأساس (مثلًا: القرارات التي أدّت إلى إعداد تمام /٤ / ٤٠ وتمكّن من إقامة مبانٍ متنقّلة مُوقّنة لعيادات ومدارس)؛ على أثر عدد من القرارات الحكومية التي قادت إلى الاعتراف بالبلدات السبع: قصر السرّ، مولدة، كحلة، بئر هدّاج، أم بطين، السيد وأبو قربنات؛ وعلى أثر قرارات تخطيط عينية قادت إلى الاعتراف ببلدات الدريجات، تراين الصانع، أبو تلول والفرعة، انتهت العملية بإقامة المجلس القروي أبو بسمه، وهو المسؤول عن البلدات التي جرى الاعتراف بها حتى اليوم. وعلى الرّغم من إقامته، فإنّ الدولة تواصل سياسة ثنائية الرأس تتمثّل في الصلاحيّات الموسّعة لمديريّة تطوير البدو في النقب.

وفقًا لدائرة الإحصاء المركزية، في ٣١ من كانون الأول ٢٠٠٥ عاش في النقب ١٤٩٢٠٠ مواطن بدوي: ٩٧٦٠٠ منهم في البلدات السبع و٥١٦٠٠ الآخرين في قرى (معترف بها وغير معترف بها). يعيش في القرى المعترف بها ال١١ نحو ٣٢٠٠٠ مواطن، بحيث يشكّل عدد سكان القرى غير المعترف بها، بموجب الأرقام الرسمية، نحو ٢٠٠٠٠ مواطن.

إلا أنّ الشكّ يشوب دقة هذه المعطيات لسببين أساسيّين: بحسب مقاييس مختلفة،

فإنّ عدد البدو في النقب يبلغ ١٦٥٠٠٠ (تقديرات مجلس الأمن القومي) حتى

١٨٠٠٠٠ نسمة؛ أما السبب الآخر فهو أنّ الكثير من المسجّلين كسكّان في بلدات،

يسكنون فعليًا في القرى. يبدو، إذًا، أنّ عدد سكّان القرى أكبر بكثير من التقديرات

الرسمية التي قام عليها التخطيط.

أبو تلول: العمل مع السكّان تمهيدًا لعمليّات تخطيطيّه مؤسّساتيّة متوقّعة أو تعالوا نتحدّث في الموضوع: ورشة تخطيط كممارسة تشاركية ممكنة

سأصّف الآن نشاطين قامت بهما جمعية "بمكوم" في النقب، يعبرّان عن أنماط نشاط مختلفة ويمثّلان عالمين من المضمون التخطيطيّي. النشاط الأول هو نشاط تشاركي– ورشة تخطيط بمشاركة الجمهور في قرية أبو تلول (يُنظر الخريطة)، والنشاط الآخر هو نشاط مواجه– تقديم اعتراض، وهو أيضًا بمشاركة سكّان أبو تلول.

توجد في مركز النشاط في الورشات أربعة أسس هامّة لعمليّات التخطيط بمشاركة السكان: يجب أن يلائم التخطيط الحالة العينيّة؛ يجب على التخطيط أن يترجم المعرفة المجتمعيّة– المحليّة إلى أسس مهنيّة– تخطيطيّة؛ يجب أن تجري عمليّة اتصال بين المختصين وبين السكان والمجموعات المختلفة، وبين هؤلاء أنفسهم؛ يجب على التخطيط أن يتفهم، ويتعرّف إلى هويّة الأفراد، الأماكن ونسيج الناشطين في الحيّز. تمثّل هذه الأسس الأربعة، في كل ما يتعلّق بالسكان البدو في النقب، خطّين مركزيّين يوجهاننا في نشاطنا: معارضة استخدام التخطيط كأداة سيطرة على المجتمعات، ومحاولة للتحرّر من مبادئ تخطيط كونيّة. في هذا السياق، وكرّد على نقد موجه الي أحد المخطّطات التي وُضعت للقرى، قال أحد المخطّطين: "ما الذي تريده؟ وضعنا تخطيطًا أفضل من تخطيط لهافيم". قد يكون تخطيطًا جيّدًا، إلاّ أنّه لا يلائم السكان الذين أُعدّ لأجلهم.

خريطة: أبو تلول في الحيّز



تتألّف الورشة والنشاط في أبو تلول، كما في أماكن أخرى كثيرة، من ثلاثة مركّبات: المعرفة المحليّة– يجلب السكان إلى طاولة الحوار وإلى كل مكان نلتقي فيه المعرفة المحليّة، الاختلاف، تميّز المكان وشكل استخدام الحيّز ومعناه بالنسبة لهم؛ المعرفة المهنيّة– يجلب المخطّطون (المهنيّون) جهاز التخطيط بمبادئه وقوانينه، وكذلك العوامل الاضطرابية والإمكانية). (انتقادي هو: لربما أننا عبر جلب المضامين، نخلق محدوديّة تؤدي إلى تعريف حقل التخطيط مسبقًا.)؛ التخطيط– هدف هذه العمليّة برمتها هو تحديد احتياجات السكان التخطيطيّة من خلال العمل المشترك، وتعريفها كأسس موجيهة وكمسوّدة تخطيط يمكن تطبيقها بشكل فعلي. فالاحتياجات والمبادئ ليست مُحدّدة كقائمة مشتريات من البقالة (للاسف، في حالات كثيرة هذا هو جوهر عمل مستشاري مشاركة الجمهور أو المستشارين الاجتماعيين)، وترجمتها إلى خطط مستحيلة في بعض الأحيان، وهكذا فقد جرى فحص كيفيّة إعطائها تعبيرًا تخطيطيًا– ماديًا.

تناولنا في لقاءات الورشة الثمانية وفي لقاءات أخرى كثيرة جدًّا المواضيع التالية:

من التعارف إلى الرؤية؛ مسح المجموعة واحتياجاتها؛ مبادئ تخطيط للبلدة كلها؛ مبادئ تخطيط للحي السكني وللتخطيط المفضّل؛ وبدائل للتخطيط. استخدمنا تشكيلة أدوات من عالم التخطيط، من عالم العمل الجماهيري، ومن عالم التعليم غير الرسمي كذلك.

عُقدت الورشة في عدد من الحلبات، بدءًا باللقاءات العامة، مرورًا بمجموعات عمل

ومجموعات بؤرية، وانتهاءً باللقاءات الشخصية. أحد المركّبات المركزية في ورشة أبو تلول كان العمل الجماهيري، بإرشاد فارس أبو عبيد، الذي انضم إلى الجمعية قبل نحو سنة.

فالأمر التي تعلّمنها من العمل الجماهيري والأفضليات التي نمت منها لا تقدّر بثمن.

سأعرض الآن عددًا من النتائج المثيرة جدًّا التي نتجت عن الورشة. أهمّ هذه النتائج

هي خريطة العلاقة بالأرض وإسقاطاتها على التخطيط؛ تعريف المواقع التي نرغب بحفظ

نمط الحياة الراهن فيها وربّما أيضًا حفظ مبنى ونمط انتظام الأجسام في الحيّز؛ وتعريف وحدة التخطيط الأساسية، التي سيتمّ تفصيلها لاحقًا. لغرض صياغة أسس وأفكار تخطيط تلائم كافة أعضاء المجموعة التي تعيش في المكان، كان من الضروري تحديد الوحدة الأساسيّة التي تمارس نمط حياة مجتمعي– ثقافي متميّز. في أبو تلول، ليست الحمولّة، ولا القرية بالطبع، هي حجر الأساس في تخطيط القرية، وأنّما أخوة أصحاب منازل يعيشون في موقع محدّد. أمّا أبناء أعمامهم الذين يعيشون إلى جانبهم فهم وحدة تخطيط منفصلة (يُنظر مثال في الرسم التخطيطي).

سنصوغ مع السكان خلال عملنا في الورشة في أبو تلول وثيقة مبادئ. وهي وثيقة يُفترض بها أن تكون أداة في أيدي السكان الذين تمّ الاعتراف بقرينتهم في مخطّط لوائي، ويفترض أن يباشّر بعمليات تخطيط لها.

مع سكان أبو تلول في معارضتهم للتخطيط المؤسسي أو مسارات تخطيطيّة وقضائيّة التخطيط المرافق

كما سبق، فإنّ أحد المجالات المركزية في نشاط "بمكوم" هو تقديم الاعتراضات.

خلال انعقاد الورشة التي نُظّمت في أبو تلول، تمّ إيداع الخريطة الهيكلية اللوائية

تمام /٤ / ١٤ / ٥٩ التي تعترف بالفرعة وبأبو تلول (اعتراف بـ "رمز"، أي دون خط أزرق، دون تعريف للسكان ودون تعريف لطابع البلدة). بالنسبة لهذه الخريطة جهّزنا مع السكان وثيقة اعتراض، أسسها هي المطالبة بالسماح لسكان قرية أبو تلول بالمشاركة في كل

عمليّة تخطيط تُجرى لأجلهم؛ المطالبة بتعريف مجموعة الهدف في البلدة أو عناقيد

البلدات والتأكد من حصول سكّان أبو تلول على بلدة مستقلّة ومنفصلة؛ المطالبة بتعريف البلدة كقرية جماهيرية؛ والمطالبة بتعريف جديد للأهداف والاستخدامات المسموح بها في البلدة وإضافة أهداف في مجال التجارة، العمل، الحرف والسياحة، الى الأهداف الزراعية.

وفقًا للمستندات الرسمية تمّ رفض الاعتراض، أو رفضه جزئيًا، إلا أنّ الفحص المعمّق

بيّن أنه تم قبول كل ما كان ممكنًا قبوله دون الحاجة إلى إلغاء التخطيط. علاوة على ذلك،

فإنّ اللجنة للشؤون التخطيطية المبدئية، التي تعمل إلى جانب المجلس القطري للتخطيط

والبناء الذي ناقش الاعتراض، قد أصدرت التوجيه التالي للجنة اللوائية:

تتوجه لجنة الشؤون التخطيطية المبدئية إلى لجنة لواء الجنوب بطلب فحص مسألة

مع المؤسسة	ضد المؤسسة		من خارج المؤسسة
تخطيط متصل	تخطيط مُرافق ؛ قضائي	تخطيط مُرافق ؛ تخطيطي	تخطيط مُشرك
<p><u>لجان عمل + وجهات نظر</u></p> <p>تمام/ 4/ 14/ 23</p> <p><u>قصر السر</u></p> <p><u>حدود متروبولين بئر السبع</u></p> <p>حدود بلدات بدوينة</p> <p>خربة الوطن</p> <p>وادي النعم</p> <p>بلدات جديدة</p> <p><i>أبو قريبات</i></p> <p><i>ورقة سياسة القرى</i></p>	<p><u>الحكمة العليا / التماسات</u></p> <p>تمام / 4 / 14</p> <p>العقبي</p> <p>أم بظين</p> <p>وادي النعم</p> <p>مزارع أفراد</p>	<p><u>معارضة</u></p> <p><i>تمام/ 4/ 14/ 23</i></p> <p>العقبي</p> <p><u>درجات</u></p> <p>رهط (البطال)</p> <p>أبو ربيع مركز</p> <p><u>مزارع أفراد</u></p> <p>أبو تلول</p> <p>الفرعة</p> <p><i>عتير/ أم الحيران</i></p> <p>رحمة</p> <p><i>السرّة</i></p> <p>حشمجنة</p>	<p><u>ورشات</u></p> <p>بئر هداج</p> <p><u>قصر السر</u></p> <p>أجيك</p> <p><i>أبو تلول</i></p> <p><i>ورقة سياسة مشاركة</i></p>
بالإضافة إلى ذلك: يوم دراسي للناشطين حول الاستيطان الجديد في النقب، والمشاركة في منتدى "أبياحد" (معا) من أجل النمو والمساواة			

توسيع مشاركة الجمهور الى حين تجهيز الخرائط المحلية للبلدات الفرعة وأبو تلول، وبما

يشمل منح الأفضلية للمهنيين البدو، والاهتمام بإدخال هذه الجوانب في وثائق المناقصات

المختلفة قدر ما يقتضيه الأمر.^١

مشاركتهم في النقاب: من أجل التنمية والمساواة

"**بمكوم**" و**السكان البدو في النقب أو تضافر طرق العمل**

ساقوم الآن بنحصر مجمل طرق "بمكوم" في العمل في النقب منذ العام ٢٠٠٠ . يمكن

تقسيمها لثلاث: النشاط مع المؤسسة، النشاط ضد المؤسسة، والنشاط من خارج المؤسسة.

(هناك أسلوب رابع في مجال التخطيط المتمرد . لكن "بمكوم" ، على الأقل بشكل رسمي،

لم تكن شريكة في هذا المجال) .

قمنا بالعمل مع المؤسسة بالأساس في لجان للعمل، أحيانًا مع السكان وأحيانًا من

دونهم . شمل النشاط ضد المؤسسة، بشكل أساسي، التخطيط المُرافق، إن كان ذلك في الإجراءات القضائية أو في إجراءات التخطيط . أما النشاط من خارج المؤسسة فقد كان في الأساس ورشات العمل التي تمّ تنظيمها في أوساط المجتمعات البدوية في النقب . وقد فحّصت جميع النشاطات (ينظر تفصيلها في اللائحة) مع مخطّطة المدن نيللي باروخ (مركزة التخطيط والمجتمع في الجمعية)، لهدف فحص أيّ الفعاليّات حقّقت إنجازًا تخطيطيًا (وهو بالطبع وليد النشاط الكبير الذي قامت به مؤسسات كثيرة وأشخاص كثيرون على مر السنين)، ولأيّ منها كان تأثير من الناحية المنظومية . عندما نفحص كل واحدة من هذه الفعاليّات، نرى أن هناك قائمة كبيرة من النجاحات في مجال التخطيط، وقائمة أصغر في المجال المنظومي .

أحد الأمثلة التي تعكس إنجازًا في المجال التخطيطي، وفي المجال المنظومي أيضًا،

هو بلدة درجات . فعمليًا، كانت المعارضة في درجات معارضة للخريطة الهيكلية لمرعيت، وطلبت بجورها بالاعتراف بدرجات كبلدة منفصلة عن مرعيت . وعندما تلقينا نتائج الاعتراض أصبنا بالذهول . فقد قرّرت اللجنة رفض الادعاءات المتعلّقة بالتخطيط لأنّ الخريطة وفقًا لرأيها توازن بين احتياجات المجموعات السكانية المختلفة المشار إليها في نطاق المخطّط . خيبة أمل . لكن عندما واصلنا القراءة اكتشفنا الأمور التالية:

في امتحان التجانس مقابل الاختلاف فيما يتعلق بمدى نجاعة توحيد السكان في

مرعيت في مجالات مختلفة مثل القاعدة الاقتصادية، الخلفية الإثنية، المجال الثقافي،

المجال الاجتماعي، مجال الأداء الوظيفي وما شابه؛ ففي

تأمّلات حول الطريق إلى جهنّم ، فيرد موسزون

(تأمل رقم ١)

الطريق إلى جهنم مرصوفة بالزوايا الرطبة، بالزوقا في شقوق الحجارة، وصرير الأبواب حين تُفتح .

الطريق إلى جهنّم مرصوفة بمنعطفات إلى طرق تقود إلى هضاب عتيقة .

الطريق إلى جهنّم مرصوفة بمداخل شوارع تعدو ككل الشوارع دون كلل،

وتصل إلى لا مكان لتستدير عائدة إلى هنا .

يهنّني أن أعرف ما الذي يحصل لأولئك الذين يعبرون كل المنعطفات في الطريق إلى جهنم و يبلغون نهايتها؟

مراجع

- ↑ وزارة الداخلية، مديرية التخطيط، بروتوكول لجنة الشؤون التخطيطية المبدئية رقم ٣٢١ من تاريخ ١٠٠٧ ر ٢٣، ٩ . ص.
- ↑ وزارة الداخلية، مديرية اللواء الجنوبي، مكتب التخطيط اللوائي، بروتوكول مناقشة الاعتراضات على الخريطة رقم ١١/٠٢/٢٢٦– الخريطة الهيكلية لبلدة مرعيت بتاريخ ٤ ر ١٠٤، ١٢ ر ١٠٤، ٢٢ ر ٤ . ص

مصادر خارجية

دليل:

المشدد– نجاح تخطيطي

خط سفلي– تأثير منظومي

مائل– مشروع قيد العمل

حالة سكّان درجات مقابل بقية المواطنين البدو المعدّين لمرعيت، يبدو

أنّه لا يوجد تبرير في الموازنة الكاملة لهذا التوحيد . [. .] في هذه

الظروف، وفقًا لما ذكر أعلاه، ترغب اللجنة في أن توصي الجهات

المسؤولة في وزارة الداخلية بأن تدرس، بروح إيجابية، الاعتراف

بطموحات سكان درجات والإقرار بأن تُقام ضمن حدود الخط الأزرق

لمخطّط مرعيت بلدتان: درجات ومكحول، وأن تدار كل بلدة من قبل

لجنة محلية، بلدية، في إطار المجلس الإقليمي الجديد أبو بسمة.^٢

مشاركتهم في النقاب: من أجل التنمية والمساواة

الإجاز التخطيطي هنا هو إجاز منظومي أيضًا، لأنه يمثّل تغييرًا في الخطاب

التخطيطي. لو نظرنا ثانية في اللائحة لوجدنا أن نجاعة نشاط جمعية "بمكوم" في النقب

استندت إلى دمج إستراتيجيات ونشاط في مسارات عدّة: العمل مع السكان بمعزل عن

المؤسسة وكأنه ليست هناك مؤسّسة، ولكن مع إيلاء تفكير لنشاط التخطيط المؤسسيّ

القائم في الخلفية؛ نقد مشترك من قبل الجمعية والسكان للمؤسسة بواسطة المرافعة

التخطيطية والقضائية؛ ومحاولة خلق سبل اتصال بين السكان وبين تنظيمات المجتمع

المدني والمؤسسة . كما سبق، اختارت "بمكوم" ، حتى الآن على الأقل، أن لا تنشط في

حقل "التخطيط المتمرد" ، على الرغم من أن كثيرين من أعضائها يؤمنون بهذه الطريقة .

يمكن للتخطيط المتمرد أن ينعكس في أشكال عدّة: أحيانًا، وبسبب رفض فكرة التخطيط

العصري، العقلاني– الشمولي، فإنّه يعمل على تمكين البشر، المجموعات والمجتمعات على

تنظيم نمط حياتهم كما يشاءون، من خلال تجاهل جهاز التخطيط، ودون اهتمام بالسؤال:

هل نغيّر جهاز التخطيط . فالمناطق التي يعرفها المجتمع مناطق الهامش تكون بالنسبة لهم

حيزّ الحياة . وأحيانًا، يهدف التخطيط المتمرد إلى اقتحام عالم التخطيط المؤسسي وتغيير،

ليس الخطاب ووسائل العمل فحسب، وأبما أيضًا المبادئ الأساس التي تكون في صلبه . في

اعتقادي، لو أنّنا كمنظّمة قمنا بنشاطات في هذا المجال أيضًا، لكانت نجاعة عملنا أكبر بكثير . وعلى الرّغم من إيماني بالحاجة إلى جهاز عام يحفظ الخير العام المشترك، إلاّ أنّه من المفيد دومًا أن نشكّك في الأسس الموجودة في أساس الجهاز . وأنهى حديثي بفكرة أخرى

حول الطريق إلى جهنّم، لتذكّرنا بأن نحذر لئلا توصلنا النوايا الحسنة إلى هناك .



أوامر الهدم والغرامات . وتشكّل هذه معًا سيفًا مصللاً دائماً – فيتمّ إعطاء أجوبة مؤقتة لكن لا يجري السّعي نحو حلّ بعيد المدى لمشكلة تلبية الحاجات القائمة .

وعليه، فالمجال الأوّل هو الجمهور وينقسم إلى قسمين: الجمهور العربيّ والجمهور غير العربيّ . لدى هذا الأخير، نقوم بنشاطات توعية، نعرض المسألة من وجهة نظر مختلفة ونخلق فهماً للضائقة وصورة تشكّل الظاهرة . يجب تغيير المفاهيم: فالبناء غير القانوني ليس انتهاكاً للقانون بل حاجة قائمة لا يلبّيها القانون . هناك حاجات إنسانية ضرورية جداً، لكنّ التخطيط الذي يعود إلى عشرين سنة خلت لا يلبّيها ولم تعد له صلاحية في الواقع . تلك التوعية تُسند بدراسات واستطلاعات، والمعطيات منوّرة وتشير في الأساس إلى خطورة الوضع . فيما يلي عدد من المعطيات التي وردت في دراساتها المركز ميدانياً: ما يزيد عن ٨٠٪ ممّن بنوا بيوتاً غير معترف بها كانوا مستعدين لشراء قسيمة أرض من مديرية أراضي إسرائيل في حال كانت تتبع قسائم أرض داخل بلداتهم؛ ما يزيد عن ٩٠٪ ممّن بنوا بيوتاً غير معترف بها بحثوا، ولا يزالون يبحثون، عن طرق لترتيب تخطيط بنائهم؛ ما يزيد عن ٩٥٪ ممّن بنوا بيوتاً دون ترخيص أو بيوتاً غير معترف بها، يبنونها لغرض السّكن فقط، وهناك نسبة مماثلة تبني على أراضٍ خاصة يملكها صاحب البيت .

بالنسبة إلى الجمهور العربيّ، نحن هيئة داعمة من ناحية مهنية . نحن نجري اتصالات مع مؤسسات التخطيط، نرافق طلبات ونقترح حلولاً بديلة بما في ذلك تقديم مخطّطات وطلبات للحصول على تمديد . هناك أمثلة كثيرة – في الشمال، المركز والجنوب . على مستوى الأحياء هناك الكثير من النجاحات في مختلف البلدات، على سبيل المثال في طرعان، طمرة وعراد، وفي قرى غير معترف بها في النقب . في الشمال حقّقنا نجاحاً في عرب النعيم والحسينية . لا شك أنّ عرب النعيم فضّة ناجحة جداً لسكان راقعهم المركز منذ بدء طلب الاعتراف بالبلدات وحتى النضال للاعتراف بها . وهم، حالياً، في مرحلة إعداد المخطّطات ويواصل المركز مرافقة السكّان .

مجال العمل الثاني للمركز هو التخطيط على مستوى اللواء وتقديم اعتراضات وملاحظات . قدّمنا اعتراضاً على مخطّط "تمام ٢ / ٩"، وعلى "تمام ٦" في المخطط الهيكلّي اللوائي للواء حيفا قدّمنا اعتراضات واقترحنا حلولاً . وعلى مستوى البلدة، نقترح تعديلات واقتراحات لإجراءات بديلة كي يلتي التخطيط احتياجات السكّان . ويجري العمل بالطبع بمشاركة السلطات المحليّة .

المجال الثالث هو مجال القضاء . هذا مجال جديد لعمل المركز . فمسألة أوامر الهدم التي يتلقاها السكان العرب لا تجد حلاً في الأمر الأوّل ولا في غرامة واحدة . فالأمر هو طريق طويلة واجتماعات ومداومات كثيرة في المحكمة، ويمكن للجنة التخطيط أن تطلب في كلّ مرّة أمر هدم وغرامة مجدداً، أو تجديد الأمر القائم . والأرقام مذهلة . . فالسكان العرب يدفعون مئات آلاف الشواقل بسبب غياب التخطيط .

هناك حاجة في تغيير التشريع كي يتمّ ترتيب التعويض وحسر فترات غياب المخطّطات في البلدات العربية الى حين المصادقة على المخطّطات بحيث يتوفر تخطيط محدّث للاحتياجات الراهنة . هذه المسألة هي إحدى أهمّ القضايا التي يعمل المركز على دفعها اليوم، طبعاً بالاستناد إلى كلّ المعرفة والتجربة التي تراكمت مع الوقت عبر الدراسات والتجربة الشخصية .

تلخيصاً: إنّ طرق العمل المختلفة التي يتّبعها المركز العربي للتخطيط البديل بشأن هدم البيوت وأوامر هدم البيوت من دون تراخيص بناء، هي طرق متنوّعة وعمليّة، هدفها توفير أجوبة للضائقة القائمة واقتراح طرق للتغيير على المدى البعيد، بحيث تضمن شروطاً معقولة لتطوّر القرى العربيّة .

النضال ضد هدم البيوت عناية بنا – جريس*

سأستهلّ كلامي بشرح المعضلة الكامنة في مسألة العمل لأجل النضال ضد هدم البيوت . إنّ البيوت التي يتهدّدها خطر الهدم هي بيوت بُنيت من دون ترخيص وليس وفقاً للتخطيط . والسؤال الذي يُطرح هنا هو: أيّ تخطيط يوجد في البلدات العربيّة؟

ثمّة نوعان من التخطيط في البلدات العربيّة: تخطيط مُميّز وتخطيط غائب . من ناحيته، يعتبر الجمهور العربيّ التخطيط بمثابة عملية إداريّة تنزل عليه من فوق (من المؤسسات الحكوميّة) . فهو لا يساهم فيها وهي لا تلبي احتياجاته الأساسيّة، لا بل إنّها لا تلبي حتى حاجته الإنسانيّة الأساسيّة في المأوى . ومن هنا، فالتخطيط في البلدات العربيّة هو نقيض الحقّ في توفير الاحتياجات الأساسيّة: إنّهُ لا يلبي تزايد احتياجات السكان وتطوّرها ولا يعترف بها، ولهذا السّبب تتواجد ظاهرة "البيوت غير المعترف بها" .

هناك مستويان من التخطيط يلقيان بآثرهما على البلدات العربيّة: التخطيط على المستوى القطريّ واللوائيّ، والتخطيط على المستوى المحليّ . وهو ينعكس على المستوى القطريّ واللوائي من خلال مخطّطات قطرية ولوائيّة، مثل المخطّط الهيكلّي القطريّ المدمج للتطوير والبناء تاما ٣٥، المخطّط الهيكلّي اللوائي للشمال (تمام ٢ وتعديلاته)، المخطّط الهيكلّي القطريّ للواء حيفا (تمام ٦ وتعديلاته)، إلخ . إنّ هذه المخطّطات تشمل كلّ البلدات في نطاق الأولوية، بما في ذلك البلدات العربيّة، وبموجبها يتحدّد تخصيص الموارد لغايات تطوير البلدات . يمكننا القول، من خلال فحص هذه المخطّطات، إنّها تميّز ضدّ البلدات العربيّة . فلا يُطبّق فيها مبدأ المساواة والعدل في تقسيم الموارد في الحيز، ولا يُفسح فيها نفس مجال الفرص المُعطى لبلدات يهوديّة، ولذلك تترك هذه المُخطّطات البلدات العربيّة من دون الاعتراف بضائقة الأراضي وغياب فرص التطوّر .

إنّ التخطيط على المستوى المحليّ ينعكس، في الأساس، في الخطط الهيكلية المحلية . على هذا المستوى يوجد تخطيط غائب وغير قائم في البلدات العربية منذ ما يزيد عن عشرين عاماً . إن الخطط التي تمّ التصديق عليها في ذلك الوقت لا تستجيب للاحتياجات الراهنة، ولا يوجد أيّ تخطيط بديل . صحيح أنّ هناك مبادرات وقرارات حكومية، مثل إعداد مخطّطات شاملة لـ ٣٤ بلدة عربية وتخطيط منطقي لمشروع أشكولوت، لكنها ما زالت بعيدة جداً عن مراحل التصديق والتطبيق . إن جزءاً كبيراً جداً من هذه الخطط لا يلبي احتياجات مثل تخصيص مساحات للسكن أو الاعتراف بالبيوت القائمة . وقد أُبقت إجراءات التخطيط السكان المحليين والسلطة المحلية خارج دائرة الشراكة في اتخاذ القرارات، وكانت الحصييلة، كما ذُكر، مخططات تتجاهل الاحتياجات ولا تأخذ بالاعتبار نمط حياة السكان المحليين . وهذا هو ما يطلق عليه غياب التخطيط في البلدات العربية .

يعمل المركز العربي للتخطيط البديل في ثلاثة مجالات أساسية: مجال الجمهور أو المجتمع، مجال التخطيط، ومجال القضاء . سوف أفصّل لاحقاً، ولكن يجب التشديد على أن الحديث لا يدور هنا حول هدم البيوت فقط، بل أيضاً حول

^[1] *المعمارية عناية بنا–جريس مديرة مهنية في المركز العربي للتخطيط البديل



وقبل انتهاء سريان أمر الإخلاء بيوم واحد دُعينا إلى مكتب وزير الإسكان في حكومة يتسحاك رابين، فؤاد بن إليعزر . جلسنا معه وتوصلنا إلى اتفاق : أن تنتقل القرية لمدة أسبوعين كيلومترين شمال البئر إياها، على أن يتم خلال هذه الفترة البحث عن منطقة بديلة متفق عليها لإقامة قرية زراعية تكون الأولى من نوعها للبدو . قمنا بتنفيذ التزامنا خلال ٢٤ ساعة وغادرنا المكان . وانتظرنا . قدمت لنا اقتراحات غير جدية لمناطق بديلة، وأعلننا بالمقابل أننا سنقبل بأي منطقة تخصصها الدولة في الحيز الواقع بين "نيتسانا" و"مشآفي ساديه" و"بيتحات شالوم" ، وسنقيم فيها قريتنا . طال الأسبوعان ولم ينتهيا، وأصبحت الخدمات الأساسية وسيلة للضغط على الأهالي كي يغادروا . لم يكن مجال للحديث عن الكهرباء، فقد حُرمتنا من الماء والخدمات الصحية والمؤسسات التعليمية، أيضًا . كان التعليم على رأس سلم أولوياتنا . وكان أطفالنا الذين يمكنهم وحدهم ملء مدرسة، يذهبون يوميًا إلى شقيب السلام شرقي بئر السبع، على بعد ٥٥ كم تقريبًا . كانوا يضطرون للخروج قبل ساعة من بداية الدوام والمشى ٢ كم حتى الشارع، حيث كانوا يقلّون صباحًا ويعاد بهم بعد الظهر، بعد ساعة من انتهاء الدوام، في الحرّ والبرد، وشمل هذا حتى طلاب الصف الأول وصف البستان . كان الوضع لا يطاق . توجّهنا إلى وزارة التربية والتعليم مطالبين بإقامة مدرسة . تكاتبتنا منذ العام ١٩٩٩ حتى منتصف ٢٠٠١ وتلقينا إجابات سلبية . فقرّرنا التوجّه إلى محكمة العدل العليا في ذلك العام، فحكمت بإقامة مدرسة ابتدائية في القرية . ومنذ ذلك الحين توسّعت المدرسة فصارت تشمل مدرسة إعدادية يتعلم فيها معظم طلاب بئر هدّاج . أما طلاب المرحلة الثانوية فيواصلون السفر إلى شقيب السلام .

بعد إقامة المدرسة مَدّوا إليها أنبوب ماء وصار بإمكان الأهالي سحب المياه إلى بيوتهم . واليوم توجد مياه جارية في بئر هدّاج وصندوق مرضى، أيضًا . في العام ٢٠٠٢ ذوّت الدولة أخيرًا أنه يجب إقامة قرية، وقرّرت لجنة وزارية إقامة قرية بئر هدّاج حول المدرسة . وعُثِر في تلك السنة على المنطقة التي طال وصُعّب البحث عنها، ودخلت القرية في عملية التنظيم .

ورافقتنا التنظيمات الاجتماعية في عملية التنظيم . أما الدولة فتجاهلت ورجعت إلى عاداتها القديمة، القائلة بـ"أنا أطبخ وأنت تأكل" . طالبنا بإشراكنا في المخطط . قلنا إنه يجب تخطيط قرية تتجاوب مع احتياجاتنا وبالتنسيق معنا . اجتاز المخطط الهيكلي كل اللجان – لجنة التنظيم والبناء اللوائية والمجلس القطري للتخطيط والبناء . توجد اليوم خطة مصدّق عليها، وثمة خلافات حول جزء منها، ولكنني أعتقد أنها سَتُحلّ . المشكلة هي مشكلة الانغلاق – وعدم مشاركة السكان في التخطيط هو الفشل بعينه .

أنظرُ اليوم إلى القرى والبلدات القائمة: المدن والبلدات الست تتسم بطابع مدنيّ، في حين أن المجتمع البدوي قرويّ الطابع . أتفخّص بئر هدّاج: يعيش فيها ٥,٠٠٠ نسمة . يعمل حوالي ٦٠٪ منهم في الزراعة التقليدية، وبالأساس في تربية المواشي . ومن السهل إقامة بلدة تكون ناجحة حقًا تلبي احتياجاتهم، بلدة قروية وفيها عمل متداخل، تضمن عيش معظم السكان قبل أي شيء . أحترم كل من يسكن المدن والبلدات . ولكنهم متعَمِّرون . إذا ما نظرنا إلى لائحة الفقر أو البطالة فسنجد أن البلدات البدوية في النقب تتصدّرها . ولا نريد أن تستمر الأمور على هذا النحو، بل نود استحداث نموذج آخر للبلدات .

كما أننا نعيش في حيز اجتماعي ما . فكيبوتس "رفيفيم" والقرى التعاونية والكيبوتسات التي حوله، تشكّل معًا حيزًا اجتماعيًا قرويًا . لا نريد أن نقيم هناك بلدة تمثّل عبئًا على السكان . لا نريد إقامة بلدة تكون بؤرة للجنوح والإجرام . نريد إقامة بلدة إيجابية يخرج منها أناس إيجابيون، تعتمد على ذاتها اقتصاديًا وتزدهر .

أن تفرض الواقع على المؤسسة وتنجح سلمان بن حميد*

أنا من بئر هدّاج . حين يتحدثون عن قرية غير معترف بها أو قيد الاعتراف، يقولون دائمًا إن القرية بجانب شيء ما . وعليه فقريتي تقع بجانب كيبوتس "أفيفيم" في النقب، في الحيز الجغرافي المثلث الواقع بين "بيتحات شالوم" و"مشآفي ساديه" و"نيتسانا" . وسكانها هم أبناء الشق الجنوبي الغربي لقبيلة العزازمة وقد قطنوا هذه القرية قبل قيام الدولة . في العام ١٩٤٨، ومع قيام الدولة، طُرد ٩٠٪ من السكان إلى الدول المجاورة، إلى الأردن غالبًا، وبقي منهم ١٠٪ فقط عاشوا تحت حكم عسكري حتى العام ١٩٦٦ . ورغم أن البئر في ذلك المكان كانت مصدر مياه أبناء القبيلة الرئيس، فقد أمر كل من كان هناك في السبعينات بالانتقال إلى الأراضي الواقعة شرق شارع رقم ٤٠، بدعوى حاجة الجيش الإسرائيلي للأرض التي يقيم عليها أبناء القبيلة لإجراء التدريبات .

نتحدث عن فترة درجت فيها "الدوريات الخضراء" على استخدام العنف الجسدي بشدّة ضد المجتمع البدوي ضد سكان بئر هدّاج بنوع خاص، ولم يتجرّأ أحد على المعارضة . تقبل الناس الوضع . ومن يمكنه الاعتراض؟ فالجميع ينحني لإجلال لجهاز الأمن . جمّعوهم قبالة "رمات حوفاف" ونقلوهم للعيش هناك .

والجميع يعرف طبعًا ما هي "رمات حوفاف" . "رمات حوفاف" هي ربما أكبر موقع للنفايات السامة في الشرق الأوسط، لا يمكن للسكن مقابله أن يكون رغبياً . إن موقع "رمات حوفاف" هو مكروه بيئية بالغة، وقد عانى السكان الأمرين في الفترة بين ١٩٧٤ و١٩٩٤، فشاعت الأمراض وحدثت حالات إجهاض كثيرة .

أتذكر أنني عندما سكنت هناك كنت أستيقظ صباحًا وأجد ضبابًا حول بيتي . سألت نفسي، ما هذا؟ هل يعقل أن يكون ضبابًا طبيعيًا؟ وتبيّن أن هذا الضباب هو دخان وغازات انبعثت من مصانع الكيماويات في "رمات حوفاف" .

في العام ١٩٩٤ اكتشف سكان بئر هدّاج بعض الحقائق: الأرض التي تركوها عام ١٩٧٩ لصالح الجيش لم يستخدمها هذا قط؛ وصدر المخطط ٤/١٤ متجاهلاً وجود القرى غير المعترف بها ومهيئًا لنقل كل السكان بشكل مركز من موقعهم قبالة "رمات حوفاف" إلى المحطة القادمة: شقيب السلام . وبناءً على الأسباب الأنفة قرّر الأهالي ذات يوم، في العاشر من كانون الأول ١٩٩٤، ترك المكان والعودة إلى بئر هدّاج . كان ذلك يوم الخميس بعد الظهر . انتقلت حوالي ١٥٠ عائلة إلى بئر هدّاج خلال ٢٤ ساعة . وفي نهاية الأسبوع انضم آخرون للقرية التي أصبحت تضمّ ٢٥٠ عائلة تقريبًا .

في صبيحة يوم الأحد، اكتشفت "الدورية الخضراء" الأمر فصرنا على الفور موضوع الساعة في وسائل الإعلام ووصلنا إلى جدول الأعمال العام . وفي خطوة أولية أصدر مجلس "رمات حوفاف" الإقليمي، الذي تقع أرض بئر هدّاج ضمن مناطق نفوذه، أمر إخلاء إداريًا ضد الأهالي، مدّته ٣٠ يومًا . لم يتأثر الأهالي كثيرًا، وتلقينا الدعم من كل التنظيمات الاجتماعية ومن الجمهور في النقب والشمال والمركز، وصار عددنا يزداد شيئًا فشيئًا . في البداية استغلوا أمر الإخلاء وأوقفوا قطعوا مياه الشرب ومنعونا حظرًا ومن نقلها إحضارها من مكان آخر، ومنعوا الأطفال من الذهاب إلى المدرسة، فأقمنا بالتعاون مع جميع الهيئات والتنظيمات مدرسة مؤقتة من الخشب والخيش . قمنا بتجنيد المعلمين وبدأنا بالتعليم هناك . وانتخبنا لجنة محلية لتمثيل الأهالي تكون وحدها القادرة على اتخاذ قرارات تخصّ مستقبلهم .

* سلمان بن حميد عضو اللجنة المحلية في قرية بئر هدّاج



كلاسيس حربون، كاتدرائية في مدينة بولونيا، إيطاليا

الإسكان التصحيحي: النساء يصحّحن الإجحاف التاريخي كلاريس حربون*

كلاسيس حربون، كاتدرائية في مدينة بولونيا، إيطاليا

كلاسيس حربون، كاتدرائية في مدينة بولونيا، إيطاليا

جرى الحديث كثيراً هنا عن المجتمع المدني. وسوف أتحدّث عن المجتمع الشرقي، وأفتتح كلامي باقتباس يتعلّق مباشرة وبشكل تامّ بعملِي، ولا يتقادم. ساورد في ما يلي اقتباسًا من أقوال امرأة عزيزة علّمتني أنّ البيت ليس سقفًا فحسب، وأنّما هو تاريخ، أيضًا. اسمها، طبّبة الذكر فيكّي شيران:

ذلك ما قلت، فالحديث هو حول عالم جديد. غالبية النساء يتردّدن. فالعالم القديم معروف ومريح. حتى أنّهنّ تعودن على الألم والوحشيّة. "هذا مؤلم"، يقلن، "ولكن أقلّ. لذا هلاًّ تحدّثنا عن المساواة بشكل عام؟"، "لا"، تقول النسويّات. "لا يمكن. عليك، أيّتها المرأة العزيزة أن تستعيدي مفتاح حياتك، وهكذا، في نهاية المطاف تحرّرين السجّان، أيضًا".

هذه فقرة من مقال هامّ كتبته بعنوان "نحو تفكيك القوّة وخلق عالم جديد"، وفي كلّ مرة أقرأه، أكتسب مفاهيم جديدة حول ماهيّة النظام وكيفيّة انتهاكه وتحديّه وتحديّ أجهزة القوّة، وهل يعني انتهاك النظام خلق نظام جديد آخر، وكذلك مفاهيم حول العمل مع المؤسّسة، ضد المؤسّسة أو من خارج المؤسّسة.

أنا محامية، وعندما تنهين التعليم وتتلقّين مباركة نقابة المحاميات وترتدين العباءة السوداء، يتوجّب عليك أن تصبِحي في حلٍّ من قيمك، هويّتك وموقعك في الحقل القضائي. تصبِحن في حلٍّ من نفسك. في حالتِي، توجّب عليّ، أيضًا، ألاّ أبدأ بدراسة هويّتي. كشرقيّة، توجّب عليّ عمليًّا إلغاء ما كان محظورًا عليّ منذ البداية وأن أعيد بناءه من جديد. بهذا المفهوم، أنا "بنت سيّعة" في القضاء الإسرائيلي، لأنّ روايتي هي رواية تحرير ومناهضة. وروايتي هي رواية أمل نبئت من التعرّف الحقيقيّ على الميدان وعلى محدوديّات الخطاب القضائيّ حول خطاب الحقوق.

هناك كاتبة أحبّها وأقدّرها كثيرًا، اسمها مونيك ويتيغ. في مقالها "الإنسان لا يولد امرأة" (العنوان هو صياغة معادة لسيمون دو بوفوار) تقول (من خلال أفهمة جندرية) إنّ المرأة لا تستطيع محاربة القمع إلا إذا كانت واعية له. ومن هنا أتوصّل، عمليًّا، إلى القضاء. القضاء الإسرائيلي، في كينونته "الليبرالية" على الأقلّ. إنّه قضاء جافّ، ضيّق، متعنّت، منظمّ بترتيب منطقيّ ويقوم على مدارك ليبراليّة، بينها مدارك حول الحيزّ. ولا يمنح القضاء أيّ حيزّ للنشاط إلا إذا كتبتِ تقبلين منظومة القيم المؤسّسة والتي يؤسّس هو لها، وكلّ ما يحيط به. هذه الرؤية تتيح وجود حيزّ هوية ضيّق للغاية لمجموعات أخرى، فقيرة ومستضعفة، وتُقصي مركّبات هويّة مثل العرق والإثنية إلا إذا قبلت هذه المجموعات على نفسها منظومة القيم المهيمنة للدولة. فالقضاء لا يسمح ببقاء روايات منافسة بمقدورها أن تزعزع منظومة القيم التي ينال شرعيّته منها منذ البداية. ولا يمكنه أن يسمح بوجود مرآة تعكس أمامه موقعه الإشكالي في حيزّ القمع.

هنا، أنا آتِي في محاولة لكسر هذا التوجّه وجلب توجّهات أكثر نقدية إلى القضاء، مثل Critical Legal Theories، وهي توجّهات قضائية أو توجّهات عرقية نقدية طوّرتها نساء سود مع تأسيس اليسار الجديد واليهود السود

في الولايات المتحدة. هذا توجّه سياقيّ ونسوي يضع مركّبات الهويّة الجماعيّة في مركز المشهد، ويجعلها مرثيّة. هناك أهمية لمركّبات الهويّة في هذه النظرية، وهي مركزيّة في فهم الموضعة الدونيّة لمجموعات الأقلّيّة، وقمعها. ينصّ هذا التوجّه على أنّ جميع الأمور مترابطة عمليًّا. لكل فرد صلة بالموضوع. لا يمكن فحص مبنى قضائي دون فحصه برؤية شاملة على خلفية الحيزّ المحيط به. لا يمكن فحص المشكلة لدى امرأة يريدون إخراجها من منزلها الذي تقطنه، على أساس معطيات اقتصادية فقط، أي كونها أماً أحادية تجلس على صدر الدولة". يجب فهم السبب في أنّها هناك، ماذا يقع في صلب مشاكلها، ما هي الأسباب التي قادتها إلى ذلك المكان وما الذي يحولها من امرأة ترى نفسها ويراها المجتمع كطفيليّة، إلى امرأة شجاعة، إلى لبؤة وفهدة سوداء، وكيف كان أنّ عليها ان تقتحم منزلاً، أو كما أسَمّي هذا في دراستي "الإقامة خلأفًا للقانون".

أحد المواضيع الأساسيّة التي أتناولها، سواء في مجال دراسة القضاء أو في مجال التمثيل القضائي، هو الإسكان عمومًا، والإسكان الشعبيّ على وجه الخصوص. في السنوات ١٩٥٢ حتى ١٩٧٢ تمّ في إطار الخريطة الهيكلية القوميّة بناء سوق الإسكان الشعبي بتخطيط المهندس المعماري أرييه شارون. فهو الذي صاغ الخطّة "المذهلة" المعروفة باسم "من السفينة إلى السكن الثابت". كانت الفكرة بسيطة: نقل كل الشرقيين من السفن إلى هذه المساكن الثابتة مباشرة. وكان المبدأ الموجّه أن يكونوا أداةً لاحتلال الحيزّ الفارغ المزعوم.

تقف خلف هذه السياسة، وتُوظّف، رؤى استعمارية قمعيّة وعقائدية تنظر الي حيزّ السكّان الأصليين على أنه خالٍ ومُفقر. فليس فيه سوى بضع قبائل لا ماضي ولا تاريخ لها، مثل البدو، لا يدركون معنى العمل في الأرض وملكيّتها كما في الغرب. وهنا، دخل الإسكان الشعبيّ إلى هذا الحيزّ، وكان الشرقيّون كما ذُكر، الأداة لاحتلال الأرض من الفلسطينيين.

كان الضرر الأساسيّ في تلك السنوات هو التخطيط الثنائي المطلق، بتوجيه الشرقيين للسكن الشعبي بإيجار "اجتماعيّ" مقابل منح الفرص للعائلات الأشكنازية بشراء أملاك وعقارات والتحوّل إلى أصحاب دور. لم ينل الشرقيّون سوى الحقّ الهزيل بالسكن في هذه الممتلكات ضمن اتفاقيّات إيجار وحشيّة موحّدة تسمح بإخلائهم من منازلهم بسهولة كبيرة. تمّ بناء جزء من البيوت من دون حَمّامات ومراحيض أساسية. أنا أدخل اليوم أن أدخل إلى بيوت نساء شرقيّات مُسنّات ليس لديهنّ حتى مقعد مرحاض. إنّه لأمر محرّج. وهذا فيما حصلت عائلات أخرى، أشكنازية، على شقّ "إسكان القدامى" المُسيّسة، وبرامج قروض الإسكان. كان بمقدورهم توريث هذه الشقق يومًا ما لبناتهنّ وأبنائهنّ، وبالتالي ضمان نجاحهنّ ونجاحهم في الحياة. وتظهر الأبحاث الاقتصادية، بوضوح، أنّ حيازة ملك معيّن هي المركّب الأساسيّ في مجمل رأس المال العائلي الذي ينتقل بالوراثة إلى جيل البنات والأبناء، والعائلة التي لديها ملك هي عائلة قادرة على ضمان نجاح جيل بناتها بشكل أفضل. أمّا الشرقيون فقد جرى حرمانهم من حقّ حيازة أملاك عقارية. سأقول مازحة إنه ليس لدى الشرقيين أملاك، ربّما لديهم "نحس" في الأرض، وهو يُنقل بالتأكيد بالوراثة...

توجد في مجال التمثيل القضائيّ ففة أطوّرها في بحثي وهي: النساء المُقيّمات خلأفًا للقانون في منازل شعبيّة، أي في منازل بناها هذا النظام القوميّ الذي يدعي دولة إسرائيل، وتُدار من قبل عدد من شركات الإسكان مثل عمغور وعميدار، وعلى الأغلب فهي أيضًا الشركات التي تجعل حياة النساء مصبوغة بالمرارة. يُعرّف القانون هؤلاء النساء كمُخالفات للقانون يتوجّب إخلاؤهنّ. ووفقًا للمتعارف عليه قضائيًا تُطلق عليهنّ تسمية "مقتحمتات"، على الرّغم من عدم استخدام هذه الكلمة في القانون، وأنّما مصطلحات أخرى مثل "حيازة خلأفًا للقانون" أو "متعدّيّات الحدود". أنا، كما سبق أن ذكرت، أستخدام مفاهيم أقلّ عسكرية. فهؤلاء النساء لسن جنديّات يرتدين الزيّ العسكري ويحملن السلاح وقد اقتحمن، وأنّما نساء يقمن بشكل غير قانونيّ. من الجدير بالذكر في هذا السياق، أنّ هناك قانونًا يستخدمون فيه الكلمة "اقتحام": "قانون طرد المقتحمين". إلا أنّ هذا القانون حُصّص "مع خالص الحب" للبدو في الأساس. إنّ القانون المتعلّق بموضوع النساء هو قانون الأراضي. وهذا القانون عمليًا لا يراهنّ، بل إنّه أعمى تجاههنّ. لا يشمل هذا القانون الإمكانّيّات التي تضعها هذه النساء كبدائل. ليس للقانون سياق جندرِي أو

شرقي. والمقيّمات خلأفًا للقانون شفافات تمامًا. فقط حين يجروُن على الظهور خطفًا، كما يسمّي ذلك رونين شمير، من بين "القضبان المفهومية" التي يُسجّن خلفها؛ عندما يجروُن على الخروج إلى الحيزّ الفوضويّ والإعلان "نحن موجودات، وخلف أفعالنا تاريخ كامل من القمع والسيطرة يجب فحص "اقتحماننا" بحسبه"، يسارع القانون الي الردّ، ويعيدهنّ إلى الهامشيّة المطبقة التي حاولن الإفلات منها.

من المثير الإشارة إلى أن هناك "سوقًا سرّيّة" لتلقي المعلومات. فالنساء يتلقين المعلومات حول الدور التي تفرغ ويأتين ببساطة ويكسرن الباب. وغالبًا ما يستدعين طواقم الإطفاء، بادّعاء أنّهنّ نسین غرضًا ما في المنزل، وليس لديهنّ مفتاح. وعندها تنتظر "رجل الإطفاء جوني" مفاجأة حين يكتشف أنه ليس هناك أية قطعة أثاث في المنزل. ولكن دائمًا يمكن الادّعاء بأنّ دائرة الحجز قد حجزت على كل الأثاث. منذ دخولهنّ إلى الشقق، يمكن في المرحلة الأولى إخلاؤهنّ خلال ٣٠ يومًا (وهذا يُدعى "اقتحامًا طازجًا"). عادة أبلّغ النساء اللاتي يتهيّان للقيام بهذا العمل، بحقوقهنّ، وأشرح لهنّ الوضع القضائي. أنا أشرح لهنّ أنّهنّ بحاجة إلى "خفض رؤوسهنّ" ٣٠ يومًا لئلا يُكتشف أمرهنّ، لأنّه بعد ٣٠ يومًا يمكن إخلاؤهنّ فقط بأمر من المحكمة. وعلى شركة الإسكان أن تقدّم دعوى حول ملكيّتها للشقة إلى المحكمة وإخلاء النساء بأمر. وهذا يمنحهنّ وقتًا إضافيًّا يتألف من شهر، شهرين، نصف سنة، سنة. وفي نهاية الأمر يتمّ إخلاؤهنّ.

أحد الأمور التي تهسّني جدًّا عندما أدخل إلى المحاكم، هو استخدام اللغة، الخطاب: كيف يصفون النساء، كيف ينظر المتحدّثون إليهنّ، وكيف يظهرن. فعندما تصفهنّ المحكمة بـ"مقتحمتات" أصرّ على وصفهنّ "مُقيّمات خلأفًا للقانون". أحيانًا، أتشجّع وأصفهنّ بـ"مقيّمات خلأفًا للقانون غير القانوني". وعندها أجد نفسي بسرعة كبيرة خارج جدران المحكمة. ولكن لا بأس، لأنّني في كلّ الأحوال خارج جدران القضاء. إنّي أفسّر للمحكمة أنّ كلمة "اقتحام" مذكورة فقط في قانون طرد المقتحمين، وهو ليس القانون المتعلّق بقضيّة هؤلاء المقيّمات اللواتي يضطرون – فما العمل! – إلى دخول هذه البيوت لأنهنّ يعانين من القمع المتواصل، وهو ما تناهضنه، عمليًّا.

تواجه المحكمة صعوبة كبيرة أمام هذه المقولات وأمام هذا الاستعراض الراديكالي. تواجه صعوبة في الأساس لأنّني أضع أمامها مرآة تظهر فيها العلاقة بين القضاء والقمع. وهذه هي إستراتيجيتي عمليًّا. علي أن أنوه في هذا السياق إلى أنّه من الصّعب عليّ استخدام كلمة "إستراتيجية". فهي كلمة عسكريّة بنظري. وأفضّل استخدام كلمة "طريق" أو "إيمان". هذا هو إيماني، أن أضع المرايا أمام المحكمة، وهو أمر غير مريح البتة، وصعب، حقًّا. أنا أظهر للمحكمة موقعها في احتلال الحيزّ – المادي، القومي، النفسي، السردِي، حيزّ الهوية. من غير المريح أن نقول للمحكمة إنّ لديها دورًا ناشطًا جدًّا في خلق واقع فيه لا يوجد فيه للنساء ولأولادهن بيت أو سقف يحتمون به، ودور في تاييد هذا الواقع، الذي تضطرّ فيه النساء إلى دخول بيت لحلّ ضائقتهنّ السكنية بأنفسهنّ.

تعتبر هذه الملفّات ملفّات عديدة الاحتمالات في المحكمة. على الأغلب لا يتم تمثيل هؤلاء النساء بتأثًا ولا يدافعن عن أنفسهنّ. ولا تقدّم مكاتب المساعدة في وزارة القضاء المساعدة لهنّ، لأنّه لا احتمال لهنّ بالمفهوم القضائي: فلا يوجد في التشريع الإسرائيلي أيّ ادّعاء قضائيّ أو حجة بمقدورها "إضفاء الشرعية" على إقامتهنّ في مسكن شعبيّ. بكلمات أخرى، ليس لدى هؤلاء النساء أيّ احتمال بالعثور على مسكن. وحتى عندما يتمّ تمثيلهنّ، فيتلخّص التمثيل، عمومًا، بالموافقة على الإخلاء الطوعيّ وإمهال المُقيّمة لإيجاد "بديل سكني". من الواضح أنّ هناك علاقة بين كون هؤلاء النساء شرقيّات وبين إقامتهنّ خلأفًا للقانون. هذه الملفّات لا تحظى بالنشر في مراكز المعلومات القضائيّة ويكاد لا توجد إمكانية للوصول إليها في المحاكم، خصوصًا لأنّه يتمّ إخلاء غالبية النساء دون أن يدافعن عن أنفسهنّ أمام القضاء. إنهنّ ببساطة يخفتفنّ في دهاليز الأرشيف الطويلة. إنهنّ ببساطة لا يثرن الاهتمام. فيتمّ إخلاؤهنّ.

وهكذا، فقد دخلت إلى هذا المكان المميّز والصّعب، إلى داخل هذا الحيزّ الفوضويّ، وجلبت معي الرؤية التاريخية والسياقيّة التي تكفر بالسؤال الليبرالي "لماذا تقتحم هذه المرأة أو تقيم؟" لأنّها جائعة، لأنّها بحاجة لإيجاد حلول بشكل مُضِن. تتركّز رؤيتي في سؤال أوسع وأشمل: هل توجد هنا مسألة مجتمعيّة، مشتركة، تربطها بنساء أخريات؟ هكذا أضع الحالة الخاصة على محور تاريخيّ واجتماعي واسع وأفحص هذه السياقات

^[1] * الخامية كلاريس حربون مديرة مركز "تموره"، كلية "شعريه مشفاط"



Levittown Retrofitted: An Urbanism Beyond the Property Line Teddy Cruz *

المقالة متوافرة باللغة الإنجليزية، للاطلاع عليها يرجى الانتقال للإنجليزية

كصورة جامعة لأعمالهنّ اليوم . أفحص علاقة الماضي بالحاضر وأهميته بالنسبة للمستقبل . لاجل ذلك قمت بالتوجّه لكافة الشركات الإسكانية وتسنّى لي الوصول إلى كافة ملفات الإخلاء . ظهر من هذه الملفات ومن لقاءات أجريتها مع موظفين وموظفات كبار في شركات الإسكان، معطيان كانا واضحين بالنسبة لي مسبقاً : غالبية الذين يتم إخلاؤهم هنّ نساء، وجميع هؤلاء النساء شرقيّات، وغالبيةهنّ أمهات أحاديّات . أمامنا مفترق طرق مركّب ومثير تتقاطع فيه عدّة مركّبات هويّة مؤسّسة : الجندر – المكانة الشخصية، والشرقيّة ٢ .

الفحص الذي أجرينته هو فحص للدوافع المشتركة لدى جميع هؤلاء النساء . أريد أن أعرف، من وجهة نظر شموليّة، لماذا أقامت امرأة معيّنة في مسكن خلافاً للقانون، وليس بسبب الجوع أو الحاجة . سهل جداً أن نصرف القصة جانباً بواسطة الجوع . إنّ الأمر الأسهل هو موضوعتنا كعنصر مثير للشفقة ولا يناهض النظام القائم فعلاً، وبشكك بقانونيّة الحيز . إنّ استخدام هذه اللغة معناه الاستسلام لظاهرة وخطاب جائع جداً . برأيي، جوع زبوناتي وجوعي أكبر من الجوع للخبز والزبدة . إنه جوع للشرعية . جوع للاعتراف بنا . جوع لمنظومة قيم . وأنا أقول، عملياً، إن النساء المقيّمات خلافاً للقانون (جزء منهنّ جيل ثانٍ أو ثالث للإقامة) هنّ بحسب تعريفي الجديد "مقيمات مصحّحات" ٣ . هنّ لا يصحّحن فقط الحيز المادي الذي تمّ فرضه عليهنّ دون أخذ رأيهنّ، بل إنهنّ، عملياً، يصحّحن حيزهنّ، أيضاً . وبالمفهوم النسويّ المثير، فإنهنّ يحولن أنفسهنّ من غرض مؤسّس، إلى ذات مؤسّسة، تحدّد لنفسها بنفسها الحيز الذي تعيش فيه والذي تدين و"تلفظ" المؤسّسة من داخله .

يجب القول إنّ هذا المكان باردٌ جداً، مغتربٌ وصعبٌ . إنّهُ مكان حزين جداً . أنت تتألّين نساء غير مقبولات أساساً – لا من حيث مظهرهنّ، ولا لونهنّ، ولا لغتتهنّ العبرية التي تدرج فيها "الحاء" و"العين" . إنهنّ جميلات، ولكنهنّ غير محبوبات، خصوصاً وأنتك تأتين بمنظومتك الأخلاقية القضائية – الأيديولوجية وتحولن كل هذه القصة إلى قصة منعزلة وصعبة أكثر للهضم . مع ذلك، وعلى أثر محادثة مع إحدى طالبتي لاحت لي "إشراقه أرخميدس" : إنّهُ لوعي كاذب أن أعتقد أنّي أفرض علينا الهامشية بمجرد استخدام خطابي التاريخاني . فأولاً، هذا الخطاب يثبت نفسه حالياً كناعج، لأنّه تم إيجاد حلول سكنية لكلّ زبوناتي . لم يتمّ إخلاء أيّ منهنّ من المنزل وفي غالبية الحالات يقين في المنزل الذي أقمن فيه . ثانياً، لا أفرض البرد على نفسي فعلاً . فحيز القضاء الإسرائيلي كان دوماً بارداً بالنسبة لنا، ولم أكن أنا وزبوناتي بالمرة جزءاً من الخطاب . فما فعلته يتلخّص في أنني وضعت أمامي وأمام المؤسّسة مرآة كبيرة يصعب استيعابها واكتشفت أنّي في مكان بارد في كل الأحوال .

هذه هي "إستراتيجيتي" ، هذه هي الطريق : الانعطاف بشدّة والنظر عميقاً في المرآة، دون خوف من "البثور" الناتفة فيها، لأننا يجب أن نعالجها . طريقي هي طريق الحبّ والمصالحة . هناك أمر مؤسّس، قويّ جداً وبيعت على القوّة في معرفة أنّ المرأة التي تمثليتها تفهم أنّ الخلل ليس فيها بل إنّها تعرّضت للاستغلال، إنّها ليست ضعيفة بل مُستضعفة، وفي فهم أنّك جزء من نسج كامل متكامل من القمع وأنتك لست وحيدة . هذا إدراك مذهل وقويّ داخل البرد الذي نعيش فيه اليوم . هذا فهمٌ يبعث على القوّة وهامّ، خصوصاً في الواقع القائم حيث النساء الشرقيّات غير متفرّغات شعورياً لإقامة جبهة موحّدة مع أخريات . في هذا الوضع، عليك كمحامية، أن تخلي مُقدّمة المنصّة لأخريات وأن تدعيهنّ يكتشفن تاريخهنّ المسروق . لأنك لا تحارين على بيتهنّ فقط وإنما على حقك في الحلم .

١ روى تعرف باسم Terra Nullius و Vacuum Domicilum . الحيز خالٍ إذا لم تكن فيه امرأة بضاء لديها نباتات وازهار على حافة النافذة .
٢ يمكنني أن اطّبق ذات الرؤية على الفلسطينيات، لأنّ هناك فلسطينيات مواطنات في إسرائيل يقمن بشكل مناب للقانون، ولكنني كتبت هذا البحث حول اليهوديات الشرقيات بسبب تعقيدات الجدال اليهودي الداخلي .
٣ أو Affirmative squatting باللغة الانجليزية، ورغم أنّ استخدام كلمة Squatting إشكاليّ قليلاً لأنّه لا يعكس بشكل حقيقيّ مصطلح "افتحام" ، وهو يصف رسائل أوروبية لا تشبه النساء اللاتي أمّل . ربّما كلمة Invasion تلائم أكثر .

* المعماري البروفيسور تيدي كروز قسم الفنون التشكيلية، جامعة كليفلورنيا، سان دييغو

معينة يخدم مصالح سياسية تعكس علاقات القوى في مجتمع ما . ولذلك، يجب مناهضة ذلك وكشف منظومات إنتاجه في كلّ نشاطٍ حيّزيٍ بديلٍ يسعى إلى إحداث التغيير .
يتمّ تضخيم الشعور بالخوف في المفترقات الزمنية والمكانية التي تمرّ خلالها المدينة بتحوّلاتٍ تؤثّر على الخطاب السياسي . أحد الأمثلة على ذلك هو التغيّرات الديموغرافية في المنطقة الحدودية الواقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، وانعكاس مثل هذه التغيّرات في منظر المدينة المبني . يتمحور الخطاب في السؤال : ما الذي نخافه وئمن نخاف، وهكذا فهو يسعى إلى تغيير منظومات إدارة المدينة، بما يصبّ في صالح مجموعات معينة ويقصي الأخرى . ثمة من يُحاجج بأنّ التوجّه الذي يرى في أجزاء مختلفة من المدينة مواءمًا للإهمال المادي والاجتماعي، أو مواقع تتسم بانعدام النظام الاجتماعي والأخلاقي يجب تجاهلها أو "تنظيفها"، هو توجّه يقود إلى استنتاجات سياسية تتغلغل، ضمن أمورٍ أخرى، في المستوى الخاص بالأرض، وبذلك فهنالك تبرير، مثلاً، لفصل هذه المجموعات عن بعضها البعض . في هذا السياق، فإنّ السيرورات غير الرسمية التي عُرضت ليست المشكلة، بل الحلّ المُمكن لدى الدولة . وهو حلّ ناجمٌ عن لعبة مزدوجة : الهجرة العابرة للقوميات تنتج ميزات اقتصادية في التنافس داخل السوق العالمية، فيما تنتصّل الدولة من التزامها بتوفير حلولٍ لائقة للمهاجرين .

لكن، يبدو أنّه رغم نفوذ منظومات القوة فقد تحوّلت مدنٍ وحيزتٍ كثيرة إلى مواقع متعدّدة الثقافات . وهذه حقيقة . هل يمكن الخوض في التعدّدية الثقافية داخل واقع تقوم فيه مشاريع التنظيم الحيّزي القوميّ حاملة البعد المكاني بتأبيد الهرميات الاجتماعية مستخدمةً أدواتٍ حديثة من التخطيط وتقنيات الفصل والسيطرة؟

يطرح ما عرضه كروز عدداً من المسائل المركزية المرتبطة بعلاقة تخطيط الحيّز بواقع متعدّد الثقافات . من شأن تخطيط الحيّز أن يشكل أداةً ناجعة لإحقاق الحقّ في المدينة، شريطة أن تؤخذ بالحسبان الاحتياجات التخطيطية القائمة على الاختلاف الثقافي ومن الوضع الاقتصادي لدى مجموعة معينة، وليس لتلبية الاحتياجات التخطيطية العامة . ثمة من سيحاجج هنا بأنّ التمييز بين الانتماء الإثني والمواطنة هو استعلاء، لأنّ أخذ الهوية الإثنية بالاعتبار يُفترض أن يكون جزءاً لا يتجزأ من تعريف حقوق المجتمع . ولكن الواقع في المجتمعات متعدّدة الثقافات وغالبية أجهزة التخطيط العاملة وفقاً لمبادئ عقلانية-عمومية لا يؤكّد سوى أنّ هنالك حاجة لهذا التمييز، لأنّ التخطيط الجماهيري يزيد في جوهره من احتياجات الدولة والتي يتمّ التموهيه بها كـ"احتياجات الجميع"، وهو يتجاهل الاحتياجات المتعلقة بهوية مجموعات الأقلية .

إنّ السؤال الذي ظلّ مفتوحاً هو إلى أية درجة يمكن للتخطيط النقدي أن ينشئ حيّزاً متعدّد الثقافات ضمن جهاز التخطيط المدني يعمل بمنطق قمعي . يتّضح من المشروع الذي عُرض اليوم أنّ الأمر مُمكن جزئياً، على المستوى السياسي على أقلّ تقدير: من خلال محاولته اقتراح إمكانيات سياسية-حيّزية قابلة للتطبيق، يعبّر كروز عن الشكل الذي يقوم فيه سكان المدينة داخل الحيّز بتقويض الخطاب السائد للدولة والرأسمال . في المقابل، تنشأ بدائل لا تقبل "المنطق القومي" بالضرورة؛ لا الهرميات الاجتماعية ولا علاقات القوة التي تنتجها .

إنّ الاعتراف بهذه البدائل كأساسٍ لتنظيم الحيّز يشغل مركز دراسة تيدي كروز، وهو مثالٌ للتخطيط البديل الذي يعمل خارج المؤسسة من خلال استخدام أدوات مهنية . لكن هذا الاعتراف، كما تشير نانسي فريزر، لا يمكنه أن يأتي على حساب أسئلة التوزيع، أو بمعزل عنها، كما يجب ألا يحوّل الانتباه إلى مسائلٍ أخرى كفضايا الملكية والبنى التحتية المادية المتساوية والخدمات البلدية، لأنّ المدينة ستسقط عندها في فتح تكريس أنماط الهرميات، كما تفرضها الدولة، عبر تنظيم الحيّز .



تعقيب على تيدي كروز حاييم يعقوبي*

تثير أقوال تيدي كروز ذلك السؤال الذي يطرحه مانفريدو تافوري حول وظيفة المعماري : هل هنالك حقاً عمل معماري نقدي؟ وما هي دلالاته داخل البنى السياسية السائدة؟ ترتبط إحدى البنى السياسية الواضحة التي يجري فيها نشاط تيدي كروز بعلاقة الدولة بالأرض بوصفها مركّباً حيويًا، كما يُنظر إليه، بغية تعريف منظومة القوى في العالم . إذ يُنظر إلى الأرض كأمرٍ حيويٍّ في العلاقة ما بين الهوية والقوة والنفوذ السياسي، وبخاصّة ذلك النفوذ الذي يتجسّد في هيئة الدولة بالأساس . ثمة جوانب حيّزية لهذه المسألة، حيث أن إنشاء قومية حاملة للبعد المكاني يخدم تعريف الحدود بين "الأنا" و "الأخر"، ويُنتج أشكالاً مختلفة من السيطرة على الأرض ضرورية لضمان بقاء المجموعة المسيطرة .

لكن، وكما رأينا فيما عرضه كروز، يجب ألا يتمحور الحديث حول التعريفات المجرّدة بخصوص علاقة الهُوية بالأرض، وإنّما عليه أن يؤكّد على الدلالة السياسية المترتبة على ذلك : إن الأرض، إضافة إلى كونها مورداً لبناء هوية مشتركة للمجموعة المهيمنة، تؤكّد الحاجة في السيطرة والقوة . بكلماتٍ أخرى، فإن إمكانية إنشاء حدٍّ ما وتحديد مساره والسيطرة عليه هي أمور مغروسة في نسيج علاقات القوة . ومن هنا، يجب عدم التعاطي معها على أنها مفهومةٌ ضمناً . وكما هي الحال في أيّ حقلٍ للنشاط الاجتماعي، فالمقصود هو بلورة وعيٍ ومصالحٍ جماعيةٍ تنتج عنها مواجهات، وتتضمّن سيرورات إنشائها بنى من القمع الاجتماعي والاقتصادي والإثني تتجسّد في سياسة التخطيط، أيضاً . ثمة أمرٌ آخرٍ تطرحه أقوال كروز، وهو أن تحديد الأرض وإنشاء الحدود، كسيرورات خطابية وحيّزية، لا يجريان على المستوى القومي فقط، وإنّما على مستويات أصغر كالمدينة أو الحيّ، مثلاً .

هناك بنية أخرى تتعلّق بالتخطيط المؤسسي، وهي تحديد استخدامات الأراضي . يتمّ التعاطي مع تلك الاستخدامات كسيرورات متقدّمة، وكجزء من الواقع الديمقراطي، انطلاقاً من الاعتقاد بأنّ التخطيط الصّحيح والعلمي يؤدّي إلى تحسين مستوى الحياة، والاقتصاد، والبيئة والوضع المجتمعي . لكن كما تشير الحالة التي تمّ عرضها هنا، فإن هذا التعريف جزئيٌّ وهو يتجاهل الحاجة إلى فهم ظواهر داخل الحيّز بوصفها تعبيراً عن ثقافةٍ مهيمنة . ومن هنا، ثمة أهمية كبرى للمثال الذي عرضه تيدي كروز اليوم، من ناحية تشكيكه في التوجّه الذي يتعاطى مع ما يجري في الحيّز على أنه سيرورات مفهومةٌ ضمناً، أو نتاج لظروف تعكس علاقات "طبيعية" بين مجموعاتٍ مختلفة . أي أنّ ما عُرض اليوم هو نموذجٌ للشكل الذي يكون فيه تدخل الدولة عبر التخطيط متعلّقاً بظروفٍ مختلفة . فالجهاز السياسي وجهاز التخطيط يعكسان علاقات هذه القوى في نقطةٍ زمنية محدّدة، وبالتالي يُنظر إلى التخطيط الحيّزي كأداةٍ تُمكن من السيطرة ومن مراقبة التوازن بين المصلحة "الجماعية" وبين احتياجات المواطن .

لكن، بمعزل عن النقاش الدائر حول التخطيط، تطرح أقوال كروز طبقةً إضافيةً مُراوغة، وعظيمة الشأن مع ذلك، ترتبط بالخاوف التي تثور في اللقاء مع "الأخر" . ولا تطفو هذه المشاعر على السطح كثيراً لأنّ الحديث يدور حول حجة "عاطفية" و "غير عقلانية" . غير أنّ وجود الخوف في الحيّز البلدي ليس انعكاساً مجرداً للواقع الاجتماعي، وإنّما يرتبط بالإنتاج المركّب لـ"الواقع" الوسيط عبر قوة موضوعات الخطاب المختلفة . ما أقصده هو أن ترسيخ شعور الخوف تجاه جماعات

* المعماري د . حاييم يعقوبي قسم السياسة والإدارة، جامعة بن غوريون في النقب وجمعية "مكوم"

الباب الثاني / لمن هذه المدينة بحق الجحيم؟



افتتاحية غابي حنا عابد*

أتقدم بالشكر الجزيل لجمعية "بمكوم" على تنظيمها لهذا المؤتمر حول مدينة يافا والضائقة السكنية التي يعاني منها سكان المدينة ورعايتها له . كما وأتقدم بالشكر لجميع المحاضرين ولجمهور الكريم، أفراداً ومؤسّسات وجمعيات، الذين قدّموا من أماكن مختلفة للتضامن مع سكان المدينة العرب الفلسطينيين .

بغية فهم أعمق لواقع السكان العرب في يافا اليوم لا بد من العودة إلى الواقع الذي كان قائماً في يافا قبل النكبة والوقوف عند التحوّلات التي طرأت بعد النكبة، وذلك لإدراكنا أن النكبة تركت آثاراً بالغة على سيرورة الواقع الحالي . كانت يافا المدينة الفلسطينية المركزية في البلاد من حيث الثقافة والتعليم والازدهار والتجارة والسياسة وغيرها . ووصل تعداد سكان يافا وضواحيها والقرى المجاورة إلى مائة وعشرين ألف نسمة كانوا "يصدّرون" المثقفين والجامعيّين إلى أنحاء مختلفة من العالم العربي والغربي، وكانت يافا تلقّب بـ"عروس فلسطين" وبـ"أمّ الغريب"، إضافة إلى أسماء عديدة أخرى؛ "عروس فلسطين" لجمالها وموقعها ومعمارها وأهلها، و"أمّ الغريب" لأنه قد قطن فيها عرب وأجانب من أماكن ودول مختلفة شرقية وغربية .

وبين ليلة وضحاها، وفي أعقاب نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، بقي فيها بعد أن طُرد وهُجّر وهاجر معظم سكانها، ما يقارب الأربعة آلاف نسمة . فتحوّلت يافا من عروس فلسطين إلى مخيم لاجئين بكل ما في الكلمة من معنى . فقد جمّعت القوى الصهيونية المسلحة كل الباقين من أهاليها في حي العجمي وأحاطوه بسياج . وتحوّلت تلك الأحياء العربية بما فيها من أملاك وبيوت وعقارات إلى ملك الدولة العبرية، وسُنّت قوانين مختلفة بغية تبديل وضعها القانوني، من أملاك عربية ومدينة عربية فلسطينية، إلى أملاك الغائبين . وعيّنت الدولة ومديرية أراضي إسرائيل شركة "عميدار" وكيلاً لإدارة أملاك الغائبين الفلسطينيين، وجلبت الدولة القادمين الجدد اليهود من شرق أوروبا وشمال أفريقيا والدول العربية ليسكنوا مجاناً ويتملكوا هذه الممتلكات والبيوت والعقارات العربية الفلسطينية .

شهدت يافا في الخمسينيات والستينيات هجرة داخلية إليها من مدن وقرى عربية في الجليل والمثلث والنقب . وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ هاجر عدد من أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة إلى يافا عن طريق التزاح ولمّ الشمل، هذا بالإضافة إلى التكاثر الطبيعي . ويجاوز عدد سكان يافا العرب الفلسطينيين اليوم العشرين ألف نسمة .

وبعد فترة من قيام دولة إسرائيل، في أوائل الستينيات، وضعت الدولة العبرية، عبر مؤسّساتها الرسمية، المخطط الذي يطلق عليه اسم "مدرّج يافا" والداعي إلى هدم بيوت حيّ العجمي والجليلية وإخلاء جميع سكانهما بهدف إقامة حي جديد ومتطوّر للأغنياء والمستثمرين من غير العرب على أنقاض الهدم وإطلال المجتمع العربي الفلسطيني في يافا . خاضت الرابطة لرعاية شؤون عرب يافا نضالاً عنيداً ضد هذا المخطط الشنيع ومنع الهدم والإخلاء، ووقفت أمام الجرافات والسلطات بعزيمة وقوة، ليس لأننا ضد التطوير بل لرفضنا التطوير الذي يقوم على حساب أهلنا ومجتمعنا . نحن كرابطة لا نرفض العيش مع أخوتنا اليهود بمساواة تامة وعيش رغيد، ولكننا نرفض أن تُهدم بيوتنا وتُصادر أراضيها لكي تعطى لغيرنا .

* غابي حنا عابد مدير عام الرابطة لشؤون عرب يافا



الخصخصة الانتقائية في يافا إيرز تَسفاديا*

تساءلت حول الاختلاف بين النشاط الاستيطاني الذي تدور رحاه في الفترة الأخيرة في الخليل، وذلك الذي يجري في السنوات الأخيرة في يافا: هل ثمة علاقة بين النشاطين؟ ما هو المنطق الذي يوجّههما؟ وما هو دور الدولة والسياسة العامة في الحالتين؟

من وجهة نظري، ليست عملية خصخصة الأراضي في إسرائيل إلا عملية انتقائية. فمن خلالها لا يتم نقل أصول الأرض (ملكية الأرض) من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة لكل من يدفع ثمنًا أكبر فحسب. فهي عملية يتم عبرها نقل دور الرقابة والسيطرة على الأراضي من سلطة القانون وضبط الأمن الخاضعين للدولة لأيدي هيئات خاصة كذلك. تشكّل الرقابة والسيطرة في الحالة الإسرائيلية جزءًا من عملية أوسع ترمي إلى فرض سيادة على الحيز وتأمينها لليهود بشكل حصري. يطلق على هذه العملية اسم "تهويد الحيز". بكلمات أخرى، وبسياق مباشر مع ما يحدث في يافا من تغييرات، لا تخضع ديناميكا العقارات في يافا في السنوات الأخيرة لديناميكا السوق الحرة فحسب، إذ أنها تقوم على المنطق الإثني- القومي القائل بوجود تأمين السيطرة على الحيز وحصرها على مجموعة واحدة - اليهود، وذلك عبر إبعاد السكان العرب الأصليين. وفي هذا السياق يتم تصوير العربي اليافاوي كشخص مثير للربح والخوف وكجزء لا يتجزأ من العدو في النزاع القومي بين اليهود والعرب؛ إنها كذلك راسخة في منطق الليبرالية الجديدة الذي يطلق العنان لرأس المال ويتيح المجال للوهلة الأولى لنشوء سوق عقارات حرة، ما دامت تخدم الدولة وتعزّز سيطرتها على الحيز. الخصخصة الانتقائية، كما سوف نبين فيما بعد، هي تلك التي تظلّل تحت كنفها المنطق الإثني القومي القائل بالسيطرة على الحيز ومنطق الليبرالية الجديدة المؤمن بالسوق الحرة.

الجانب المعروف بصورة أكثر في السياسة الإسرائيلية بما يتصل بالأراضي هي سياسة التأميم. لقد طبّقت دولة إسرائيل في الفترة بين العامين ١٩٤٨ و ١٩٦٠ نظامًا اعتمد تأميم أراضي اللاجئين الفلسطينيين ومصادرة السواد الأعظم من أراضي السكان العرب الذين تسنّى لهم البقاء في إسرائيل. فإذا كان عشية إقامة الدولة ٢٥٪ من أراضي تلك المناطق -التي أصبحت فيما بعد تضم إسرائيل- تعود ملكيتها للفلسطينيين، ففي العام ١٩٦٠ تقلص ما كانوا يملكونه إلى أقل من ٤٪. في الوقت الراهن تدير دولة إسرائيل، من خلال مديرية أراضي إسرائيل ٩٣٪ من الأراضي في إسرائيل، ٧٣٪ منها تخضع لملكية الدولة، و-١٤٪ تعود ملكيتها للصندوق القومي، فيما تملك سلطة التطوير، المسفولة عن أراضي اللاجئين، ٤٪. أما الجانب المعروف بصورة أقل في سياسة الأراضي فيتمثل في أن إسرائيل تمارس عملية خصخصة انتقائية بطيئة للأراضي، أي نقل الحقوق على الأراضي، وإن لم يكن بنقل كامل حقوق الملكية، لصالح جماعات معينة في المجتمع. تمنح هذه العملية تلك الجماعات امتيازات وحقوق كبيرة على الأراضي العامة، لكي تساعد عبر حضورها هناك المشروع القومي بتهويد الحيز. على سبيل المثال، استفاد قضاة محكمة العدل العليا والزعماء السياسية من اقتطاع أملاك تعود للاجئين الفلسطينيين؛ وحصلت قيادة الجيش على حقوق شبه كاملة في أراضٍ متاخمة للخضردون مقابل تقريبًا، تحوّلت إلى أحياء سكن فاخرة كـ"كوخاف يائير" و"رعوت" و"شوهم". واستفاد أطباء يعملون في مستشفى "تل هَشومر"

بعد أن وضعنا العراقيل أمام تنفيذ هذا المخطط ومنعنا الهدم والإخلاء بفضل نضالنا ومن خلال إصدار أمر احترازي من محكمة العدل العليا، أتت الدولة بقرار مُجحف يقضي بتجميد المنطقة وعدم تطويرها، والامتناع عن منح تراخيص للبناء والترميم أو إضافة غرف، وإيقاف جميع الخدمات الصحية والثقافية والتعليمية الرسمية، بهدف خنق المجتمع ودحره إلى خارج المنطقة. عندها بدأ السكان باستحداث البدائل لاستمرار العيش في حيّي العجمي والجبلية، والبقاء إلى جانب جوامعنا وكنائسنا ومدارسنا ومؤسساتنا، لأن أهالي يافا كالمسكة في البحر إذا أخرجتها منه فقدت الحياة. وبدأت العائلات باقتحام البيوت الخالية التابعة لأملالك الغائبين وترميمها وإضافة غرف أو وحدات صغيرة، مما اضطر الدولة، من خلال مؤسساتها الرسمية، لإصدار قرارات هدم لبيوت أو غرف بنيت بدون ترخيص، وإخلاء العائلات التي اقتحمت بيوتًا يعود جزءٌ كبيرٌ منها لأهاليها وأقاربها. ولكن الدولة لم تنفذ القرارات وأبقتها في أدراجها. يدور الحديث حول فترة تزيد عن أربعين عامًا. واليوم، بعد أن هدأت الأمور واستتبّ الوضع، رأت الدولة بحَيّي العجمي والجبلية موقفًا استثماريًا للأغنياء، فبدأت بإخراج القرارات القديمة لتنفيذها في مجتمعنا الذي أهمل واضطهد ومورست ضدّه كل عمليات التمييز العنصري. هذا هو عمل الشركة والمؤسسة والدولة التي تفلس؛ إذ تبدأ بالبحث عن الدفاتر القديمة.

إذًا يافا اليوم تُباع في المزاد العلني، من يدفع أكثر يحصل على مأربه، ومن لا يملك الموارد يدفن. هذه السياسة نرفضُها بشدة، وسنقف لها بالمرصاد بكل الوسائل المتاحة والنضال الجماهيري. ونطالب بصوت عال، الدولة وجميع مؤسساتها الرسمية -الحكومة ووزارة الإسكان وشركتي "عميدار" و"حلميش" والبلدية- بأن تلغي جميع أوامر الهدم وتوقف عمليات إخلاء أهالي يافا العرب الفلسطينيين، وأن تجد الحلول لجميع المتضررين والمستحقّين، بإقامة مبان شعبية بالإيجار المخفض، أو إتاحة بناء مساكن شعبية بأسعار زهيدة، لكي نستمر في العيش معًا عربيًا ويهودًا، بسلام وطمأنينة ومساواة كاملة لجميع الأطراف.

* د. إيرز تَسفاديا كلية "سافير" وجمعية "مكوم"

ومستشفى "إيخلوف" من اقتطاع أراضٍ في ما كان قرى فلسطينية، كان مصحوبًا في بعض الحالات باستخدام عمليات إخلاء عنيفة ضد سكان شرقيّين اعتبروا غزاة. وكذلك، تستفيد الدولة من المخصصة الانتقائية حيث تحظى بأن يقوم من هم أوفياء لها بحراسة الأراضي، وفي المقابل هي تقدم لهم المكافآت المادية على شكل أصول عقارية.

شهدت نهاية الثمانينيات تسريعًا لعملية المخصصة الانتقائية. فقد انضم إلى قائمة المستفيدين منها القطاع الزراعي وسكان البلدات الجماهيرية – وهي تجمعات على شاكلة المناطير ("هَمبْتَسِييم") في الجليل، يجري فيها انتقاء سكانها من خلال لجان قبول تحصر الاستيعاب على اليهود دون سواهم. ويستفيد الفائزون من منظومة حكومية متشعبة تعنى بحقوقهم. على سبيل المثال، قامت مديرية أراضي إسرائيل ووزارة الزراعة والصندوق القومي بفعل كل ما هو ممكن، على مدى السنوات العشرين الأخيرة، من أجل توسيع حقوق المزارعين قدر المستطاع خلafًا صريحًا لموقف المحكمة.

من لا يستفيد من المخصصة الانتقائية؟ على رأس القائمة يقف الجمهور العربي، ولا سيما الجمهور البدوي. مطالب المجتمع البدوي بالاعتراف بملكيته على بعض الأراضي في النقب رفضت بصورة قاطعة. وتتواصل سياسة مصادرة الأراضي العربية عمليًا حتى يومنا هذا. وفي الحالات التي تعترف بها الدولة بملكية عربية قانونية على الأرض تفرض قبولًا على البناء بواسطة المخططات الهيكلية. ولم يبقَ الإقصاء الكامل للسكان العرب بخصوص الحقوق على الأراضي سوى طريق واحدة: البناء غير المرخّص (أو غير رسمي). المتضرّرون الآخرون، بعد العرب، هم الشريكون مستأجرو المساكن الجماهيرية الذين تتساوى حقوقهم على الأرض وحقوق المزارعين، حيث أن المجموعتين تعتبران مستأجرين ثانويّين لأجل طويل: فمستأجرو المساكن الجماهيرية هم مستأجرون ثانويون لدى شركات السكن الجماهيري، أما المزارعون فمستأجرون ثانويون لدى الجمعيات التعاونية. ورغم التشابه في حقوق المجموعتين القانونية، لا أحدًا يرعى حقوق مستأجري المساكن الجماهيرية على الأرض التي يقيمون عليها. زد على ذلك، تمتع وزارة المالية منذ عشر سنين أي محاولة لتبني خطة تمتح مستأجري المساكن الجماهيرية حقوقًا على الأرض أكثر سخاء.

المخصصة الانتقائية التي يتم اعتمادها في يافا تضم تحت كنفها المنطق الإثني–

القومي من جهة ومنطق الليبرالية الجديدة من الجهة الأخرى، كما ذكرت في مقدمة حديثي: إنها تشتمل على بيع المالكين للمال أصولًا (عقارات) تعود ملكيتها للجمهور، وتشتمل كذلك على نقل دور الرقابة والسيطرة على الأراضي من يد سلطة القانون إلى الأيادي الخاصة. ولكن في واقع الأمر، المبدأ القائل ببيع عقارات في السوق الحرة لكل من يدفع ثمنًا أكبر، بغض النظر عن العرق والجنس والانتماء الإثني، لا يطبّق في يافا. صحيح أن كل من يشاء يستطيع اقتناء منزل جديد أو مرّم في يافا، إلا أن ما يسبق عملية البناء من إخلاء للسكان العرب من الأراضي، وفي بعض الأحيان باستخدام القوة، وكذلك أسعار الأراضي الباهظة لجيب المواطنين العرب في يافا، يضعضع فرضية أن الأمر ينطوي على إجراء محايد يحظى فيه الجميع على فرص متكافئة. لا بد من القول بكل صراحة: خلف قناع المخصصة يتم في يافا تطبيق منطق إثني–قومي يرمي إلى تأمين سيطرة الدولة والسكان اليهود على يافا العربية. إنه المنطق عينه الذي تم تنفيذه في كافة عمليات المخصصة الانتقائية التي شاهدناها عبر تاريخ دولة إسرائيل القصير: باسم تهويد الحَيِّز تم نقل حقوق سخية على الأرض لجماعات وفاؤها للدولة لا جدال فيه.

يتبادر إلى الذهن في الوهلة الأولى أن منطق الليبرالية الجديدة الذي يعتمد السوق الحرة يطغى على المنطق الإثني–القومي. لماذا؟ ففي الماضي كانت سياسة التهويد التي اعتمدها دولة إسرائيل تتمثل في إقامة تجمعات جديدة، من خلال تسمية بعض السكان بالغزاة وإخلائهم، وكان كل ذلك يتم من دون الحاجة إلى تجنيد منطق السوق الحرة، بل وبالإعلان أحيانًا بصريح العبارة عن أن ما يجري هو جزء من مهمة تهويد الحَيِّز. يتضح أنه في السنوات الأخيرة أخذت سياسة التهويد المعلنة تواجه بعض النقد المتصاعد: بدءًا بيوم الأرض في السبعينيات، عبر سلسلة من القرارات والانتقادات التي وجهها القضاء جراء ممارسة سياسة التمييز في قضية الأراضي. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى قرار المحكمة العليا الصادر بشأن التماس "قعدان–كُنْسِير" الذي حظر التمييز بحق السكان العرب في عملية القبول في البلدات الجماهيرية؛ والقرار بشأن التماس "هَكَيْشْت" الذي حظر نقل حقوق في الأراضي إلى المزارعين؛ بالإضافة إلى الحظر الذي فرضه مستشار الحكومة القضائي

على حرمان السكان العرب من الاشتراك في المناقصات على أراضي الصندوق القومي. مع ذلك، نجد أن منطق الليبرالية الجديدة حول المخصصة يلقي صدى أوسع. فهو يتيح الفرصة لتبني لغة السوق الحرة التي تطغى عليها مصطلحات على شاكلة "أصحاب المشاريع" (بدل منقذي أو مخلصي الأرض)، أو المستهلكون (بدل المستوطنين)، الذين تقتصر رغبتهم على تحسين جودة حياتهم (لا أن يحتلوا الأرض القاحلة). إلا أن هذه اللغة تحرز نتائج مماثلة لتلك التي سجّلت في الفترة التي استعملت فيها لغة تهويد الحَيِّز، بما في ذلك إبعاد السكان الأصليّين والفقراء والآخرين عن مناطق عيش المستوطن الأبيض والغني عبر الفصل الحَيِّزي وتأمين وضع الحَيِّز بأيدي أوفياء الدولة.

وأعود إلى الأسئلة التي استهلّيت بها حديثي عن الاختلاف بين الخليل يافا. نرى إذًا أن المنطق الإثني–القومي القائل بتهويد الحَيِّز، كما وعملية الرقابة والسيطرة على الأراضي، يتم تطبيقهما في المكانين على حد سواء، سوى أن الخليل لا تحتاج للسوق الحرة التي تلبس قناع الليبرالية الجديدة. إذ لا يمكن وصف احتلال المستوطنين بيوتًا فلسطينية على أنه عمل هدفه التطوير، أو يتّسم بسمات السوق الحرة، كما وأن المقيمين الجدد لا يعتبرون أنهم ينتهكون حقوق سكن ملكًا للآخرين أو أنهم يمسّون بجودة حياتهم، بل ينفذون الفرض القومي–الديني. وفي المقابل، يتم تسليط الضوء في يافا على منطق الليبرالية الجديدة: فالخطاب هو خطاب حول التطوير الذي تقوده قوى السوق، أما المشترون فمستهلكون يرغبون في تحسين ظروف سكنهم. إن منطق الليبرالية الجديدة المسيطر في يافا هو الذي يعزّز الفصل وهو الذي يشرّع لمواصلة تهويد الحَيِّز المدني. فإذا غاب، كما هو الحال في الخليل، قد تسقط الشرعية الواسعة وتتعالى الأصوات الجماهيرية المنتقدة. وطالما أن منطق الليبرالية الجديدة مدوّت، يعتقد السواد الأعظم للجمهور أن التغييرات الجارية في يافا شرعية هي.

ينطوي الكشف عن المنطقين المنضويّين تحت جناح المخصصة الانتقائية على حل جزئي للمشكلة الرئيسية التي تعالجها منظمات التغيير الاجتماعي، ألا وهي كيف يمكن خلق روح تضامنية في وسط الجمهور الواسع مع ضائقة سكان يافا القدامى في واقع صار فيه وهم السوق الحرة التي تدعي التطوير أمرًا لا جدال فيه. وهنا أود أن أقترح حلًّا جزئيًا يتلخص في نزع قناع الليبرالية الجديدة وطابع السوق الحرة والتطوير وتحسين جودة الحياة التي تم إلصاقها في الفترة الأخيرة على مشاريع العقارات في يافا. وبالتوازي مع ذلك، يتعين الاستعانة بوسائل الإعلام والقنوات الجماهيرية ووصم مستهلكي العقارات في يافا بمستوطنين لا يختلفون من الناحية الأخلاقية عن المستوطنين الذين يسيطرون بالقوة على منازل الفلسطينيين في الخليل. حتى إذا لم ينجح هذا الوصم في إلغاء المشاريع، فقد يردع مشتريين محتملين. ومن شأن الردع أن يقلّص الطلب المنتعش للعقارات في يافا ويفرض انخفاضًا في الأسعار، ما سوف يطرح علامات استفهام حول الجدوى الاقتصادية للمشروع. وفي ظل غياب الجدوى الاقتصادية لن تاخذ السوق الحرة على عاتقها دور تهويد الحَيِّز والرقابة والسيطرة التي تعرضها الدولة للمخصصة في هذه الأيام.



النضال ضد الخطة التنموية في منطقة "كينغز كروس" مايكل إدواردز*

تدور الحالة التي سوف أتوقف عندها هنا حول النفوذ الاقتصادي وحالة اللجوء واستبدال مختلف النشاطات القائمة بنشاطات أخرى مدفوعة جميعها بالقوى الاقتصادية. سوف أبدأ بعرض لحة تاريخية حول بعض أسس هذه الحالة، وبعدها سوف أجري ربطًا بين شكلين منفصلين من النضال السياسي، وتختلف طبيعة كل نشاط، ما يفرض علينا بعض المشاكل الجديدة. وأنتهي بوصف الحالة التي نشهدها حاليًا ونحن في منتصف نضال عمره ٢٠ عامًا.

السياق

إنجلترا، بريطانيا العظمى، لم تشهد بتاتًا ثورة برجوازية. في فترة التحوّل البطيء من الإقطاعية نحو المجتمع الحديث، حافظت ملكية الأراضي على قسط كبير من سلطتها القروسطية. وحاليًا، تحولت الأرض إلى سلعة دخلت أسواق الاستثمار والادخار والمضاربة في البورصة بقوة كبيرة. لقد حاز نظام التخطيط المدني والبلدي والقروي البريطاني على إعجاب كبير وتمت محاكاته في مختلف أنحاء العالم، ولكنه نظام منسجم إلى حد بعيد مع ملكية الأرض الخاصة ومع الاتجار بالملكية الخاصة في أسواق البورصة. نجحت سوق القطاع الخاص بصورة بالغة في تعاطيها مع أنظمة الدولة عبر نظام التخطيط الذي يخدم دائمًا وفي جميع الحالات مسألة الحفاظ على مصادر القوة ويمكّن أصحاب الأراضي من العيش على تاجير الأرض وهو الأمر الذي يتحوّل بصورة متزايدة إلى أسلوب الحياة العصرية. حتى في أعقاب حريق لندن العظيم (١٦٦٦)، حيث كانت الفرصة الأفضل لوضع تخطيط للمدينة، دفعت مصالح أصحاب الأراضي إلى إعادة تعمير لندن كما كانت في السابق ببساطة من خلال بناء ما قد تهذّم، وليس إلى تبني الخطط التي وضعها "كريستوفر ورين" للمدينة.

ومنذ العام ١٩٤٤، وكجزء من مخطط التوسع النصف قطري، تم تطويق لندن بحزام أخضر بغية الحدّ من نموّها.

نتيجة لذلك، نشهد النمو السريع بعيدًا عن لندن بنحو ٤٠ أو ٥٠ أو ٦٠ أو ١٠٠ كيلومتر. يعتمد نظامنا على اقتصاد قوي في المركز، ما يؤدي إلى اجتذاب السكان يوميًا من مسافات بعيدة جدًا، عبر سفرهم في القطار من منازلهم باتجاه المركز والعودة إلى منازلهم.

هذا هو السياق العام لأحد الأمثلة الذي سوف نتوقف عنده فيما يلي لتوسّع مركز تجاري يقع في وسط منطقة حول

تخوم المركز. المنطقة الإشكالية هي منطقة "كينغز كروس" الواقعة على طرف مركز لندن.

تاريخ القصة

تطوّق مركز لندن سكة حديد دائرية تتداخل مع شبكة المترو عبر سبعة خطوط متقاطعة. تمتاز منطقة "كينغز كروس"

بمستوى عالٍ من المنالية (سهولة الوصول)، وهي منطقة تتواجد فيها أهم محطّتين لسكة الحديد الوطنية، تخدم سكوتلندا

^[1] * مايكل إدواردز مخطط مدن، قسم البيعة المبينة UCL، لندن، ومدير عام مشارك في التنظيم المدني ضد مخطط التنمية في كينغز كروس، لندن

وشمال ووسط إنجلترا. كذلك، فإنها منطقة فشلت فيها سكة القطار الحكومية البريطانية بين العامين ١٩٤٥–١٩٩٠ في الاستثمار. إضافة إلى ذلك، فإن سكة القطار لم تستثمر بالمخطات ذاتها، ما أدّى إلى معاناة المنطقة من نقص بالصيانة والعناية المادية.

إلى جانب ذلك، هي منطقة لا يعرف نظام التخطيط فيها ماذا يفعل. لذلك فإن جميع المخططات التي وضعت لصالح مدينة لندن أشارت إلى صعوبة هذه المنطقة، وتمّ تأجيل التخطيط فيها لأجل غير محدد. إن هذه الظروف، ولتطلق عليها تعبير آفة، أثارَت أجواء من عدم اليقين حيث بنأى عنها المستثمرون لسبب عدم اليقين من المستقبل ولا أحد يشتري الأرض هنالك.

لقد كانت هذه المنطقة توفر على مدى القرن التاسع عشر فعاليات عديدة ومختلفة مرتبطة بسكة القطار: الخدمات البريدية، وتوزيع الصحف، والشحن، والحيول وما إلى ذلك. لقد ورثنا في هذه المنطقة العديد من المباني التاريخية التي تمثل تاريخ تصنيع بريطانيا. خلال سنين عديدة تمّ هجر هذه المباني أو حوّلت لصالح استخدامات مؤقتة. كما هو الحال في غالبية المناطق المحيطة بمحطات القطارات في أرجاء أوروبا، فإن المنطقة المحيطة بالمخطة تمتاز بوجود بيوت سكن للطبقة العاملة ذات كثافة عالية. يعيش في هذه المنطقة عمال سكة القطار، وعمال البريد، وعمال صناعة الطباعة وصناعة الجعة. إنها ظروف اعتيادية لغالبية المدن في أوروبا؛ إنها مناطق لا تزال فيها الشفق السكنية الشعبية التي تعود إلى القرن العشرين ماثولة بالسكان. هنالك العديد من المباني التاريخية المنتشرة في هذه المناطق، وهي تتضمن العديد من الفضاءات المهجورة التي تحوّلت إلى مواقع إنشائية.

"كينغز كروس" في الوقت الراهن بمثابة منطقة مختلطة من حيث الدخل والأصول الإثنية إلى حد ما. نحو نصف سكانها من البيض، ومن ضمنهم مواطنون إنجليز وإيرلنديون واسكتلنديون متنوعون من حيث الدخل، فهنالك الفقراء، والطبقة الوسطى والأغنياء. السكان ذوو البشرة السوداء يشكلون فئة صغيرة جداً، ربما تصل نسبتها إلى ١٠٪ أو ١٥٪ بالمجمل، غالبيتهم من ذوي الدخل الوسيط والدوني. إضافة إلى ذلك، هنالك فئة سكانية تعود أصولها إلى بنغلادش، هي بمجملها من الفقراء. بوجه عام، يميز هؤلاء مستوى دراسي متدنٍ وانتماء لعائلات كثيرة الأولاد. العديد منهم يعتبرون مهاجرين من الجيل الأول إلى جانب البعض الذين يعتبرون حاليًا مهاجرين من الجيل الثاني، ولكنهم الأكثر فقرًا من بقية المجموعات. إنه مجتمع مختلط بصورة كبيرة، وهو أمر نموذجي للندن.

المعركة الأولى

المعركة الأولى بشأن منطقة "كينغز كروس" وقعت بين العامين ١٩٨٧ و ١٩٩٢. خلال هذه الفترة سادت الأفكار الليبرالية الجديدة لمارغريت تاتشر ورونالد ريغان، ولبرلة التبادل بالعملات وأسواق المال في جميع أنحاء العالم. في بريطانيا، قام القطاع المالي بإعادة تنظيم ذاته وتحول إلى قطاع قوي وقام بتوسيع منشآته عبر استخدامه العديد من البنيايات المكتبية. وطرأ ارتفاع كبير وواضح على صعيد طلب البنيايات المكتبية، وبخاصة من البنوك والمؤسّسات المالية الأخرى، وشوهد تناقص ما من حيث العرض؛ وقد استفاد الجميع من ذلك.

بالطبع، في مثل هذه الأجواء ينجذب المستثمرون والإثمائيون إلى البنيايات. وفي ظل المشروع الليبرالي الجديد وما ترتب عنه من تجريد نظام التخطيط المدني من وسائله الدفاعية أو تفويض سلطته، حصل هؤلاء على تصاريح وقاموا بالبناء. فشهدنا اندفاعًا هائلًا باتجاه بناء العمارات، التي يقع بعضها في قلب مراكز المدن باهظة الثمن، وبعضها في مناطق أخرى حيث تتوافر الفضاءات الواسعة.

اعتبرت الأراضي التي تقوم عليها سكك القطار من أفضل الفضاءات لكونها موحّدة ضمن قطع أراضٍ بملكية خاصة تقع في مناطق جيدة جدًا من حيث مناليتها. سكك القطار التابعة للدولة، على الرغم من عدم خصخصتها بعد، تصرفت كأنها نوع من أنواع الملكية الخاصة وأدخلت أموالاً طائلة من الأراضي الخاضعة لها.

في منطقة محطة القطار المسماة بمحطة شارع "ليفربول"، والتي يصلها كل راكب قطار مسافر باتجاه لندن، تتحاج سكة القطار لمحطة جديدة. وقد عقدت هذه صفقة مع شركة للقطارات التطويريةباسم "روزهاووستانهوب" (**RosehaughStanhopeCo.**)وسوية

قاما بإنشاء مشروع جبار هو عبارة عن بنايات مكتبية تقوم على ٤٠٠ ألف متر مربع، ما يقوم بتغطية تكاليف المحطة الجديدة ويعود بالأموال النقدية لسكة القطار.

كان الغرض من ذلك إعادة الانتعاش المالي لمنطقة "كينغز كروس". وكانت الحكومة البريطانية قد اتخذت قرارًا بتأمين بعض النشاطات المالية لصالح منطقة "كينغز كروس". وانضمت سكة القطار إلى مشاريع التطوير التي قام بها القطاع الخاص ما أسفر عن إنشاء محطة شارع "ليفربول"، وبغية تطوير خارطة هيكلية لمنطقة "كينغز كروس" تم استخدام العماري نورمان فوستيرلتحقيق ذلك.

كان الهدف من المشروع إنشاء بنايات مكتبية ضخمة لصالح الشركات الكبيرة القائمة في محيط "سنترال بارك"، الذي يضم بنايات تاريخية محمية تحرم القوانين هدمها، يمكن استخدامها كميزة بارزة في محيط البنيايات المكتبية المزمع إقامتها. استغرقت مناقشة الخطة مع السلطة المحلية لضاحية "كامدين" (**Camden**)، التي تملك سلطة التصديق على التخطيط أو رفضه، بضع سنوات. وعندما اكتشف سكان المنطقة المحليّون المشروع شرعوا بتنظيم أنفسهم وشاركت أنا شخصيًا في تلك المرحلة، بحكم عملي في الجامعة التي تبعد عن تلك المنطقة نحو ٥٠٠ متر. تشكلت مجموعة تضم ممثلين عن سكان المنطقة، والتجار الإنجليز، والتجار من أصل بنغلاديشي، وفئات نزلاء البيوت، والحركات البيئية، ومختلسي البيوت؛ كانت تلك عناصر اجتماعية عديدة ومختلفة أنشأت اتحادًا ماليًا تجاريًا. قام هذا الاتحاد –مجموعة أراضي سكة قطار "كينغز كروس" – في العام ١٩٨٧ وما زال نشطًا إلى يومنا هذا.

شارك الاتحاد في مناظرات ونقاشات ومواجهات عديدة مع سياسيّين محلّيّين؛ وفي نقاشات رسمية وغير رسمية بشأن المشروع؛ وفي سلسلة من الاجتماعات التخطيطية حول ممارسات فعلية واقتراح ورشات عمل بديلة بمشاركة البلدية.

انتهت هذه العملية قبل نحو سنتين ونصف. وقد قدمت مجموعات المواطنين خططلها البديلة، خطلتين أو ثلاث، تختلف عن الخطة التجارية، شملت المزيد من البيوت السكنية، والبيوت السكنية الشعبية والخدمات للسكان المحليّين، وفي المقابل، كمية محدودة من الأماكن للمكاتب.

ببساطة، تلخص إحدى أوجه نتيجة هذه المرحلة من النضال بتحويل عملية اتخاذ القرار إلى عملية طويلة جدًا وبطيئة. لقد حاولنا تمرير خطة أفضل للتصديق عليها، وحافظنا على استمرارية النضال لفترة طويلة وجندنا العديد من المناصرين داخل المجلس البلدي الذي كان يخضع لإدارة حزب العمال. فضّل بعض أعضاء المجلس البلدي المشروع التجاري، وأعلنت أقلية عن تفضيلها لخطلتنا التي اتسمت بكونها مشروعًا مناحزًا لصالح المجتمع المحلي. لقد عملنا مع عدد من السياسيّين ضد سياسيّين آخرين، وإلى جانب عدد من المخططين المهنيّين ضد مخططين مهنيّين آخرين في داخل مكتب التخطيط، ونجحنا في الحفاظ على إدارة النقاش لنحو سنتين أو ثلاث.

لقد كان أملنا أن ينهار سوق البنيايات المكتبية خلال فترة تأجيل اتخاذ القرار، وهذا ما حصل فعلاً. فقد توقف دوي الطلب في العامين ١٩٨٧–١٩٨٨ وعرضت بنايات جديدة في منطقي (**Docklands**) ومركز لندن التي اكتمل بناؤها في تلك الفترة. وفي العامين ١٩٩٠–١٩٩١ كانت هنالك كميات هائلة من البنيايات المكتبية الفارغة وانعدم الطلب عليها كليًا؛ وأفلست شركات التطوير، وخسر المستثمرون كميات كبيرة جدًا من الأموال، ووضع حد لذلك الدوي. لقد أدى ذلك إلى عملية تنفيس الضغط الذي كان قائمًا؛ ومع أن الاتحاد لم ينجح بالدفع باتجاه تطوير الأرض بصورة إيجابية، إلا أنه، على أقل تقدير، نجح في العمل على عدم حدوث تطور كارثي.

فترة الراحة

السنوات العشر التي أعقبت الانهيار كانت فترة هادئة إلى حد ما فيما يتعلق ببورصة سوق العقارات في لندن. خلال تلك الفترة، انشغلت الحكومة بموضوع خصخصة سكة القطار (التي كانت بوضع مأساوي) وأنشأت منظومة جديدة لسكة قطار دولية، تربط إنجلترا بفرنسا عبر "كينت، قاطعة النهر لتدخل لندن في الجهة الشمالية الشرقية عبر "ستانفورد" وتصل إلى النقطة ذاتها عبر مسلك آخر.

استغرق هذا المشروع نحو أربع سنوات لوضع الخرائط الهندسية وستين لترميز قانون في البرلمان يتم من خلاله تحويل الصلاحيات لدائرة السكك الحديدية. البعض منا ينتمي

إلى هذا الاتحاد وقد شاركوا في النقاشات حول هذا القانون، لكن ذلك لم يتحول إلى حركة جماهيرية أو حملة شعبية. ويمكنني القول إن الحركات الشعبية في هذه المنطقة ضعفت في تلك الفترة، حيث ارتبك الأشخاص وجزء منهم أصابته موجات اكتئاب. جزء من الأشخاص كبيرى السن توفوا، وجزء آخر انتقل إلى مكان آخر، وبعض الأشخاص الجدد سكنوا في المنطقة. إنه من العسير جدًا الحفاظ على نضال لفترة ١٠ سنوات، أو ١٥ سنة، أو ٢٠ سنة.

في هذه المرحلة خصصت الحكومة ميزانيات طائلة لصالح مخطط تجديد المنطقة المدنيي، وزراعة الأشجار فيها، ودهان البنيايات، وتحسين البنيايات المهجورة، وبصورة عامة حاولت تحويل المنطقة إلى منطقة تجذب المستثمرين. كما نصبت كاميرات المراقبة والأمن لمشاهدة الأشخاص، وبصورة خاصة للتخلص من المدمنين على المخدرات والزنايات، الذين كانوا ينشطون جدًا في هذه المنطقة نحو مائة عام من الزمن. لقد شاع نصبت هذه الكاميرات في محيط مناطق سكك القطار، ولكنها انتشرت بصورة كبيرة في منطقة "كينغز كروس". في نهاية الأمر انتقلت غالبية سكان هذه المنطقة إلى مناطق متاخمة.

المعركة الثانية

الدورة التالية لهذه الحملة، لهذا النضال، بدأت مع حلول العام ٢٠٠٠. حتى تلك المرحلة توصلت الحكومة إلى إبرام عقد بشأن سكة القطار يتسم بكونه عقدًا مخصصًا للقطاع الخاص، وبهذا حوّلت مهمة إنشاء وإدارة سكة الحديد إلى ذلك الاتحاد الذي ينتمي للقطاع الخاص.

لقد وافقت الحكومة على تقديم الدعم المالي لسكة القطار التي في نهاية الأمر لم يكن من الممكن أن تكون قطاعًا مرحبًا به لولا هذا الدعم. إضافة إلى ذلك، قررت الحكومة تحويل بعض الأراضي لصالح هذا الاتحاد لمساعدته على تمويل سكة القطار. وكانت أراضي منطقة "كينغز كروس" جزءًا من هذه الهبة. لذا، فقد وقع هذا الاتحاد تحت ضغوطات لجني أكبر حجم من الأموال من هذه الأراضي بغية تمويل المشروع.

بدأنا مجددًا بالتفاوض مع شركة تطوير جديدة، ودراسة مشروع جديد، ومناقشة معماريّين جدد، لفترة طويلة من الزمن. ولكن التحسن الحالي الواضح في سوق العقارات في البورصة، منذ العام ٢٠٠٠، يختلف بصورة كلية عنه في الفترة بين العامين ١٩٨٧ و ١٩٩٢. واستمر الشوه الهائل الذي لحق بالاقتصاد البريطاني الذي أدى إلى تراجع في سوق الأوراق المالية ورأس المال مقابل رأس المال في المشاغل الصغيرة. وبفضل العولمة تعزز قطاع الخدمات التجارية والمصرفية في لندن لدورها المميز كقاعدة مركزية لتقديم المشورة والسمسرة في نطاق العالم الليبرالي الجديد. انتعش الاقتصاد مجددًا، وانتشر المستثمرون في سوق البنيايات المكتبية المركزي في لندن.

هنالك إجماع غير مسبوق بين طوني بلير والحكومة الوطنية وحكومة لندن الذي يقوها "كين ليفينغستون" (**Ken Livingston**). رئيس البلدية الجديد تقدمي جدًا في مسائل عديدة، كالموصلات، ولكنه تبثّى توجهًا تجاريًا بما يتصل بالتخطيط الحيزيّ. إنه يدعم بقوة دخول مكاتب تطويرية جديدة إلى داخل مركز لندن ومحيطه.

لا تزال السلطة المحلية لضاحية "كامدين" منقسمة على ذاتها بين يسار–عمالي ويمين عمالي، يقوده مناصرو بلير في الحزب. إن هذا النزاع هو ثمرة هذا الإجماع بشأن التوجه التجاري داخل حزب العمال. ونحن بصدد نضال ضد المزيد من تعزيز الهيمنة في هذه المرحلة.

وكالعادة في بريطانيا، يتعيّن على السلطات المحلية والجهات التطويرية المرور عبر جميع "المؤتمرات الشعبية" شأن مسودات مخطط التطوير. لقد حاربنا على طول الطريق لتأمين الحقوق. عند ظهور خلافات جوهرية بشأن الإجماع القوي آنف الذكر تم النظر إلينا على أننا مجموعة من الأشخاص غير الواقعيّين الذين يحاولون تحدي الرأي العام والإنجازات التجارية الفعلية. لقد تم تهيميش السياسيّين المحليّين الذين عارضوا التوجه التجاري القائم في مخطط التطوير لمنطقة "كينغز كروس". فقد تم تهيميش السياسي الذي وقف على رأس السياسيّين المحليّين المعارضين المحليّين واستثنأؤه من اللجان المختلفة وعملية اتخاذ القرار. في غالبية المراحل حققنا البعض القليل من الإنجازات أو أننا لم نحقق شيئًا، وتم إقصاؤنا وتجاهلنا. نتيجة لذلك، فقد خسرنا المعركة.

في تشرين الثاني منحت ضاحية "كامدين" ترخيصًا لصالح مشروع التطوير، الهادف إلى بناء ٧٠٠,٠٠٠ متر مربع من البنيايات تهيمن عليها البنيايات المكتبية. إن حجم الأراضي المتضمنة في الاقتراح الذي نعارضه يحتل فضاء يربط بين محطتين كبيرتين واحدة في منطقة "سمفين كروس" والأخرى في منطقة "كينغز كروس"، وكلتاهاما بنيتا في القرن التاسع عشر. لقد تم توسيع منطقة "سمفين كروس" بحيث تحوّلت إلى فضاء لوصول القطارات الدولية من فرنسا وألمانيا وبلجيكا. المسافة الفاصلة بين المحطتين تتضمن بعض البنيايات التاريخية التي لا يمكن لمسها أو نقلها من مكانها، ويتعين على المشروع الجديد أن يلائم ذاته لهذا الواقع. يصل ارتفاع البنيايات المقترحة إلى ٨ و ١٠ طوابق وليس أكثر من ذلك. إحدى الصفات اللافتة للنظر في تخطيط لندن هي الأهمية البالغة التي يوليها لضرورة حماية المنظر الطبيعي لشارع "كاتدرائية القديس بولس"، القائم في مركز لندن، من طرف حي "هامستيد هيلث". لقد نظر إلى هذا المنظر على أنه مقدّس ولم يسمح لأي تطوير في المنطقة بلوغ ارتفاعات تتعدى هذا العلو المتخيل. لذا، فإن الارتفاع الذي يشير إليه المشروع يندمج مع المنظر من حي "هامستيد هيلث" وحتى شارع "كاتدرائية القديس بولس". على الرغم من ذلك لا يزال هذا المشروع بمثابة نتوءًا صلبًا من التطوير. تتضمن البنيايات التاريخية بعض البنيايات المرتفعة لنحو عشرة أمتار، كبناية "تورنهيل"، المبنى المعد للالعاب الرياضية (الجمنازيوم) الذي أنشأه المجتمع الألماني المحلي في لندن في العام ١٨٧٠. "تورنهيل" هو أول صرح رياضي بني في لندن، وقد شهد انعقاد الاجتماع الأول لتنظيم الألعاب الأولمبية في العصر الحديث، ما يجعلها بناية في غاية الأهمية على صعيد تاريخ الرياضة، ولكن في نهاية الأمر سوف تتقرّم هذه البناية بفعل كتل البناء الكثيف المقام خلفها البناية.

لقد أملنا أن يتدخل رئيس بلدية لندن ويحاول التأثير على هذا المخطط ليكون ودودًا أكثر للمجتمع المحلي ويتضمن بنايات سكنية أكثر. ولكنه لم يفعل ذلك؛ وبدلًا من ذلك منح مباركته لتنفيذ المخطط. وببساطة، فقد صدّق الوزراء الوطنيون الضالعون بالمخطط على المشروع التطويري. وعلى ما يبدو كانت هزيمتنا ساحقة.

اتجاهات جديدة

المنفذ الوحيد الذي بقي مفتوحًا أمامنا هو اللجوء للقضاء. لم نفعل ذلك من قبل، ولكن اللجوء للمحكمة الإدارية ووضع التحديات أمام صناعة القرار في بريطانيا أصبح أمرًا شائعًا اليوم. بعد أن تسللنا بدعم من مبادئ القانون البيئي وبدعم من العديد من المحامين تقدمنا للمحكمة العليا (المحكمة الإدارية)، للطعن بشرعية الترخيص الممنوح للمخطط. قبلت المحكمة ادعاءاتنا وصرحت أنها قوية كفاية لقبول الدعوى وسوف تبحث فيها خلال ثلاثة أسابيع من اليوم، أي في اليومين ٢٤ و ٢٥ من أيار ٢٠٠٧. نحن متفائلون للنتيجة، ومحامونا متحمسون جدًا للقضية، وهم لا يتلقون أجرًا حاليًا وإنما سوف يتلقون أجرًا إذا اتخذت المحكمة قرارًا لصالحنا. إننا متسلحون بإرادتهم لخوض هذا النضال سوية معنا. بصورة أساسية، تستند قضيتنا إلى نقد مركزي حول مسألة أن قرارًا واحدًا، إذنًا واحدًا فقط، يغطي مشروعًا هائلًا ومركبًا يستغرق تنفيذه مدة ١٥ أو حتى ٢٠ عامًا. نحن نعتقد أن هذا الأمر يمنح سلطة بالغة لوكلاء من القطاع الخاص بعيدًا عن القطاع العام. إننا أيضًا نقديون بشأن الدمج الذي يغلف المخطط. على سبيل المثال، يعتبر مركب الإسكان الذي يتضمنه المشروع، نحو ٤٠٪ فقط من الإسكان إسكانًا شعبيًا يوفر البيوت السكنية للطبقات الوسطى في المجتمع، فيما سوف يتم عرض نحو ٦٠٪ المتبقية في السوق للبيع، ما يعني أن البيوت سوف تباع بالملايين؛ وهي جميعها باهظة الثمن.

كذلك، هنالك بعض الأخطاء التي يقترفها المخطط. فهو يتضمن هدمًا بالغًا وقاسيًا لبعض البنيايات التاريخية. نحن نعتقد أن أي مخطط يتعين أن يستند إلى نموذج تطويري يعتمد تذيير صفر–طاقة أو كمية زهيدة من الطاقة، بينما ولهذا يستهلك هذا المخطط القائم أماننا كميات كبيرة من الطاقة.

من وجهة نظرنا كانت الإجراءات التي سبقت اتخاذ القرار غير ديمقراطية ولا تنفق والقانون الإنجليزي وقانون الاتحاد الأوروبي الذي يسري مفعوله حاليًا في بريطانيا، أيضًا. يمتاز القانون البيئي للاتحاد الأوروبي بأهمية كبيرة على صعيد الحملات التي تقوم بها حركات بيئية.

إن نضالنا بالغ الصعوبة؛ وقد نخسر المعركة كلية. إننا نشكّل عددًا كبيرًا من المواطنين، نحارب منظومة قوية مهيمنة من الأفكار حول الأسواق والتجارة والنمو الاقتصادي والنتاج المحلي العام. إننا نجد أنفسنا نستثمر أفكارًا عديدة في إدارة حملاتنا، ونهتم باستخدام كلماتنا. بالمناسبة، فإنني أقرأ نصوص جمعية "بمكوم" وهي تترك في نفسي أثرًا لأنها شبيهة تمامًا بما نفعل نحن. إنكم حذرون في استعمال كلماتكم وتفكرون مليًا بدلالاتها.

لا تزال تستخدم الحكومة، على سبيل المثال، تعبير "مجتمع محليّ مستديم" (**Sustainable Community**) بغية إضفاء الشرعية على أعمالها. إن استخدام المؤسّسة الرسمية هذا التعبير يخيفنا كثيرًا. فهي تستخدم من خلال هذا تعابير تحمل دلالات ببغية. إنها تقول إن المجتمع سوف يستمر في الوجود مستقبلاً. إنها تفترض أن كل شيء منسجم ومستقر. بالطبع الأمر ليس على هذه الصورة لأن ما تم تدبيره فعليًا هو بمثابة تهجير للمجتمع المحلي بدافع السوق واستبداله بمجتمع آخر يسعى لجني الأرباح الرأسمالية.

لقد اتخذنا قرارًا باستخدام تعابيرهم هم ضدهم: "ماذا تعنون من خلال استعمالكم تعبير مجتمع محليّ مستديم؟ ليس بوسع الأسر التي تقيم في هذه المنطقة تحمّل وزر إقامتها هنا، ولا يستطيع أولادها تحمّل أعباء العيش هنا. فإذا رغب أحدهم في بناء أسرة وإنجاب أطفال عليه الانتقال ١٠٠ كيلومتر من هنا لمنطقة رخيصة بغية توفير تكاليف الحياة". الأمر يفتقر للاستدامة. ومن غير الممكن أن يبقى أي مجتمع محلي مقيمًا على أراضيه لنحو ٥٠ أو ١٠٠ سنة. فسواء تحدّثنا عن مجتمع محلي ثابت أو عن مجتمعات محلية مختلطة أو عن مجرد أفراد مواطنين أقاموا في مكان ما لفترة طويلة من الزمن، عليهم ضمان حقوقهم باستمرار احتلالهم للفضاء، بغض النظر عن ما تحمله الوثائق القانونية أو ملكية ذلك الفضاء؛ وسواء كانوا مستأجرين للعقارات من السلطة البلدية أو من صاحب عقارات يملك الأرض أو العقارات ملكًا خاصًا.

إن المعركة التي يتعيّن علينا خوضها هي معركة حول الحقوق الأساسية. إن هذه المعركة تصل إلى ما أبعد من الاستخدام غير النظامي لكلمة "حقوق"، التي تم استخدامها كثيرًا في السياسة البريطانية والمناقشات حتى وقت قريب. حاليًا، يبدو أن النقاش يتبدل بفضل الحركات البيعية، التي تحاول مأسسة مفهوم الحقوق البيئية: أي أننا نملك حقوقًا على الفضاء المفتوح، نملك حقوقًا للحصول على هواء نظيف وذي جودة عالية للتنفس، وأنه يتعيّن على هذه الحقوق أن تكون قابلة لأن تستخدم في دور القضاء إذا استدعت الحاجة ذلك.

إننا نحاول الحفاظ على تفاؤلنا وإيماننا أن دور القضاء سوف تدعم هذه الحقوق وتفرضها لإلغاء قرار "كامدين" لصالح مخطط التطوير. عندها سوف تبدأ مسيرة التخفيف من جديد. ربما النتيجة الأفضل سوف تكون ببساطة خوض نقاش عام لفترة عشر سنين أخرى حول تطوير المنطقة.

الأمر الأخير الذي أود التأكيد عليه هو أن المحرك لجميع هذه السيرورات هو المال (وهذا واضح في حالة بريطانيا أكثر منه في الحالة الإسرائيلية حيث تدخل عوامل أخرى في هذه السيرورات)، إنه توسيعًا لنطاق علاقات الإنتاج وعلاقات السوق لتبلغ حلقات أوسع في الحياة المدنية، كالتربية والتعليم. ففي الجامعات عليك أن تدفع أموالًا لقاء التعلم؛ وفي المدارس حيث لست مضطرًا فعليًا حتى اللحظة أن تدفع للمدارس الحكومية، يتعيّن عليك دفع أموال طائلة لقاء إمكانية سكنك بجوار مدرسة جيدة؛ بركات السياحة؛ المنشآت العامة على وجه عام؛ جميعها تتحوّل بسرعة كبيرة إلى جزء من السوق. وغالبًا ما كانت الأرض جزءًا من السوق بالطبع؛ والملكية العامة للأرض تنقلص وتنسحب بصورة دائمة. إن مجمل النشاطات القائمة نشاطاتها تدور حول رأس المال، حول الأسواق ومالكي مصادر القوة. إن سلطة الدولة –على الصعيد الوطني أو على صعيد الأداء البلدي–، بوصفها وسيطًا في العلاقة بين السكان ورأس المال، ضعيفة. أعتقد أنه يتعيّن علينا إعادة التفكير بالإستراتيجية، كيف ينبغي التعاطي أحيانًا مع المستثمرين مباشرة وليس الاعتماد على الانتخابات والسياسيِّين للتوسّط من أجلنا.

لقد حققنا، على هذا الصعيد، نجاحًا في مشروع سكة قطار منطقة "كينغز كروس". منذ البدء بعملية إنشاء السكة، التي استغرقت حتى اللحظة نحو ست سنوات، يعيش المواطنون بمحاذاة موقع الإنشاء (المنتشر على مسافة ٦ كيلومترات) وقد تأثروا بصورة

سلبية بفعل عملية البناء.

يطالب المواطنون حاليًا بأن يقتصر العمل في هذا الموقع على ساعات النهار فقط، من الاثنين إلى الجمعة، وربما يوم السبت صباحًا، أيضًا. إنهم يطالبون بعدم استمرار العمل في هذا الموقع حتى ساعات الليل. إنه جهد يرمي إلى تحديد الغبار والضجيج والارتجاجات والسيطرة عليها. لقد كان هذا الجهد فعالاً جدًا، إذ وافق المتعهد لسكة القطار على تشكيل لجنة مفاوضات تلتئم كل أسبوعين، وتضم المواطنين المقيمين هناك وممثلين عن شركة سكة القطار. تجتمع مجموعة العمل باستمرار بغية مناقشة مسائل الضجيج والغبار والتلويث والارتجاجات وساعات العمل في موقع البناء. إن ذلك ينجح بصورة جيدة على الرغم من أنها التجربة الأولى التي وجدت فيها علاقة مباشرة بين المواطنين وبين المستثمرين. تتجاهل هذه العملية البلدية، التي فشلت في إقامة علاقة مباشرة. ربما علينا الاعتماد على هذا النموذج في المستقبل.



تحسين معماري ولكن من دون إخلاء، كيف؟ إميليا سيلفرمان*

في ٢٠ عامًا، وتحديداً منذ ربيع العام ١٩٨٨. كنت عاملة مجتمعية آنذاك أعمل في مشروع جديد يهدف إلى تجديد حي العجمي. قمت بجولة في الحي مع مدير المشروع، "إليك"، ومجموعة من المتبرعين من "لوس أنجلوس". كان حي العجمي أول نموذج لمشروع تجديد يعتمد على تجنيد أموال من متبرعين يهود للاستثمار في منطقة يقيم فيها سكان فلسطينيّون من إسرائيل. كان جميع المشاركين مرتابين. توجه المتبرعون الأمريكيون المنتمون للتيار اليساري الليبرالي إلى الأثار التي تتركها مشاركة المواطن في النقاش الدائر حول مواضيع كتكاليف السكن المعقولة، وطرق المواصلات السريعة، وحماية الحياة البرية.

كانت يافا السبب الرئيس لسفري إلى لندن الذي أردت منه استكمال تعليمي العالي لنيل شهادة الدكتوراه. بدأت العملية قبل ٢٠ عامًا، وتحديداً منذ ربيع العام ١٩٨٨. كنت عاملة مجتمعية آنذاك أعمل في مشروع جديد يهدف إلى تجديد حي العجمي. قمت بجولة في الحي مع مدير المشروع، "إليك"، ومجموعة من المتبرعين من "لوس أنجلوس". كان حي العجمي أول نموذج لمشروع تجديد يعتمد على تجنيد أموال من متبرعين يهود للاستثمار في منطقة يقيم فيها سكان فلسطينيّون من إسرائيل. كان جميع المشاركين مرتابين. توجه المتبرعون الأمريكيون المنتمون للتيار اليساري الليبرالي إلى الآثار التي تتركها مشاركة المواطن في النقاش الدائر حول مواضيع كتكاليف السكن المعقولة، وطرق المواصلات السريعة، وحماية الحياة البرية.

كانت يافا السبب الرئيس لسفري إلى لندن الذي أردت منه استكمال تعليمي العالمي لنيل شهادة الدكتوراه. بدأت العملية قبل ٢٠ عامًا، وتحديداً منذ ربيع العام ١٩٨٨. كنت عاملة مجتمعية آنذاك أعمل في مشروع جديد يهدف إلى تجديد حي العجمي. قمت بجولة في الحي مع مدير المشروع، "إليك"، ومجموعة من المتبرعين من "لوس أنجلوس". كان حي العجمي أول نموذج لمشروع تجديد يعتمد على تجنيد أموال من متبرعين يهود للاستثمار في منطقة يقيم فيها سكان فلسطينيّون من إسرائيل. كان جميع المشاركين مرتابين. توجه المتبرعون الأمريكيون المنتمون للتيار اليساري الليبرالي إلى الآثار التي تتركها مشاركة المواطن في النقاش الدائر حول مواضيع كتكاليف السكن المعقولة، وطرق المواصلات السريعة، وحماية الحياة البرية. كانت يافا السبب الرئيس لسفري إلى لندن الذي أردت منه استكمال تعليمي العالمي لنيل شهادة الدكتوراه. بدأت العملية قبل ٢٠ عامًا، وتحديداً منذ ربيع العام ١٩٨٨. كنت عاملة مجتمعية آنذاك أعمل في مشروع جديد يهدف إلى تجديد حي العجمي. قمت بجولة في الحي مع مدير المشروع، "إليك"، ومجموعة من المتبرعين من "لوس أنجلوس". كان حي العجمي أول نموذج لمشروع تجديد يعتمد على تجنيد أموال من متبرعين يهود للاستثمار في منطقة يقيم فيها سكان فلسطينيّون من إسرائيل. كان جميع المشاركين مرتابين. توجه المتبرعون الأمريكيون المنتمون للتيار اليساري الليبرالي إلى الآثار التي تتركها مشاركة المواطن في النقاش الدائر حول مواضيع كتكاليف السكن المعقولة، وطرق المواصلات السريعة، وحماية الحياة البرية.

هذا هو السؤال الذي سوف أخوض فيه هنا: هل يمكن لعملية تحسين معماري تنطوي على إخلاء السكان واستبدالهم بسكان أغنياء أن تكون "أمرًا جيدًا"؟ هل يمكن بلوغ التطوير من دون تشريد الناس، أو تحسين الحي من دون نقل الأفراد؟. يتم استخدام تعبير (**gentrification**) غالبًا للدلالة على التهجير، لوصف عملية تدفّق ودخول أشخاص ينتمون للطبقات العليا من الخارج إلى منطقة تتسم بطابع دوني – لنتخيل دخول أشخاص ذوي بشرة بيضاء ينتمون للطبقة الوسطى إلى أحياء السود في نيويورك، أو دخول أشخاص يهود من تل أبيب إلى يافا –. تنتهي هذه العملية بتهجير الفقراء، الذين ينتمون غالبًا إلى فئة إثنية معينة، ومجتمعات محلية. إنها حالة مصحوبة بتحديث البنايات ورفع مستوى الحوانيت. ولكن، هذه العملية يمكنها أيضًا أن تقترن بتحديث البنايات وتدفق الأغنياء للسكن إلى جانب سكان الحي الأصليين. يحصل ذلك فقط، وهذه هي عبارة نقدية، عندما يتم اعتماد عملية تضع عينيتها المصالح طويلة الأمد للسكان القائمين؛ وأخذ احتياجاتهم ومشغياتهم ورغباتهم بعين الاعتبار وكل ما ينسجم معها. سوف أتوقف عند بعض الأمثلة التي تحدث في أماكن أخرى.

^[1] * د. إميليا سيلفرمان قسم فن العمارة، التخنيون، حيفا وجمعية "بمكوم"


Protesters say scrap King’s Cross blueprint

Groups collect signatures for petition demanding a total U-turn

“We all want the 12th to be a great landmark and we’re on the petition, sign to get to all the sites – we will have a sign every weekend, not work, really people come in and put pressure about it”

At a protest group meeting to take the all money, claiming it did not follow law when granting the revamp, said: “We are looking to review and talking with the council, but this is the fight. During the process, we will have a sign every weekend, not work, really people come in and put pressure about it”

And it will mean the demolition of heritage buildings including one of the Stanley buildings and on those large offices.

“I’ve had approval from the council so it is a bit of a loss”

“They should tell Argent that”

“We’ve had approval from the council so it is a bit of a loss”

“They should tell Argent that”

Picture by Vikky Aksharf

السؤال الأول في إطار القضية الأكبر الذي يجب التعاطي معه هو من سيهتم بأمر احتياجات ورغبات ومصالح الناس الذين ينظر إليهم على أنهم "غير شرعيين"، مختلسون، أولئك الذين يواجهون دعاوى بنزع ملكيتهم حالياً؟

ولنمعن النظر، على سبيل المثال، بحي "أيلسبيري" في جنوب لندن. "أيلسبيري" هو أحد أكبر أحياء السكن في أوروبا، يحتوي على ٢,٧٠٠ منزل يقيم فيها ما يزيد عن سبعة آلاف نسمة، وتمتد مساحته على ما يقارب ٣٠٠ دوّم. تم بناء الحي بين ١٩٦٧–١٩٧٧ لحماية الأشخاص من حياة الأحياء الفقيرة في جنوب لندن. الحي الذي أعيد بناؤه اعتُبر حتى وقت قريب من أبشع أحياء الفقر في لندن وكان يُشار إليه بـ"حي المحيم". قررت الحكومة تخصيص مبلغ ٢٥٠ مليون جنيه إسترليني لإعادة إعمار الحي. فاز أحد ألمع المعمارَين، "ويل أسلوب"، بالمنافسة، وبعد الدراسة قدّمت شركته توصيات بإجراء هدم شبه كامل للحي وإعادة بنائه من جديد، بما في ذلك تبديل جميع البيوت السكنية الاجتماعية (المأجورة) القائمة، وإضافة ألف بيت آخر للبيع.

الأمر المثير للاهتمام هنا هو أنه تم عرض هذا الاقتراح على السكان للتصويت، وشمل ذلك سكان البيوت السكنية الاجتماعية (المأجورة)، علماً أن ١٠٪ فقط من مجمل البيوت مملوكة، أما الـ ٩٠٪ الباقية فهي اجتماعية أي مستأجرة بملكية البلدية. كان الاختيار بين "نعم" و"كلا"، أي القبول بالمشروع الحكومي لاستثمار ٢٥٠ مليون جنيه إسترليني (نحو ٥٠٠ مليون دولار أو عشرة أضعاف ميزانية مشاريع الترميم في دولة إسرائيل كلها) لهدم الحي وإعادة البناء، ونقل الملكية والإدارة من يد البلدية إلى جمعية غير ربحية للإسكان، أو عدم القيام بشيء بالمطلق. بلغت نسبة الاقتراع نحو ٧٠٪ من مجمل السكان بمن فيهم سكان المشروع الإسكاني الاجتماعي (البيوت المأجورة). عارض نحو ٧٣٪ من المصوتين المشروع، أي عبّروا عن رأيهم ضد الاستثمار. كان وقع نتيجة التصويت كالصاعقة. التفسيرات المحتملة لماهية التصويت مع أو ضد المشروع متعددة ومتنوعة، منها خوف الناس من الهدم وصغر حجم البيوت الاجتماعية الجديدة من الداخل، والاعتراض المبدئي على نقل الملكية من القطاع العام البلدي إلى مؤسسة غير ربحية للإسكان، علاوة على خشية السكان الدخلاء والمستأجرين وجيل النزلاء الثاني من فقدانهم حقوقهم في السكن.

لقد عملت هناك لفترة وجيزة بعد الاستفتاء المذكور، حينما حولت البلدية المشروع إلى مكتب معماري آخر، هو مكتب "ليفيت برنستين"، في محاولة منها لاستكشاف طبيعة العمل الذي يرغب الناس به بدل الهدم ونقل الملكية، ولكن بميزانية منخفضة جداً هذه المرة بلغت "فقط" خمسين مليون جنيه إسترليني. لقد شجّعنا الجميع على المشاركة حول ما يجب فعله، سواء كانوا "غير شرعيين" أم لا. كانت الإجابات بمعظمها تحمل طابعاً "جمالياً" – كإزالة الدرج أو تصليح حاوية النفايات أو ترميم موقف السيارات، شرط الإنشاء على البيوت على ما هي عليه. يجب التنويه هنا، ومن باب الحرص على عدم إسباغ الأمور بصبغة وردية فيما يتعلق بمسألة التمثيل في إنجلترا، أن البلدية التي ساندت الهدم طوال الطريق، قررت فيما بعد أن المباني غير سالمة هيكلًا وثمة حاجة إلى هدمها مع ذلك. المسألة التي أود التشديد عليها هنا تتلخص في أن هنالك سوابق لإشراك الجمهور الواسع بإبداء الرأي، المساند المعارض، لا يشمل نزلاء المساكن الاجتماعية (المأجورة) فحسب، بل أيضا أولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم "غزاة" أو "سكان غير شرعيين". والمسألة الثانية التي أود التشديد عليها هنا متعلقة بـ"مناطق التخطيط الاحتوائي"، وهي عملية تضمن إعادة إسكان ذوي الدخل المنخفض ربما يتم تحسين المنازل. تم العمل بهذا النمط خلال السنوات العشر الأخيرة، وازدادت وتيرة العمل به في السنوات الخمس الأخيرة في أوروبا والولايات المتحدة. يشمل تخطيط الأحياء الاحتوائي إسكانًا لمختلف الطبقات – أي الإسكان الجماهيري العام والإسكان الخاص في المنطقة الواحدة أو في البناية ذاتها. تعتمد الكثير من الدول خطط الإسكان المختلط لأسباب مختلفة عديدة. في المناطق التي تتمتع سوق الإسكان بمستوى طلب عالٍ وتتسم بتكاليف إسكان باهظة، يسمح قانون مناطق التخطيط المختلطة ببناء نسبة من المنازل بأسعار معقولة، أي في متناول يد الجميع، وذلك لتمكين ذوي الدخل المحدود من السكن والعمل في المنطقة.

خلافًا لذلك، ففي المناطق التي لا تتمتع سوق الإسكان بمستوى طلب عالٍ، حيث الكثير من البيوت عائدة لذوي الدخل المحدود وبحاجة للتطوير، نجد أن بيوت الملكية

الخاصة مشمولة في التخطيط بغية تغطية تكاليف ترميم منازل ذوي الدخل المحدود. إن هذا الأمر في غاية الأهمية، إذ أنه يعني أن التطوير والترميم في بعض المناطق يتم التخطيط لهما انطلاقًا من اعتبارات اقتصادية تأخذ بالحسبان احتياجات المجتمع المحلي القائم الذي يتسم أبناؤه بدخلهم المحدود. تبدأ خطة التطوير بتقييم تكاليف إنجاز ما يجب إنجازه لمصلحة سكان المنطقة الأصليين، وبعد ذلك فقط تتحوّل إلى تقييم عدد المباني الجديدة المطلوبة لدرّ ما يكفي من المردود لدعم تكلفة المباني ذات الأسعار المعقولة.

بالطبع، تختلف النسبة باختلاف الدول وباختلاف المواقع، كما وباختلاف نسبة المباني الشعبية التي يتم بناؤها، وهي تتراوح ما بين ١٢٪، كحد أدنى في ضواحي الولايات المتحدة، و٥٠٪ كحد أعلى في لندن. أما الأسئلة الأخرى التي تختلف باختلاف المدن فهي، على سبيل المثال، من هو جمهور الهدف الذي ينبغي منحه أسعارًا شعبية للإسكان (هل هي فئة المشردين أم العاملين الفقراء، أم أسفل الطبقة الوسطى أم الجيل الثاني من سكان المنازل الشعبية أم الطلاب أم المستنن)، وهل سيتم عرض البيوت للبيع أم للأيجار. كما أنه ثمة اختلاف حول الجهة التي ستكبد سعر المباني، ومن سيدير هذه المباني، وما هو أسلوب البناء، وإلى أي مدى تنسجم المنازل المدعومة مادّيًا والمنازل المعروضة بسعر السوق، وهل يجب أن تكون في مجمّع منفصل، أم في بناية منفصلة، أم في طابقٍ منفصل، أم يتعين ألا تكون متميزَةً على الإطلاق عن البيوت المعروضة بسعر السوق (ما يسمى في الولايات المتحدة الرأسمالية بـ"الوحدات العائمة"). هذه كلها أسئلة ملحّة يتعيّن على المرء الإجابة عليها عند الشروع بوضع خطة التطوير.

هل تخطيط المناطق الاحتوائي ممكن في إسرائيل؟ لقد أدخلت خطة الخارطة الهيكلية القطرية رقم ٣٥ التي تم التصديق عليها في العام ٢٠٠٥، مصطلح السكن بأسعار معقولة أو شعبية إلى نظام التخطيط اعتماداً على المادة ١٢,٣١ في الخطة، والتي تنص على أنه يتعين على دوائر التخطيط في إسرائيل الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى الإسكان بأسعار شعبية عند التصديق على زيادة وتوسيع الأحياء بصورة كبيرة.

لم يكن لهذه الفقرة استعمال واسع حتى الآن. لا تُوفّر الخطة توجّهًا واضحًا، ولا تسمي الجهة المسؤولة عن تحديد ما إذا كانت هنالك حاجة، وكم من المباني والأسعار الشعبية تحتاج، وهل يجب أن تكون مبنية للإيجار أم للبيع، وكيف تندمج هذه المباني الشعبية في الخطة العامة ككل، فضلًا عن أن الخطة لا تحدد الجهة التي سوف تقوم بتكبد التكاليف. ومع ذلك فإن اللغة والإمكانية موجودتان على الأقل وتستطيع مؤسسات المجتمع المدني الآن استخدامهما لضمان تنبيه مؤسسات التخطيط والبناء – أي لجان التخطيط البلدية والأقليمية والقطرية – إلى ضرورة توفير البيوت السكنية بأسعار شعبية. ونعود في هذه المرحلة إلى يافا. هل يمكننا استخدام هذه الفقرة حول الإسكان بأسعار شعبية لتكون محفزًا لبناء منازل جديدة للمجتمع المحلي في حي العجمي ذي الغالبية العربية؟

أعتقد ذلك فعلاً. فحتى في ظلّ غياب الإحصائيات العينية، تظلّ الحاجة الملحة والواضحة للعيان لتوفير إسكان بأسعار شعبية في العجمي كبيرة بالتأكيد، تمامًا كما هي الحال في مناطق أخرى أينما كانت في إسرائيل.

أضحى حي العجمي، لموقعه المشرف على البحر والملاصق لتل أبيب، واحدًا من أغلى المناطق في سوق الإسكان الاسرائيلي. وعلى الرغم من ذلك نجد أن يافا بعامه، وحي العجمي منها بخاصة، تعج بسكان من ذوي الدخل المنخفض جدًّا. وبما أن غالبية السكان من الفلسطينيين الذين يحتاجون إلى العيش في بيعة تتوفر فيها مدارس وأعمال باللغة العربية، إلى جانب المساجد والكنائس، فإن خيارات الإسكان المتوفرة أمامهم ضيقة للغاية، وهي بالتأكيد محدودة أكثر من الخيارات التي بحوزة الطلاب والعائلات الشابة، الذين يتصدّرون عناوين الأخبار على المستوى القطري حول تكاليف السكن الباهظة للدور المعروضة للايجار أو البيع في مركز في تل أبيب.

تزداد الحاجة إلى إسكانٍ بأسعار شعبية في حي العجمي يومًا بعد يوم، ويعود ذلك بداية إلى نسبة النمو السكاني الطبيعي، وثانيًا إلى غياب مساكن بأسعار شعبية، إذ تستمر دائرة أراضي إسرائيل بهدم بيوت تعود ملكيتها للغائبين لتبيع القسائم لبناء منازل ثلاثية الطوابق على قطعة مساحتها ربع دوّم، كما هي الحال في يافا.

زد على ذلك أنه على مدار ما يزيد عن نصف قرن، لم تكن هناك تقريبًا أية مبانٍ

سكنية جديدة للعرب من سكان يافا. وأشدّد على "تقريبًا لا توجد أية مبانٍ جديدة" لأنه من المهم بمكان أن نستخلص العرب من الحالات المعدودة التي تم فيها بناء المساكن. ففي بداية الثمانينيات تم بناء مجمّع كارثيّ يدمج ما بين الإسكان العام والخاص هو مجمّع "شم هجدوليم" للإسكان في أطراف حي العجمي الجنوبية/ "جفعات عليه". النتيجة الأساسية التي يجب استخلاصها من هذا المشروع تتلخص بضرورة توفير إدارة للمساكن يتم التخطيط لها وصيانتها. فمع انعدام الميزانية المخصصة لإدارة المساكن تدهور وضع المناطق المشتركة، كالساحات والدرج، بسرعة كبيرة. أما المثال الثاني فهو تجربة "البيوت محددة السعر" التي شُيّدت أول ٢٤ وحدة منها مؤخرًا في شارع "يحيناي" في يافا.

وفي الختام، أعتقد أن فكرة تخطيط المناطق الاحتوائي يمكنها أن تنجح في حي

العجمي ويجب بحثها بصورة معمّقة. تنطوي الفكرة على بناء منازل جديدة بأسعار شعبية، و/أو توفير الدعم لتجديد المنازل القائمة والتابعة للسكان الفلسطينيين إلى جانب بناء منازل جديدة ليتم بيعها في القطاع الخاص. أما بالنسبة لعدد وطرز المساكن الحديثة المعروضة بسعر السوق، فينبغي البتّ فيها بشكل يضمن مردودًا من العائدات يكفي لسد تكاليف المساكن الجديدة بالأسعار الشعبية.

الأسئلة التي يتعيّن علينا طرحها عديدة ومنها:

- ما هو مستوى الأسعار الذي يتعيّن وضعه، وماذا عن أشكال الاستعمال ومدته، هل ستكون المساكن شعبية، أم بملكية مشتركة، أم بيوتًا محدودة الأسعار؟
- جمهور الهدف الذي يحظى بالأولوية – هل هو المشردون والعاملون الفقراء والطبقات الوسطى والمتدنية المنخفضة؟ العرب أم اليهود؟ أم هو العائلات التي يعيش أولادها بين ظهرانها أم الطلاب أم المسنون؟
- ما هي نسبة المباني التي يجب أن تتوافر بأسعار شعبية؟ هل يتم اعتماد مبدأ استبدال المسكن؟ أم الاحتياجات المستقبلية؟ أم الحسابات المادية؟ أم الرؤيا حول الحي الأفضل؟
- درجة الدمج أو الفصل – على مستوى الشقة أو الطابق أو العمارة أو الساحة أو المجمّع أو المنطقة؟
- من يقود ومن يدير؟ هل هو القطاع الخاص؟ أم جمعية الإسكان المحلية (العجمي)؟ أم "عميدار"؟ أم بلدية تل أبيب؟
- الكثافة، والطرز وشكل المباني.

يتطلب تنفيذ هذه الخطة رؤيا جديدة للإسكان في العجمي، رؤيا لا تكون بعد اليوم مجرد رد فعل بل تعتمد أخذ زمام المبادرة. أما التحدي فيكمن في مقدرة السكان الأصليين على تسخير أسعار الأراضي الآخذة بالارتفاع والاستفادة منها بشكل كامل، لتغطية تكاليف تحويل الحي إلى حي يفي باحتياجاتهم على أفضل وجه.



يافا، مدينة فلسطينية على تلة، في القرن التاسع عشر.

السياسة الحيّزية في يافا: من "الإخلاء–البناء" على "الإعمار والتجدّد" دانيئيل مونطرسكو*

يافا، مدينة فلسطينية على تلة، في القرن التاسع عشر.

يافا، مدينة فلسطينية على تلة، في القرن التاسع عشر.

يافا، مدينة فلسطينية على تلة، في القرن التاسع عشر.

يافا، مدينة فلسطينية على تلة، في القرن التاسع عشر.

يافا، مدينة فلسطينية على تلة، في القرن التاسع عشر.

يافا أم الغريب تستضيف الغريب وتطعمه فيما هي تهمل أبناءها وتقيهم عرضة للجوع.

مسّن يافاري

يافا البهّيّة مدينة العصور الغابرة. يفت ابن نوح بناها وترك اسمه عليها. ولكن من جميع مفاتن يفت لم يبق فيها

إلا ما لا يستطيع البشر أن ينزعوه عنها وهي تتبدّل حسب نوع سكانها...

شموئيل يوسف عجنون، قُوملْ شلُشومْ

يافا، مدينة فلسطينية على تلة، في القرن التاسع عشر.

يافا، مدينة فلسطينية على تلة، في القرن التاسع عشر.

يافا، مدينة فلسطينية على تلة، في القرن التاسع عشر.

يافا، مدينة فلسطينية على تلة، في القرن التاسع عشر.

تحليل التطور المدني لمدينة يافا منذ العام ١٩٤٨

"نكبة" ١٩٤٨، كما يراها سكان المدينة الفلسطينيين، و"تحرير" يافا كما يسمى الحدث في الخطاب الصهيوني، هما العنصر القائم في صلب العملية التاريخية التي تشهدها يافا منذ ستّين عامًا وهما المفتاح لفهمها. لقد اجتثت الحرب واسقاطاتها عملية التمدين في يافا، وإلى حد كبير حسمت مصيرها على امتداد السنين اللاحقة. في التحليل الحاد الذي طرحه مزاوي وخوري مخول حول تاريخ الحيّز في المدينة جاء:

يافا، مدينة فلسطينية على تلة، في القرن التاسع عشر.

لقد حُكّم على يافا العربية منذ العام ١٩٤٨ بالتلاشي التدريجي والمنهجي... لقد تم محو السواد الأعظم للمدينة من أجل إفساح الطريق لموكب نصر السياسة الحيّزية التي تسترّت بقتاع "التخطيط البلدي" – أي مسطّحات من العشب (النجيل) والبيوت المجددة وإغلاق الميناء وقطع خط اتصال يافا بالبحر. زد على ذلك: إعادة بناء البلدة القديمة، ومشروع ميناء يافا، ومشروع المنشية، ومشروع جادة القدس، ومشروع منحدر يافا، ومشروع ترميم الأحياء. تسترّت خلف هذه المشاريع كافة مساع ترمي إلى تحقيق أهداف استراتيجية وسياسية واضحة المعالم: إجراء تغيير جذري للسمات الثقافية للحيّز. يقف المجتمع العربي في يافا على مفترق طرق تلتقي فيه سياسة مدنيّة–بيروقراطية مع أيديولوجيا معادية للعرب، ويُصلب على صليب "التحديث" و"التطوير" (مزاوي وخوري–مخول ١٩٩٠).

يافا، مدينة فلسطينية على تلة، في القرن التاسع عشر.

ما ورد أعلاه يختصر ببضع كلمات وصف الوضع المدني القائم في يافا، كما يراه سكانها.^١ بموجب هذا الفهم، دُمجت السياسة الحيّزية بعد العام ١٩٤٨ المنطق البيروقراطي بمنطق النظام الإثني بهدف تهويد الحيّز البلدي. ويمثل الانتقال من "البوطوبيا"، التي سادت قبل حرب ١٩٤٨، إلى الـ"أنوميا" (غياب المعايير وشيوع الغربة) التي أعقبتهها، الموضوع المركزي

في ذاكرة عرب يافا الجماعية. إن تظافر الأوضاع الاجتماعية–المدينية، التي تواكب المجتمع العربي في يافا منذ العام ١٩٤٨، حوّله لـ"أقلية مزدوجة" – على الصعيد القطري وعلى الصعيد البلدي على حد سواء: فقد توقفت عملية التمدين بعد "اختفاء" ٩٥٪ من سكان المدينة، وبقي بدون نخبة مثقفة وقيادة اجتماعية، وفقد جهاز التربية والتعليم، ما أودى إلى نشوء آفات اجتماعية بالغة التعقيد. علاوة على ذلك، تعيش المدينة ضائقة سكنية عسيرة وسط جبل من الشباب والشابات معزول، ومشكلة مخدرات مستعصية، ومعدلات جريمة مرتفعة، وبطالة طاغية، وفي الفترة الأخيرة عملية تحسّين معماري حديثة تنطوي على إخلاء السكان واستبدالهم بسكان أغنياء (**gentrification**) الأمر الذي يعمق الهوة بين الطبقات في المدينة. كل ذلك الحُق ولا يزال يلحق الضرر بالنسيج الاجتماعي ليافا.^٢ لقد حوّلت نحو ستين عامًا من الإقصاء والإهمال ومحاولات التهويد مدينة يافا إلى مكان يتسم بحدود اجتماعية وثقافية هشّة وسهلة التخطّم، من طرف المجتمع العربي المحلي داخليًا ومن طرف الجهات الخارجية على حد سواء. إن الصورة التي ترتمس من خلال ما يكتب في الصحف المحلية وما يصدر من تصريحات عن السكان تعكس واقعًا لمجتمع كسير وممزّق يرثي ماضيه ويكافح من أجل بقائه في الحاضر.^٣

الحالة في يافا ليست شاذة. فكما هو الوضع في مدن فلسطينية أخرى، كعكا وحيفا، قصة يافا هي قصة المدن الساحلية الحديثة التي ازدهرت في النصف الأول من القرن العشرين. الفترة التي أعقبت حرب ١٩٤٨ ترمز إلى تراجع التمدين في وسط الفلسطينيين وعودتهم إلى المدن الجبلية في داخل البلاد (القدس ونابلس ورام الله) التي نشأ فيها التمدين في العهد العثماني. إن الانعطاف الحاد بطابع يافا المدني وتحولها إلى ضاحية للفقر تابعة لئل أبيب–بعد أن كانت في العهد العثماني والبريطاني مدينة مرفئية ومركزًا للتجارة الدولية ومركزًا سياسيًا وتربويًا–تعليميًا واجتماعيًا واقتصاديًا من الدرجة الأولى، إلى جانب الرواية الفلسطينية التي تحكي حكاية يافا – تشكل خلفية لفهم تحول يافا إلى مدينة مختلطة خاضعة لهيمنة بلدية يهودية.

يافا، مدينة فلسطينية على تلة، في القرن التاسع عشر.

- يلقي التحليل التاريخي للسيرورات التي تميز يافا منذ حرب ١٩٤٨ الضوء على خمس معالم طرق أساسية تشير إلى سمات التطور الحيّز المدني (أنظروا خارطة لحركة السكان في يافا):
- حرب ١٩٤٨ ونتائجها — "تفريغ" المدينة من ٥٩٪ من سكانها الفلسطينيين.
- ١٩٤٨–١٩٦٠ — تحويل يافا إلى مدينة للمهاجرين مزدحمة ونايضة بالحياة.
- ١٩٦٠–١٩٨٥ — استثمارات زهيدة، وإهمال منهجي في يافا كجزء من خطة "الإخلاء–البناء".
- ١٩٨٥–٢٠٠٠ — تغيير سياسة البلدية تجاه يافا، إنشاء "طاقم يافا" و"مكمّلة يافا" وتشجيع التحسين المعماري (**gentrification**).
- تشرين الأول ٢٠٠٠ وحتى اليوم — مواصلة تشجيع التحسين المعماري بعد توقف في عملية بيع العقارات.

يافا، مدينة فلسطينية على تلة، في القرن التاسع عشر.

١٩٤٨–١٩٦٠: من مدينة عربية لمدينة مهاجرين يهودية

في المسح السكاني الأول الذي أجري في يافا بعد الحرب تمّ حصر ٣,٦٤٧ ساكنًا عربيًا (نحو ٥٦٪ مسلمون والآخرون مسيحيون) بقوا من ضمن عدد إجمالي للسكان بلغ ٧٠,٠٠٠ كانوا يعيشون فيها سابقًا. بعضهم كان من سكان المدينة الذين بقوا فيها بعد احتلالها، والبعض الآخر لاجئون من المناطق المجاورة، وقد تم تركيزهم جميعًا في حي العجمي. بعد الاحتلال مباشرة شُرع بتوطين عشرات الآلاف من المهاجرين اليهود، وعلى وجه الخصوص المهاجرين من شمال إفريقيا والبلقان، وأُلقيت عليهم مهمة "فتح حياة جديدة في مدينة الأشباح". وقد تم استكمال تحويل يافا من مدينة عربية إلى مدينة يهودية بشكل رمزي عبر تغيير أسماء الشوارع بأرقام، وفي مرحلة لاحقة عبر تسمية الشوارع بأسماء مأخوذة من التاريخ اليهودي والصهيوني العالمي.^١ ومنذ هذه اللحظة تتحول الرواية الفلسطينية إلى حكاية عن محاولة لإنعاش مدينة كسيرة تضمد جروحها، أما الدمار الذي لحق بالمدينة العربية في العام ١٩٤٨ فقد مهّد الطريق لإرساء "يافا اليهودية".

يافا، مدينة فلسطينية على تلة، في القرن التاسع عشر.

في ظل هذا الحطام الذي عاصره المجتمع الفلسطيني في يافا شهدت السنوات الأولى لقيام الدولة نزعة حثيثة لتثبيت المؤسّسات العامة والنشاط التجاري في المدينة. وأخضعت يافا مدة قصيرة لحكم عسكري، وتمّ تجميع السكان العرب في منطقة مسيّجة عُرفت بالـ"جيتو"، وعندما تم إلغاؤه ضُمّت المدينة إلى بلدية تل أبيب.^٥ من الناحية البلدية بقيت المدينة، التي تحولت من مدينة عربية إلى مدينة مهاجرين مختلطة، زاخرة بالحياة تستقطب سكانًا جديدًا حتى سنوات الستينيات. أما البيوت الفخمة العملاقة، التي كان يعيش فيها حتى وقت ليس ببعيد أبناء الطبقات العليا، فأصبحت تضم عددًا كبيرًا من العائلات العربية واليهودية تقاسمت الفضاء الرحب فيما بينها واكتفت بوحدات سكنية صغيرة مترصة. وبالتوازي مع هجرة اليهود انضم إلى السكان العرب الذين بقوا في يافا مهاجرو عمل قدموا من الجليل والمثلث، وفيما بعد، متعاونون مع الجيش الإسرائيلي من المناطق التي احتلت في ١٩٦٧.^٦

١٩٦٠–١٩٨٥: إهمال منهجي ليافا كجزء من خطة "الإخلاء–البناء"

منذ الستينيات وحتى منتصف الثمانينيات نفذت المؤسّسات العامة، مثل "عميدار" و"حلّميش" ومديرية أراضي إسرائيل (المسؤولة عن إدارة السواد الأعظم من عقارات المدينة)، سياسة إهمال وإخلاء وهدم. وأسفرت السياسة الحيّزية هذه عن نتيجة لا تقبل التأويل كان أبرز معالمها محو حي المنشية على الحدود بين يافا وتل أبيب، وهدم نحو ٧٠٪ من مباني البلدة القديمة، وإلحاق الضرر البالغ بحي العجمي وجباليا.^٧ الدمار والقذارة اللذان ميّزا هذين الحيّين حوّلاهـما موقعًا مناسبًا لتصوير أفلام القتال والحرب. وكما صرّح مخرج الفيلم "دلّتا فورس" الذي تمّ تصويره هناك في العام ١٩٨٥: "هذا المكان يشبه كثيرًا بيروت بعد عمليات القصف". وكان من نتائج الإهمال المنهجي الذي تعرض له هذان الحيّان، سواء على الصعيد المعماري (المباني والبنى التحتية) أو صعيد العمل والخدمات البلدية، مغادرة عدد كبير من السكان اليهود إلى أحياء جديدة أقيمت من أجلهم في وسط يافا وشرقها، بالإضافة إلى مناطق أخرى في المدينة والبلاد. وكان من جراء ذلك أن تقلص عدد سكان حيي العجمي وجباليا (الحارة ٧٢) من ٩٧٦,٢٢ نسمة (غالبيتهم يهود) في العام ١٩٦١ إلى ٤٠,٣٣ (أغلبيتهم عرب) في العام ١٩٨٩ (أي انخفاض بنسبة ٧٢٪). ففي تلك الفترة كانت الأحياء الواقعة على امتداد شاطئ يافا تعتبر "عقرًا للفقر" (**slums**) يجب "القضاء عليها واستبدالها بأحياء حديثة حسنة التخطيط وجذابة". لقد أحرزت سلطات التخطيط أهدافها بالكامل في حي المنشية – الهدم والإخلاء، فيما كانت النتيجة في العجمي وجباليا جزئية فقط، جراء رفض السكان العرب الإخلاء. كان ذلك بالنسبة لسلطات التخطيط فشلاً للجهاز الرسمي، فقد "تمت هذه الإجراءات بسرعة فائقة في محاولة لإلحاق أكبر قدر ممكن من الضرر ببنية الحي التاريخية، ولكن هذه الخطوات لم تكن فعالة بما فيه الكفاية لخلق بنية تحتية حديثة وجديدة" (طاقم تخطيط يافا ١٩٩٧).^٨

لقد قدم مسؤولو التخطيط، الذين قادوا عملية التحسين المعماري في الثمانينيات، عرضًا جيدًا لرواية المؤسّسة عن تاريخ الحيّز في يافا خلال العقود الثلاثة الأولى، وذلك على النحو التالي (طاقم تخطيط يافا ١٩٩٧، ٢):

كانت السنوات الأولى بعد قيام الدولة تفتقر من الناحية الفعلية لأي نشاط تخطيطي. وتبلور شخصية يافا في أعقاب سلسلة الأحداث الوطنية والاجتماعية التي عصفت بها. السواد الأعظم لسكان يافا العرب يغادرونها و"يستبدلون" بمهاجرين جدد يهود، لا سيما من بلاد البلقان. تفقد يافا طباعها كمدينة بالمعنى الشكلي ويتم ضمها إلى تل أبيب. ثمة القليل جدًا من البناء الجديد والاهتمام بالبنى التحتية القائمة، ويكرّس جل النشاط البلدي لـ"التأقلم المتبادل" بين المدينة وسكانها الجدد.

في مطلع الستينيات ألغيت الخطط الهيكلية التي وضعت في فترة الانتداب من دون أن يطرح لها بديل. في الستينيات تمت المصادقة على خطط هيكلية جديدة ليافا (الخارطة الهيكلية رقم ٤٧٩، والخارطة الهيكلية رقم ٤٣٢). واعتمدت الخطط الهيكلية مفاهيم تخطيطية وثقافية واجتماعية "حديثة–أوروبية" تبلورت في النصف

الأول من القرن العشرين في وسط أوروبا... فيما تم ملاءمة المناطق

البلدية القائمة لمنظومة القيم الجديدة عبر الإعلان عنها "مناطق إعادة بناء"، الذي كان معناه في ذلك الوقت – إخلاء المباني والبنى التحتية وهدمها من الأساس واستبدالها ببناء وبنى تحتية جديدة "حديثة".

كانت المصادقة على الخطط ومحاولة إخراجها إلى حيز التنفيذ على أرض الواقع ذات أهمية مصيرية لتطوير يافا. تم تجميد المنطقة من الناحية التخطيطية فبدأت تصاب بالانهلال. لم يكن ثمة مجال للمشروع ببناء جديد قبل أن يتم تنفيذ الإخلاء التام لتجمعات كاملة.

لم يكن بالإمكان إجراء أعمال ترميم للمباني القائمة وتقويتها، وبالطبع توسيعها كذلك. أما البنى التحتية القائمة فأُهملت ولم يكن بالإمكان تزويد سكان المنطقة بالخدمات.

امتنعت بلدية تل أبيب–يافا عن منح ترخيص للبناء أو النشاط البلدي الذي لا يتفق وروح الخطط الجديدة. وحرصت أقسام الرقابة وأقسام أخرى على التفتيش عن مبانٍ ذات الإشكالية، وقامت شركة "حلميش" وشركة "عميدار" بعملية إخلاء سكانها وهدمها. فترك جزء كبير من سكان المنطقة في غضون بضع سنوات ليبقى فيها السكان المعوزون على وجه الخصوص. لغالبية السكان العرب كانت المنطقة مركزهم الاجتماعي. ومع انهيار المنطقة السريع دخلها مئات السكان المؤقتين وسكان معوزون جدد، وأقيمت مشاريع اقتصادية ومعامل ومصانع أنشأت حولها مصادر إزجاج مستعصبة وإهمالاً إضافياً.

على امتداد العقود التي تلت المصادقة على الخطط، تم إخلاء مئات الأسر وهدم مئات المنازل (بعضها تتحلّى بقيمة معمارية متميزة). ومع ذلك، لم تفلح الهيئات المسؤولة حتى الثمانينيات من تطبيق التخطيط في إنشاء حيز كافٍ من أجل إقامة بناء جديد في المناطق التي تم إخلاؤها.

١٩٨٥–٢٠٠٠: تغيير سياسة البلدية، إنشاء "طاقم تخطيط يافا" و"طاقم المكتملة ليافا"

في أواسط الثمانينيات بدأت مديرية الهندسة في بلدية تل أبيب–يافا بوضع خطط لإعادة بناء يافا. وقام "طاقم تخطيط يافا"، وهو أحد طواقم التخطيط البلدية التي أنشأها في تلك الفترة مهندس المدينة، المهندس المعماري شمّأي أسيف، بقيادة عملية تخطيط ليبرالية جديدة ترمي إلى تشجيع سوق القطاع الخاص في تجنيد رأس المال واستثماره في يافا بهدف "إعادة بنائها المعماري والاجتماعي–الاقتصادي". وكان المخططون الجدد يعولون على خصخصة الأراضي وعلى الاستثمارات الخارجية، أملاً في أن تقود هذه إلى عملية نمو حثيث للسنيع المدني "المتفسّخ"، ما ينشئ احتياطياً من وحدات السكن الجديدة في محيط أنيق ومتاح اقتصادياً. طبقاً لرؤية الخصخصة يقيم في الأحياء المجددة سكان يهود جدد — دافعو ضرائب أكثر يسراً وثقافة — "يعززون" السكان القدماء ويدخلون مالاَ وقيفراً لخزانة البلدية. ويصف رجال "طاقم يافا" عملية اتخاذ القرارات التي أفضت إلى التحول في سياسة التخطيط، على النحو التالي (طاقم تخطيط يافا ١٩٩٧):

في الفترة بين ١٩٨٥ و ١٩٩٠ طرأ تحول في السياسة البلدية إزاء المناطق التاريخية في يافا. ففي مطلع ذلك العقد تم تعيين شلومو لاقط (المعروف بالكنية "تُنشيش") في رئاسة بلدية تل أبيب–يافا، الذي أبدى تعاطفاً مع الضائقة الكبيرة التي كانت تعاني منها الأحياء الجنوبية في المدينة، ويافا من ضمنها، فرجع شعار "دعم الجنوب". إلا أن تطبيق العناصر المعمارية التي شملتها سياسة التنمية في المناطق التاريخية لم يكن بالأمر السهل — إذ كانت هذه المناطق في وضع صعب للغاية، وكان سكانه العرب تأكلهم المرارة ومحبطين وفاقدين

الثقة بالسلطة. أما الصعوبة الأساس فتعود للبناء الذي كانت البلدية قد شرعت في تطبيق خطله في المنطقة استناداً إلى نهج "الإخلاء والبناء"، ولم يكن من الممكن القيام باستثمار الموارد وإجراء عملية تطوير في المباني والبنى التحتية... في جهاز التخطيط تم توظيف مخططين جدد، ذوي مواقف منفتحة. وتم تعيين "طاقم تخطيط يافا" لمعالجة القضايا العالقة فيها وفي محيطها... وفي المداولات العديدة التي أجريت في مديرية الهندسة أخذ يتبلور الاعتراف بأن سياسة "الإخلاء والبناء" باءت بالفشل الذريع، وذلك لعدة أسباب:

لا تأخذ السياسة بعين الاعتبار القيم المميزة لبنية يافا المدينية الجديدة. تقتضي السياسة "إزاحة" السكان ما ينجم عنه مرارة وإحباط وسط سكان المنطقة الذين يستصرخون للبناء.

السياسة ليست عملية لأنها تقتضي حجماً كبيراً من عمليات الإخلاء كشرط للبناء والتطوير، فيما تفتقر إلى الجدوى الاقتصادية. السياسة لا تتيح استثماراً فورياً للأموال الضرورية لإعادة بناء وتطوير المباني والبنى التحتية القائمة، التي تقتضيها قرارات البلدية.

حقيقة الوضع الذي آلت إليه سياسة الإخلاء، التي استمرت عشرات السنين، والتي امتازت بتفسخ المنطقة، في وقت لم يكن ثمة أمل لإنعاشها في المدى القريب، دعمت الاستنتاجات المذكورة أعلاه. من هنا بدأت البلدية ببلورة أفكار تهيئ لسياسة مختلفة:

يجب حماية خصائص المنطقة المدنية ومناظرها الطبيعية المتميزة لكونها جزءاً من التاريخ والثقافة المحلية.

يجب التراجع عن إخلاء السكان والعمل على إعادة تنظيمهم في بيوتهم ومجتمعهم.

يجب دعم عناصر يافا المتميزة القادرة على استقطاب سكان جدد يعززون مكانة السكان الموجودين.

هذه "الفكرة" الأخيرة، التي ترى في يافا مصدرًا لاستقطاب "سكان جدد"، تشكل المفتاح لفهم عملية التحسين المعماري اليهودي التي بدأت في الثمانينيات وازدهرت في التسعينيات. لقد شمل مشروع "إعادة بناء يافا"، الذي قادته البلدية أربع خطوات أساسية: إعداد خطط قانونية للبناء، وتقديم اقتراح لمشروع رسمي لإعادة البناء (في العام ١٩٨٧)، والتوقيع على اتفاق مع مديرية أراضي إسرائيل لتنظيم "اقتصاد مغلق"، وتجنيد الأموال عبر الوكالة اليهودية.

في النصف الثاني من الثمانينيات تقلصت عمليات هدم المباني، ومن ثم توقفت كليًا. وحيث أن يافا لم تكن تملك خططًا سارية المفعول، كان على مديرية الهندسة التابعة للبلدية أن تطرح وتدعم "خططا لبناء المدينة" جديدة كشرط أولي لإخراج المشروع إلى حيز التنفيذ. وفي الوقت نفسه قامت البلدية بإعداد البنية التحتية الاقتصادية–التخطيطية لطرحتها على الجهات الخاصة والعامة التي كان يؤمل في أن تقدم الاستثمارات لمصلحة التطوير والبناء في يافا، كم وتوجهت بطلب إلى حكومة إسرائيل لضم يافا إلى مشروع إعادة بناء الأحياء الرسمي. وكان أحد أهداف هذه الخطوة الحصول على تمويل وتسهيلات كبيرة في تكاليف التخطيط والضرائب (على سبيل المثال، إعفاء من ضريبة التحسين الذي منح لمشروع "جفّعات أندرومادا").^١ علاوة على ذلك، قامت البلدية بخطوة هامة أخرى بتوقيعها اتفاقاً اقتصادياً مع مديريةية أراضي إسرائيل – مالك الأرض والمباني – يفرض عليها إدارة "اقتصاد مغلق"، أي تحويل جزء من الأرباح الناجمة عن بيع قطع الأراضي في يافا لمصلحة تطوير وإعادة بناء البنى التحتية العامة في الحي نفسه. إلى جانب ذلك، تعهدت إحدى الجاليات اليهودية المقيمة في لوس أنجلوس بتقديم التبرع لمشروع إعادة البناء في العجمي عبر الوكالة اليهودية.

في العام ١٩٩٩ تجلت دلائل لولوج السياسة الجديدة حاملة شعار "دعم الجنوب" مرحلة جديدة مع إقامة "طاقم المكتملة ليافا". فقد شكل إقامة هذا الطاقم عملية تنظيمية لامركزية تتيح لهذه الهيئة أن تقوم بدور "ذراع البلدية الطويلة"، كما صرح رئيس البلدية

رون خولّدثي، وفي الوقت نفسه ملاءمة السياسة لاحتياجات يافا الخاصة. وتقوم المكملة بطرح عدد كبير من المشاريع واضحة مهمتها الأساسية – إعادة البناء والتطوير – في صلب كل منها. وتقدم المكملة وتدير العديد من المشاريع المتنوعة بهدف إنشاء "تمييز صحيحي يفضي إلى إحراز تحسن بالخدمات، ورفع شأن السكان وتحسين جودة الحياة". وتشمل هذه المشاريع خططاً للبناء والسكان والتربية والتعليم والسياحة والمجتمع، ومن ضمنها الخطة السياحية، وإقامة كلية "آيزنبرج"، وتحسين البنى التحتية، ودعم الجمعيات والمؤسسات في يافا، وتشجيع مشروع "ابن شفتك". تمثل خطة "المكملة ليافا" ذروة في عملية اللامرركزية التنظيمية، والتخطيط البلدي وتسويق العقارات، التي انطلقت مع إقامة "طاقم يافا" وطبقت بلا عراقيل حتى أحداث تشرين الأول–أكتوبر ٢٠٠٠.

في أعقاب أكتوبر 2000: مواصلة تشجيع التحسين المعماري بعد فترة من انخفاض معدلات تسويق العقارات

يمنتقد بعض الجغرافيّين التحسين المعماري معتبرينه عملية متدحرجة، لا يمكن إيقافها، وجزءًا لا يتجزأ من اقتصاد المدينة ما بعد الصناعية. ولكن أحداث أكتوبر ٢٠٠٠ جسدت العلاقة بين الديناميكا المدنية هذه والإحساس القومي. فقد أنشأت الأحداث انعطافاً في صورة المدينة والسيرورات المدنية التي تبني صورتها. ووصم حيّا العجمي وجباليا بالحيز العربي الذي يشكل تهديداً، وبدأ السياح اليهود، الذين اعتادوا بجماهيرهم على ارتياد الحوانيت والمطاعم هناك في أيام السبت والأعياد، بالامتناع عن زيارة المكان. وتحولت يافا لمدة بضعة أشهر "مدينة أشباح" بعد أن "قاطعها" المشترون القادمون من مدينة بات يام وتل أبيب تارة بشكل صريح، ومتمتّع تارة أخرى، ما حرمها من ميزتها الرئيسة التي تستفيد منها لوقوعها على مشارف تل أبيب. في العام ٢٠٠١ طرأ انخفاض إضافي على عملية خصخصة الأرض وتسويق أصول (ملكية) العقارات في يافا نتيجة الركود الاقتصادي عمومًا، ما عرضَ عددًا كبيرًا من المشاريع للخطر.^{١١} وأصبحت يافا بعد أكتوبر ٢٠٠٠، التي تم تسويقها في التسعينيات كحي تل أبيب الثقافي، "طهران الصغيرة" التي سيطرت عليها قوى قومية وإسلامية.^{١١}

بعد فترة من التراجع استغرقت بضع سنوات، عادت سوق العقارات في يافا إلى سابق عهدها، وفي الوقت الراهن يتم تسويق الأرض من جديد وبشكل حثيث، وسط إصدار أوامر بالإخلاء للـ"غزاة" وإبداء حرص فائق على محاربة "تجاوزات البناء". إن رد سكان يافا الفلسطينيين المتارجح بين قطبين على تذبذب سوق العقارات، يؤكد الجدلية التي تميز عملية التحسين المعماري. في أعقاب أحداث أكتوبر ٢٠٠٠ والشعور بالإحباط العميق نتيجة الضرر الكبير الذي لحق برزق التجار جراء ما اعتبر "مقاطعة" ضد العرب، تنفس عدد كبير من السكان الفلسطينيين الصعداء لانتهاه مرحلة انطوت على تهديد بالـ"ترانسفير" وحل البنية التحتية للمجتمع العربي المحلي في حي العجمي. أحسن أحد السكان التعبير عن ذلك في لقاء مع ممثلي البلدية حين قال:

لست ضد التطوير، بل ضد الظلم! أنا أدمع التطوير، ولكنني ضد تجريد السكان العرب من حقهم في المنطقة. الأمر يخض ٩٥٪ من السكان المقيمين بالمفتاحية. سيجلب هذا الترانسفير. ذلك ما نخشاه. إن ثمة جانبًا إيجابيًا في المشاكل التي جرت في أكتوبر وبالطابع السلبي عن يافا، إذ يمنع ذلك اليهود الأثرياء من القدوم. ولكنهم مع ذلك يجيئون.

تلخيص

نلاحظ بأن سياسة الحيز في يافا انتقلت من المنطق الحدثاوي والنظام الإثني إلى المنطق الليبرالي الجديد الذي يعتمد خصخصة الأرض الراسمالية تحت رعاية "المكملة ليافا".

بعد احتلال المدينة في العام ١٩٤٨ تم تطبيق هذه السياسة في يافا عبر بناء يتّسم عدد من الخطوات: في بداية الأمر وضعوا السكان العرب في "جيتو" بحي العجمي، ثم أحضروا إليه

عشرات الآلاف من المهاجرين اليهود، وأخيرا أدخلوا السكان اليهود وأسكنوهم في منازل واقعة شرق المدينة. في الثمانينات استقطبت المدينة خططا لإعادة بنائها من الخزينة العامة واهتماما من الرأسمال الخاص، وتدعم البلدية في سياستها بالوقت الراهن "تجدد" يافا ودخول سكان ميسورين إليها. منذ الثمانينات ثمة عملية متصاعدة للتحسين المعماري – بدءا باستيطان لطلاب وعائلات، وحتى نشوء جاليات عينية كـ"جفّعات أندرومادا" و"هروظع". إلى جانب النظرة العقلانية و"الموضوعية" للتخطيط البلدي، نلاحظ في الفترة الأخيرة عملية تعبئة اجتماعية تقودها "اللجنة الشعبية" وجمعية يافا ضد أوامر الإخلاء. مشكلة السكن في يافا تتمثّل بالدرجة الأولى في دخول السكان اليهود الميسورين ودفع السكان العرب إلى الخارج. إن تجدّد السكان العرب وموقفهم القاطع يعيدان تسليط الأضواء إلى العنصر السياسي في قضية السيطرة على الحيز الحيوي.

* يستند هذا الفصل إلى تقرير كتبه سابقًا لصالح مشروع "مدن مختلطة" في منظمة "شيل". اتقدم بجزبل الشكر لبيتهة ضبيب، مديرة المشروع، ولطاقم جمعية "مكّوم". يسرني تلقي ملاحظات القراء على بردي الإلكتروني التالي: monterscud@monter.hu.	
^١ وفقًا لكتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، كان عدد سكان تل أبيب–يافا معا في العام ١٩٩٧ نحو ٣٥٠,٠٠٠ نسمة، ٤٦٠,٠٠٠ منهم في يافا (١٣,٤٪). يبلغ عدد سكان يافا اليهود نحو ٣٣,٠٠٠ نسمة، يشكلون ٧,٣٪ من إجمالي سكان يافا، (زهاء ١٥٪ منهم مهاجرون قادمون من دول الاتحاد السوفييتي سابقًا). أما السكان العرب، وفقًا للمصدر عينه، فيبلغ عددهم ١٢٢,٠٠٠ نسمة، يشكلون نحو ربع إجمالي عدد سكان يافا، ٧٠٪ منهم مسلمون ونحو ٣٠٪ مسيحيون. أما وفق ممثلو المجتمع العربي الغلي فإن العدد الحقيقي للسكان العرب يبلغ نحو ٢٠٠,٠٠٠ نسمة. ويعود الاختلاف بالראي إلى الصعوبات الموضوعية في عملية جمع المعطيات الإحصائية في يافا وكذلك إلى أسباب سياسية وانتخابية وديموقراطية. يشير تعبير (gentrification) إلى ظاهرة الاهتمام الذي تبديه الطبقة الوسطى الجديدة التي تنشأ بالأحياء المهملة في مدينة ما بعد الصناعية (عادة في مركز المدينة).	
^٣ وفقًا لمؤشر المركز للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية في العام ٢٠٠٠، فإن حثيّي العجمي وجفّعات غليبا يندرجان في المكان الثاني أسفل قائمة أحياء تل أبيب–يافا الستين (بعد حي "هَأَزِيزيم"). على سبيل المثال، ثمة ما ينيف عن ٣٥٪ من السكان يخضعون للعلاج في قسم الشؤون الاجتماعية (فيما يبلغ المعدل القفطري ١٤,٧٪) في شمال يافا ومركزها.	
^٢ وفقًا لمعطيات المركز للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية في بلدية تل أبيب يافا ينتمي ٦٣,٨٪ من سكان يافا المسلمين إلى الفئات العشرية الخمس الدنيا في سلم اجتماعي–اقتصادي محتلن (بلدية تل أبيب–يافا ٢٠٠٠).	
^٤ بعد العام ١٩٤٨ تطلّمت أسماء شوارع يافا طبقًا لـ"نظام الجماعات" المطبقة في تل أبيب منذ العام ١٩٣٤ (أخبار بلدية تل أبيب، ١٩٥٣، العدد١–٢، ص ٤٠). تصنّف هذه المجموعات وفقًا لفئات مثل "مناصرو اليهود من غير اليهود" (مثل "مختابيل أنجلو")، وأسماء من العهد القديم (مثل بيت)، وأسماء من العهد الجديد (مثل "شمعون البرصقائي")، وأسماء من التاريخ واليهودي (مثل "هَراي مُرَجوزا" و"عُقودت يسرائيل")، وقليل من الأسماء المأخوذة من التاريخ العربي والبقاوي (مثل "ابن رشد" و"عبد الغني"). إن غياب التمثيل النسبي للأسماء العربية وعدم ملاءمة أسماء الشوارع للسكان العرب الذين يسكنونها، يشكلان مصدرًا متواصلًا من الاغتراب والتوتر. مسألة أسماء الشوارع في يافا تسهم في نشوء نظام جيزيي لا مخرج منه، فثمة مفارقة تتمثل توترًا في طبيعتها تجمع بين أسماء أعطيت لشوارع، مثل "عُقودت يسرائيل" أو "ياخذُ بَسحاق" (خوف إسحاق) والسكان المقيمين فيها، جلهم من العرب.	
^٥ بموجب خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧ (القرار ١٨١)، كان من المقرر أن تكون يافا منطقة داخلية فلسطينية. ولكن القوات اليهودية احتلت يافا في ١٣ أيار ١٩٤٨، فأخضعت لحكم عسكري قصير، ثم أعيدت إلى الحكم المدني خلال العام ١٩٤٩. في العام ١٩٥٠، تم ضم يافا إلى منطقة نفوذ بلدية تل أبيب.	
^٦ المؤسسة الرئيسية التي تولت مهمة بناء الحيز المدني في يافا بالخمسينيات كان الوصي على أموال الغائبين، الذي كان يقر شكل تقسيم الأرض ومجال استخدام الاصول (العقارات). حتى دخول شركات الإسكان الحكومية والبلدية المحلية بشكل نشط، شركات كـ"عميدار" (التي أقيمت في ١٩٤٩) و"حلميش" (التي أقيمت في ١٩٦١)، كانت يافا تعرف بـ"مدينة الوصي" (دليل يافا ١٩٤٩ ، ص. ٤٣).	
^٧ في العام ١٩٧٣ ضمت العجمي وجباليا (الحارة ٧٢) ٣,١٧٦ وحدة سكن، انخفض عددها في مطلع التسعينيات إلى ١٠,٦٠٨ وحدات فقط (بلدية تل أبيب – يافا ٢٠٠٠).	
^٨ شهد عدد سكان حيي العجمي وجباليا في هذه الفترة زيادة مطردة. في العام ١٩٦١ كان عدد السكان العرب المقيمين في هذه الحارة ٤,٠٢٩، وارتفع هذا العدد بشكل تدريجي حتى العام ١٩٩٥ ليصل إلى ٤,٧٥٢. ولكن، نتيجة لعملية التحسين المعماري وغلاء العقارات في الفترة بين ١٩٩٥ و ١٩٩٩، حصل تحول في عدد السكان العرب الذي انخفض إلى ٤,٣٧٤ (بلدية تل أبيب – يافا ٢٠٠٠). وانتقل السكان الذين باعوا منازلهم في العجمي شرقًا إلى قطاع جادة القدس الأكثر رخسًا. أما اليوم فيعيش في العجمي وجباليا نحو ٥,٤٢٦ مواطنًا، زهاء ٨٠٪ منهم عرب.	
^٩ حول مشروع "أندرومادا"، يُنظر: مونطرسكو وفيبان ٢٠٠٣.	
^{١٠} على سبيل المثال، يبلغ مشروع "جفّعات أندرومادا" بشكل ثابت عن تراكم في الخسائر تصل إلى ١٠٠ مليون شافل منذ العام ٢٠٠٠ (جلوبوس (صحيفة)، ٤,٢٠٠٣، ١٤). لقد تم بيع عشرين وحدة سكن فقط منذ أحداث أكتوبر، ويبلغ إجمالي ما بيع في إطار المشروع ٩٨ شقة من أصل ١٣٠ تم بناؤها حتى اللحظة. في العام ٢٠٠٣ سجل المشروع خسائر كبيرة بواقع ٢٢ مليون شافل.	
^{١١} المصطلح "طهران الصغيرة" أطلق على يافا في جريدة "هعبر" (تموز ٢٠٠١).	

المصادر بالعربية

كمال الجعفري، هدا س لاهف، وأساف أديب (١٩٩٢). **يافا في ضوء خطة التهويد الجديدة**. القدس: دار الشراة للنشر.
نسيم نجيب شقر (١٩٩٧). **يافا أمام مفترق طرق**. يافا: الرابطة لرعاية شؤون عرب يافا.

بالعبرية

بلدية تل أبيب - يافا (٢٠٠٠). **كتاب البلدية السنوي ٢٠٠٠**. تل أبيب: بلدية تل أبيب - يافا.
دليل يافا (١٩٤٩). كراس وزعته السلطات للمهاجرين الجدد في يافا.
راحييل ساغي وتسفي فينشطاين (١٩٩٧). **حي العجمي - يافا: إعادة البناء الاجتماعي - العمل والبدل**. القدس: وزارة البناء والإسكان.
يوبال فرطوجلي (١٩٩٦). **علاقات احتوائية: المجتمع والحيز في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني**. تل أبيب: "هكيبوتس همتوحاد".
باروخ كمرلنغ ويوتيل شموئيل مغدال (٢٠٠٢). **الفلسطينيون: صيرورة شعب**. ترجمة محمد حمزة غنيم، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
دافيد نحمياس وجيله مناحم (١٩٩٣). **أبحاث تل أبيب- يافا (الجزء الأول)**. تل أبيب: زموت.
مديرية الهندسة (١٩٩٥). **نظرة على العجمي: الشخصية المعمارية**. بلدية تل أبيب- يافا.
أندريه إلياس مزاي ومكرم خوري-مخول (١٩٩١). **"سياسة الحيز في يافا، ١٩٤٨-١٩٩٠، مدينة وطوباوية: مجموعة مواد- ٨٠ سنة لإقامة مدينة تل-أبيب- يافا، حاي لوسكي (محرر)، تل-أبيب: الشركة الإسرائيلية للنشر م.ض.، ٦٢-٧٤.**
دانفيل مونترسكو وروعي فيبان (٢٠٠٣). **"قصص الذهب: التحسين المعماري والعملة في مشروع جفثات أندرومادا، يافا"**. **نظرية ونقد (مجلة)**، العدد ٣٢، ١٤١-١٧٨.

بالإنجليزية

Levine, M. (1999). "Overthrowing Geography, Re-imagining Identity: Jaffa and Tel-Aviv - 1882 to the Present". Unpublished Dissertation, New York University, NY.
Minns, A. and Hijab, N. (1990). *Citizens Apart: A Portrait of the Palestinians in Israel*. London: I.B. Tauris.
Monterescu, D. (2005). "Spatial Relationality: Ethnic Relations and Urban Space in Jewish-Arab Mixed Towns, 1948-2004". Unpublished Dissertation. The University of Chicago, IL.
Monterescu, D. and Rabinowitz, D. (2007). *Mixed Towns, Trapped Communities: Historical Narratives, Spatial Dynamics, Gender Relations and Cultural Encounters in Palestinian-Israeli Towns*. Aldershot, Hampshire: Ashgate Publishing.
Smith, N. (1996). *New Urban Frontier: Gentrification and the Revanchist City*. New York: Routledge.
Yiftachel, O. Yacobi, H. (2003). "Urban Ethnocracy: Ethnicization and the Production of Space in an Israeli 'Mixed City'". *Environment and Planning D: Society and Space*, 21, 673-693.